تفسير القرآن الكريم
مصادره واتجاهاته

الدكتور
عبدالله الزبير عبدالرحمن صالح

بِسْـــمِ اللَّهِ الرَّحْمَـــنِ الرَّحِيـــمِ

مقدمة

الحمد لله منَزِّل الكتاب بالحق والعدل ليقوم الناس بالقسط، وليحكم بينهم بالحق فيما اختلفوا فيه.. والصّلاة والسّلام على من أُنزل عليه القرآن رحمة وهدى وبشرى للمسلمين، فقام بتبيينه حق التبيين، وأقام خُلُقَه على آياته، وجاهد به جهاداً كبيراً، وجاهد أعداءه حق الجهاد حتى أتاه اليقين..

أما بعد:

فهذه صفحات شريفة فُتحتْ بطُهْرٍ لتبييض علمٍ شريف طاهرٍ يؤسّس قوائم الارتكاز لفهم كتاب الله عز وجلّ الطاهر، ويقيم قواعد البيان لمعانيه ومقاصده وأحكامه، ويرجّع الأصول التي قامت عليها مدارس التفسير لكتاب الله تعالى، ويعبّد طرائق التعامل مع القرآن العزيز، إسهاماً في التقعيد والتأصيل لهذا الباب الأصيل من العلم الشرعي الذي بدونه لا يُفهم شرعٌ، وبغيره لا يُعرفُ حقَّ المعرفة ما أنزله الله من كتاب لهداية العالمين وتطييب حياة البشرية في الدارين.

إنها ورقات قُصد من تأليفها جمع أصول لعلم التفسير وقواعده في مقدمات أصولية لعلم تفسير القرآن الكريم تبدأ الآن ببعض أبوابه ومداخله.

ولقد كثرت التآليف والتصانيف في عموم هذا العلم، ولكن! تركيزاً على علوم القرآن، وكان الأولى - ولا يزال - تخصيص هذا العلم بمصنّف جامع لأصوله وقواعده، خاصة وأن الغاية من معرفة جميع علوم القرآن هي التمكّن من تفسير كتاب الله كما يجب ويلزم، فلمّا لم نرَ إلاّ القليل من المؤلفات التي خصّت هذا الباب بالتصنيف والتأليف [1]؛ تأكد العزم وتوجّه القصد إلى الإسهام بإظهار ما ينفع طلاب التفسير ومحبيه، وما يعينهم على الإقدام بلا تخوّف ولا تردّد نحو تقليب صفحات القرآن، ونشر سوره، والاطمئنان إلى صحة الوقوف على معانيه تفسيراً وتأويلاً.

إلاّ أنّا قصدنا استتباع الجمع بما يتيح النشر لتمكين الاطّلاع والدراسة، فآثرنا أن يكون التجميع لهذه الأبواب الأصول على مراحل حتى نستكمل المطلوب بإذن الله تعالى، ليكون نصيب المرحلة الأولى الاكتفاء بمصادر التفسير واتجاهاته مع بيان مفهوم التفسير وأهميته ومكانته.

لهذا استدعى البحث أن نجعله في ثلاثة فصول، مع المقدمة والخاتمة، هي:

---

(١) مثل: مقدمة في أصول التفسير، لشيخ الإسلام ابن تيمية، والفوز الكبير في أصول التفسير، لولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي، وأصول التفسير للصباغ، والتفسير والمفسرون لمحمد حسين الذهبي. وأصول التفسير وقواعده لخالد عبد الرحمن العك.

الفصل الأول: في بيان معنى التفسير والتأويل وفي بيان العلاقة بينهما، وأهمية التفسير ومكانته، وذلك في مبحثين.

المبحث الأول: عقدناه في تعريف التفسير والتأويل، والكلام على العلاقة بين التفسير والتأويل، مع محاولة لتبيين التأويل المقبول والتأويل المردود ومواصفاتهما، وأحكام التأويل المقبول.

والمبحث الثاني: عقدناه في الكلام على أهمية التفسير ومكانته.

أمَّا الفصل الثاني: فقد جُعل في المصادر التي يفسّر منها طالب التفسير ويصل باعتمادها إلى معاني القرآن ويجد فيها بيانه. هذه المصادر تناولت منها خمسة مصادر، هي: القرآن الكريم، والسنّة النبوية، وأقوال الصحابة، وأقوال التابعين، ومصدر اللغة. فبيّنا أهمية كل مصدر بالنسبة لتفسير القرآن به، وأثره في التفسير.

أمَّا الفصل الثالث: فإنّه يتكلّم على الاتجاهات التي نحا إليها المفسرون في تفسيرهم لكتاب الله عز وجل، وهي اتجاهات كثيرة ركّزت منها على ثلاثة اتجاهات، هي: الاتجاه المصدري، والاتجاه الموضوعي، والاتجاه المذهبي.

هذا، والله تعالى أسأله أن يوفّق ويعين، وأن يؤيّد هذا العمل بسداده حتى يكتمل وينضج، فيثمر خيراً ونفعاً

للمقتصدين والمجتهدين، وطالبي التفسير، والساعين لتلاوة القــرآن بفــهم وتدبّر، ومن ثمّ الاتبــاع والاحــتكام لأوامــره ونواهيه وشرائعه وتعاليمه وآدابه.

وصلّى الله وسلّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه..

.. والحمد لله رب العالمين..

الفقير إلى رحمة ربه

د. عبد الله الزبير عبد الرحمن

الفصل الأول

التفسير وأهميته

المبحث الأول

التفسير والتأويل والعلاقة بينهما

المطلب الأول: معنى التفسير في اللغة والاصطلاح:

١- معنى التفسير في اللغة:

التفسير أصله في اللغة من الفَسْر المكوّن من الفاء والسين والراء، وهذه المادة في أصلها تدلّ على معنى واحد، هو: الكشف والإبانة والظهور.

يقال: فَسَر الشيءَ يفْسِرُهُ ويَفْسُرُه فسْراً وفسَّرَه: أبانه.. ويقال: أسفر الصبح، إذا أضاء، كما قال تعالى: ﴿وَالصُّبْحِ إِذَا أَسْفَرَ﴾ [المدثر: ٣٤] وسفرت المرأة سفوراً، إذا كشفت وجهها وأظهرته. فالفَسْر والسَّفْر يتقارب معناهما كتقارب لفظيهما، لكن جُعل الفَسْر لإظهار المعنى المعقول، وجُعل السَّفْر لإبراز الأعيان للأبصار، فقيل: سفرت المرأة عن وجهها وأسفر الصبح. ولذلك قال بعض العلماء: الفسْر مقلوب من (السَّفْر).. [(١)].

ومع ذلك فإن أهل اللغة وجدوا للفظة التفسير معاني أربعة في وضع اللغة، هي: [(٢)]

---

(١) انظر : البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، ج١ ص ١٤٧ ـ ١٤٨ ، وراجع : المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤ ، وص ٣٨٠ ، مادتي سفر ، وفسر .

(٢) يراجع المعاني اللغوية في : لسان العرب ، لابن منظور الأفريقي ، ج٥ ص ٥٥ مادة فسر ، والقاموس المحيط ، للفيروز أبادي ، ص ٥٨٧ مادة فسر .

■ المعنى الأول: الكشف والإبانة.

■ المعنى الثاني: إطلاق الحَصر عن المحصور. تقول العرب: فَسَرْتُ الدابة وفسَّرْتُها: إذا ركضتّها محصورة لينطلق حصرها.

ولا شك أن هذا المعنى أيضاً يؤول إلى الكشف وإزالة الإشكال والمرض الذي أصاب الدابة.

■ المعنى الثالث للتفسير: ما يُستدَلُّ به على الشيء. ومن ذلك لفظ (التفْسِرة) وهي الماء القليل، أو البول الذي ينظر فيه الأطباء لكشف علة المريض. ففيه كذلك معنى الكشف والإبانة.

■ المعنى الرابع للتفسير: أنه يراد به التفصيل، قال ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير قوله تعالى:﴿ وَلا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلاَّ جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيراً﴾ [الفرقان: ٣٣] قال: تفصيلاً[١].

٢. معنى التفسير فِي الاصطلاح:

جاءت تعاريف كثيرة عن علماء التفسير في معنى التفسير والمراد الاصطلاحي منه، وأشهر هذه التعريفات ما يلي:

---

(١) انظر : البرهان ، ج٢ ص ١٤٨ .

١. تعريف أَبِي حيان الأندلسي:

عرّف أبو حيان رحمه الله التفسير كمصطلح للفنّ المعيّن فقال: ((التفسير علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم، ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمات ذلك)) [١].

وهو يريد بقوله: (يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن) علم القراءات.. ويريد بقوله: (ومدلولاتها) مدلولات تلك الألفاظ، وهو علم اللغة.. وبقوله: (وأحكامها الإفرادية والتركيبية) علم التصريف وعلم الإعراب وعلم البيان وعلم البديع.. وبقوله: (ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب) ما دلالته عليه بالحقيقة، وما دلالته عليه بالمجاز.. وبقوله: (وتتمات ذلك) معرفة النسخ وسبب النزول وقصة بعض ما أُنْبَهَمَ في القرآن ونحو ذلك [٢].

٢- تعريف الإمام الزركشي:

وعرّف الزركشي رحمه الله التفسير بقوله: ((التفسير علم يفهم به كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحِكَمِه)) [٣].

---

(١) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، ج١ ص ١٣ ، مطبعة السعادة .

(٢) مأخوذ من شرحه رحمه الله لتعريفه ، راجع البحر المحيط الموضع السابق .

(٣) انظر : الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطي ، ج٢ ص ١٧٤ .

وجاء في البرهان تعريف الزركشي للتفسير في الاصطلاح حيث قال: بعد أن عرّف التفسير في اللغة: ((وفي الاصطلاح: هو علم نزول الآية وسورتها وأقاصيصها، والإشارات النازلة فيها، ثم ترتيب مكيّها ومدنيها، ومحكمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصّها وعامّها، ومطلقها ومقيّدها، ومجملها ومفسَّرها)).

قال: وزاد فيها قوم فقالوا: ((علم حلالها وحرامها، ووعدها ووعيدها، وأمرها ونهيها، وعبرها وأمثالها)) [١].

٣- تعريفٌ ثالثٌ:

ونقل في مناهل العرفان تعريفاً للتفسير لم يذكر صاحبه، ونصّ التعريف أنه: علم يُبحث فيه عن أحوال الكتاب العزيز من جهة نزوله وسنده وأدائه وألفاظه ومعانيه المتعلقة بالألفاظ والمتعلقة بالأحكام [٢].

٤- تعريف الزرقاني:

قال الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني رحمه الله في مناهل العرفان يعرّف التفسير في الاصطلاح: ((التفسير في الاصطلاح: علمٌ يُبحث فيه عن أحوال القرآن الكريم

---

(١) البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، ج٢ ص ١٤٨ .

(٢) مناهل العرفان في علوم القرآن ، محمد عبد العظيم الزرقاني ، ج٢ ص ٤ .

من حيث دلالتُه على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية))[1] .

والأنسب من هذه التعريفات بعلم التفسير هو تعريف الزركشي الأول وتعريف الزرقاني رحمهما الله، وذلك لسببين:

السبب الأول: أنهما أشبه بالتعريف من غيرهما، لوجازتهما واختصارهما وقلة ألفاظهما، وهذا هو الأليق بالتعريفات، بينما التعريفات الأخرى ظاهر فيها الطول، بحيث جعلها أشبه بالشرح والتفصيل من الحدّ والتعريف.

السبب الثاني: أنهما جعلا بحث المفسّر في أحوال القرآن الكريم من جهة الدلالة على مراد الله عز وجل، وما يُفهم به القرآن، وفي بيان المعاني واستخراج الأحكام والحكم، وهذا هو حقيقة موضوع علم التفسير، ومراد الله تعالى يشمل كل مراد، سواء كان عقدياً، أو خلقياً، أو حكمياً، أما غيرهما من التعريفات فجميعها عرّفت علم التفسير بما يجعله يبحث في نزول القرآن وتنَزلاته، والمكيّ منها والمدنيّ، والقراءات، وعلم اللغة، والتصريف، والبلاغة، والبيان، والبديع، وغير ذلك من الموضوعات التي هي أقرب إلى أن تكون من مباحث علوم القرآن عموماً لا ما يختصّ بالتفسير .

---

(١) المرجع السابق نفسه ، ص ٥ .

وإذا أردنا أن نرجّح بين تعريفي الزركشي والزرقاني، نجد أن تعريف الزركشي أصوب وأرجح؛ لأنه جمع بين الاختصار والوجازة، وبين إدخال كل العناصر المكونة للمصطلح، ولكن التعريف المختار للتفسير سيكون تعريفاً يجمع بين تعريفي الزركشي والزرقاني، فيقال:

التفسير:

((علمٌ يُفهم به كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحِكَمِهِ بقدر الطاقة البشرية)).

المطلب الثاني: معنى التأويل في اللغة والاصطلاح:

١- معنى التأويل فِي اللغة:

لمادة التأويل فِي اللسان العرَبِي معانِي كثيرة، أهمها:

(١) **الرجوع:** من آل الشيء يؤول أوْلاً إذا رجع، وأوَّل إليه الشيءَ: رجَّعه، وأُلْتُ عن الشيء: ارتددت.. وتقول العرب: أوَّل الحكم إلى أهله: أي أرجعه وردّه إليهم. وفي شعر العرب:

وفي النوَى قبل يوم البين تأويل.

ويقال في الدعاء لمن فقد شيئاً، أو للمضلّ: أوَّل الله عليك. أي: ردّ عليك ضالتك.[1].

---

(١) انظر: لسان العرب، ج١ ص ١٧١٧-١٧٢ ، معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ج١ ص ١٦٢ ، المعجم الوسيط، ج١ ص٣٣ ، أساس البلاغة، ص ١٥ .

(٢) العاقبة والمآل: قال في أساس البلاغة:

(لا تعوِّل على الحسب تعويلاً، فتقوى الله أحسن تاويلاً) أي: أحسن عاقبة.[(١)]

قال ابن فارس: ومن هذا الباب (تأويل الكلام) وهو عاقبته وما يؤول إليه، وذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ﴾ [**الأعراف**: ٥٣] يقول: ما يؤول إليه في وقت بعثهم ونشورهم.[(٢)]

(٣) الجمع والإصلاح: يقال: ألت الشيء أؤوله: إذا جمعته وأصلحته، وكانت العرب تقول إذا دعت لأحد: أوّل الله عليك أمرك، إذا جمعه.. وإذا دعوا عليه قالوا: لا أوَّل الله عليك شملك.[(٣)]

وفي المجاز: فلان يؤول إلى كرم، ومالك تؤول إلى كتفيك، إذا انضمّ إليهما واجتمع.[(٤)]

(٤) التفسير والبيان:

قال في الصحاح: التأويل: تفسير ما يؤول إليه الشيء[(٥)].

---

(١) أساس البلاغة، للزمخشري، الموضع السابق.

(٢) معجم مقاييس اللغة، ج١ ص ١٦٢.

(٣) لسان العرب: ج١ ص ١٧٢.

(٤) المصدر نفسه، وانظر: الصحاح: ج٤ ص ١٦٢٨.

(٥) الصحاح للجوهري، ج٤ ص ١٦٢٧-١٦٢٨.

وفي لسان العرب: أوَّله وتأوَّله: فسَّره.

وفي شعر عبد الله بن رواحة:

نحن ضربناكم على تنْزيله

فاليوم نضربكم على تأويله [1]

أي: على تفسيره.

٢ ـ معنى التأويل في اصطلاح المفسرين:

عرّف المفسرون التأويل بتعريفات كثيرة تعني في مجملها: إعمال الفكر والنظر، وبذل الجهد في تحديد أو ترجيح مراد الله تعالى من كلامه الأزلي المعجز.

ولقد جاءت تعريفاتهم للتأويل بشيء من التغاير والتباين بحسب اعتبار المعرِّف للغرض من التأويل فذهبوا في ذلك إلى خمس فرق كلٌّ يرى للتاويل معنى، وهم على النحو الآتي..

■ **الفرقة الأول**: ترى أن التأويل يهدف إلى مجرّد كشف معاني الألفاظ وإيضاح دلالالتها، وهم جمهور المفسرين والمتقدمين منهم خاصة، فعرّفوا التأويل بأنه: ((هو التفسير وبيان المعنى)) [2].. ولهذا نجد مثلاً ابن جرير

(١) لسان العرب، الموضع السابق نفسه، وأساس البلاغة، ص ٢٥ .

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ج٤ ص ١٦، زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، ج١ ص ٣٠٣، وتفسير الرازي، ج٧ ص ١٨٩، وروح المعاني، للآلوسي، ج٣ ص ٨٢، ومناهل العرفان في علوم القرآن، ج٢ ص ٧، التبيان في علوم القرآن، محمد علي الصابوني، ص ٦٦.

الطبري يقول: القول في تأويل قوله تعالى كذا... واختلف أهل التأويل في هذه الآية ـ يريد بذلك أهل التفسير ـ.. وكقول مجاهد رحمه الله: إن العلماء يعلمون تأويله (يعني القرآن)[1].

■ **الفرقة الثانية:** ترى أن التأويل الهدف منه ترجيح بعض المعاني على بعض، فعرّفوه بأنه: ((ترجيح بعض المعاني المحتملة من الآية الكريمة التي تحتمل عدة معانٍ))[2].

■ **الفرقة الثالثة:** ترى أن التأويل خاصٌّ لإجلاء المعاني الخفية الغامضة الصعبة، فقالوا في تعريفه: ((التأويل كشف ما انغلق من المعنى))[3].

■ **والفرقة الرابعة:** اعتبرت التأويل أداة غوصٍ في أعماق النصوص والآيات لاستخراج كوامن المعاني وأسرارها، فقالوا في تعريفه: ((التأويل تفسير باطن اللفظ))[4].

■ **أمّا الفريق الخامس من المفسرين:** فإنهم يرون أن التأويل عملية تفسيرية لتحديد معنى محتمل عن طريق

---

(١) انظر: مناهل العرفان، ج٢ ص ٧.

(٢) انظر: التبيان في علوم القرآن، ص ٦٦.

(٣) انظر: البرهان في علوم القرآن، ج٢ ص ١٥٠.

(٤) قاله الثعالبي، انظر: الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، ج٢ ص ١٧٣، والمنار في علوم القرآن، د. محمد علي الحسن، ص ١٤٠.

الاستدلال والاستنباط لا يخالف الكتاب ولا السنة، ولا يبعد بالمعنى عن مدلول ما قبلها من الآيات ولا ما بعدها.

وهؤلاء معنى التأويل عندهم قريب إلى ما ذهب إليه الفريق الثاني من المجموعات الخمس، فعند كلا الفريقين التأويل عملية ترجيحية إلاّ أن الفريق الخامس يجعله في صرف الآية خاصة ، إذ قالوا في معنى التأويل: ((التأويل صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وما بعدها، تحتمله الآية، غير مخالف للكتاب والسنة، من طريق الاستنباط.))
وهذا التعريف للتأويل هو الذي قاله أبو القاسم بن حبيب النيسابوري، والبغوي، والكَواشي وغيرهم [1].

هذا على جهة التفصيل، أما على جهة الإجمال؛ فإن التأويل عند المفسرين له ثلاثة معان، هي:

١- أنه موافق لمعنى التفسير لا يخالفه ولا يغايره. وهذا المعنى هو الذي ذهب إليه جمهور المفسرين، وهو قول الفريق الأول فيما سبق.

٢- أنه ترجيح بين المعاني المحتملة في الآية، وهذا المعنى هو الذي ذهب إليه البغوي وأبو القاسم بن حبيب والكَواشي وغيرهم، وهو قول الفريق الثاني والخامس

---

(١) انظر: تفسير البغوي، ج١ ص ١٨، والبرهان للزركشي، ج٢ ص ١٥٠، والتفسير والمفسرون، للذهبي، ج١ ص ٢٢.

فيما سبق، ووافق هذا المعنى تعريف الليث بن نضر الخراساني اللُّغوي حيث قال في تعريف التأويل:(التأويل: تفسير الكلام الذي تختلف معانيه ولا يصحّ إلاّ ببيان غير لفظه)[1].

٣- أنه خاص لإجلاء المعاني الغامضة الخفية ولتفسير باطن اللفظ، وهذا قول الثعالبي، وتبعه الشيخ محمد الطاهر بن عاشور فقال: (التأويل: تفسيرٌ لشيءٍ غير واضح)[2].وهذا المعنى هو الذي ذهب إليه الفريق الثالث والرابع ..

وسيتضح معنى التأويل أكثر عند الوقوف فيما يلي ـ بإذن الله تعالى وتوفيقه ـ على علاقته بالتفسير والفرق بينهما ..

المطلب الثالث: بين التأويل والتفسير:

اختلف العلماء من المفسرين وغيرهم في تحديد العلاقة بين التأويل والتفسير، فكانوا مجموعات ثلاث:

المجموعة الأولى:

وهم جمهور المفسرين ومتقدّموا العلماء، وهؤلاء يرون أن العلاقة بين التفسير والتأويل علاقة تلاق وترداف،

(١) انظر: لسان العرب، ج١ ص ١٧٢، مادة أول.

(٢) تفسير التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور، ج١٦ ص ١٠.

وأنهما وإنْ اختلفا في اللفظ ؛ فقد التقيا في المعنى، إذ هما لفظان مترادفان كلٌّ منهما يدلّ على معنى البيان والكشف والإيضاح.

قال أبو عبيدة وطائفة: ((التفسير والتأويل بمعنى واحد)) [1].

وقال ثعلب: (أبو العباس أحمد بن يحيى بن سيار): ((التأويل والمعنى والتفسير واحد)) [2].

وقال الألوسي في روح المعاني [3]: ((التأويل: التفسير، كما قاله غير واحد)).

وقال الرازي في تفسيره الكبير [4]: ((فاعلم أن التأويل هو التفسير)).

وقد لخّص كل ذلك ابن تيمية رحمه الله فقال: ((التأويل هو تفسير الكلام سواء وافق ظاهره أو لم يوافقه، وهذا هو معنى التأويل في اصطلاح جمهور المفسرين وغيرهم.)) [5].

---

(١) انظر: الإتقان، للسيوطي، ج٢ ص ١٧٣، التبيان في علوم القرآن، ص ٦٦، التفسير والمفسرون، ج١ ص ٢١.

(٢) انظر: لسان العرب، ج١ ص ١٧٢.

(٣) المجلد الثاني، ج٣ ص ٨٢.

(٤) المجلد الرابع، ج٧ ص ١٨٩.

(٥) الفتوى الحموية الكبرى، لابن تيمية، ص ٢١ – ٢٢.

المجموعة الثانية:

وهم الذين يرون أن العلاقة بين التأويل والتفسير علاقة عموم وخصوص، على أنّ التأويل أخصّ من التفسير وأنه نوع منه.. فيكون التأويل خاصّاً ببيان مدلول اللفظ بغير المتبادر منه لدليل، والتفسير يكون بياناً لمدلول اللفظ بالمتبادر وبغير المتبادر.

وممن ذهب إلى هذا: الراغب الأصفهاني حيث قال: ((التفسير أعمّ من التأويل، وأكثر ما يستعمل التفسير في الألفاظ ومفرداتها، وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجمل، كتأويل الرؤيا، والتأويل في أكثره يستعمل في الكتب الإلهية، والتفسير يستعمل في الكتب الإلهية وغيرها...))[(١)].

ومما سبق تظهر جوانب العموم والخصوص بين التفسير والتأويل من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن التفسير أكثر ما يستعمل في الألفاظ، بينما التأويل يستعمل في المعاني، والألفاظ لا شك أعمّ، لأنها هي التي تشتمل على المعاني وتستخرج منها المعاني.

الوجه الثاني: أن التأويل أكثر استعماله في الكتب الإلهية، أما التفسير فيستعمل في الكتب الإلهية وفي غير

---

(١) نقله عنه السيوطي، في الإتقان، ج ٢ ص ١٧٣، والذهبي في التفسير والمفسرون، ج١ ص ٢١، عن مقدمة التفسير للراغب، ص ٤٠٢-٤٠٣.

الكتب الإلهية، وما يستعمل في الكتب الإلهية وغيرها أعمّ من المستعمل فقط في الكتب الإلهية.

الوجه الثالث: أن بيان مدلولات الألفاظ بالتأويل يكون بغير المتبادر منه، ولكن بيان تلك المدلولات بالتفسير يكون بالمتبادر وبغير المتبادر.

المجموعة الثالثة:

وهم فريق العلماء الذي يرون أن العلاقة بين التأويل والتفسير علاقة تباين واختلاف، لا ترادف بينهما، ولا عموم أو خصوص. وأصحاب هذا الاتجاه تفرقوا في تحديد أوجه الافتراق والتباين بين التأويل والتفسير على النحو الآتِي:

١- قال الماتريدي: التفسير: القطع على أن المراد من اللفظ هذا المعنى، والشهادة على الله أنه عني باللفظ هذا.. والتأويل: ترجيح أحد المحتملات بدون القطع والشهادة على الله [(١)].

٢- قال الثعلبي: التفسير: بيان وضع اللفظ إما حقيقة أو مجازاً، كتفسير (الصراط) بالطريق، و (الصيّب) بالمطر، والتأويل: تأويل باطن اللفظ.. فالتأويل: إخبار عن حقيقة المراد، والتفسير إخبار عن دليل المراد، لأن

---

(١) الاتقان، للسيوطي، ج٢ ص ١٧٣، مناهل العرفان، ج٢ ص ٧.

اللفظ يكشف عن المراد، والكاشف دليل..

مثاله: قوله تعالى:﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ ﴾ [الفجر: ١٤].

تفسيره: أنه من الرصد، يقال: رصدته رقبته، والمرصاد مفعال منه..

وتأويله: التحذير من التهاون بأمر الله، والغفلة عن الأهم والاستعداد للعرض عليه.. قال الثعلبي: وقواطع الأدلة تقتضي بيان المراد منه على خلاف وضع اللفظ في اللغة [١].

٣- وقالت جماعة: التفسير ما يتعلق بالرواية، والتأويل ما يتعلق بالدراية [٢].

٤- وقال بعضهم: التأويل هو صرف الكلام عن ظاهره إلى وجه يحتمله، أوجبه برهان قطعي في القطعيات، وظنّي في الظنيات.. أمّا التفسير ؛ فهو: بيان معنى اللفظة القريبة أو الخفية [٣].

٥- وقالت فرقة منهم: التفسير هو بيان المعاني التي تستفاد من وضع العبارة، والتأويل هو بيان المعاني التي تستفاد بطريق الإشارة.. وقد اشتهر هذا الرأي عند المتأخرين، كما ذكره الآلوسي في مقدمة تفسيره، حيث

---

(١) انظر: الإتقان، ج٢ ص ١٧٣، التفسير والمفسرون، ج١ ص ٢٢.

(٢) الإتقان، الموضع السابق.

(٣) انظر: تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، ج٣ ص ١٥.

قال بعد أن استعرض ما قيل في العلاقة بين التفسير والتأويل : ((وعندي أنه إنْ كان المراد الفرق بينهما بسبب العرف، فكل الأقوال فيها ـ ما سمعتها وما لم تسمعها ـ مخالف للعرف اليوم، إذ قد تعورف من غير نكير أن التأويل إشارة قدسية، ومعارف سبحانية، تنكشف من سجف العبارات للسالكين، وتنهل من سحب الغيب على قلوب العارفين، والتفسير غير ذلك." [١] .

فقد جعل الآلوسي التأويل خاصاً بما كان مأخوذاً بالإشارة، والتفسير بما كان مأخوذاً بالعبارة.

هذه هي الفروق التي توضح العلاقة بين التأويل والتفسير، ومهما يكن من أمر هذا الخلاف، فإن التأويل ولو كان المراد به صرف ألفاظ القرآن عن ظواهرها، جائز ومقبول إذا كان معتمداً على دليل معتبر صحيح. وهذا يعني أنه قد يكون مردوداً إنْ لم يعتمد على دليل معتبر صحيح أو نحو ذلك، ولذلك من المهمّ ـ إذَنْ ـ توضيح ما يجعل التأويل مقبولاً وما يجعله مردوداً فيما يلي من بحث.

المطلب الرابع: التأويل بين القبول والردّ:

فالتأويل الذي يكون طريقاً لمعرفة مراد الله تعالى من كلامه العزيز ولكن بالمعنى الذي يريده الكثيرون وهو:

---

(١) روح المعاني، للآلوسي، ج١ ص ٥.

صرف ظواهر القرآن إلى معنى غير ظاهر ولا متبادر.. هذا التأويل يكون مقبولاً بمواصفات وشروط، ويكون مردوداً لأسباب تردّه ولا تصحّحه..

وبيان ذلك ما يلي:

أولاً: مواصفات التأويل المقبول:

كثير من العلماء فرق بين التأويل المقبول وبين التأويل المردود، وجعل التأويل المقبول ما كان معتمداً على دليل معتبر.

يقول الآمدي رحمه الله: " التأويل المقبول الصحيح، هو حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه مع احتماله له بدليل يعضّده "[١].

ويرى ابن الحاجب أن التأويل لا يكون صحيحاً إلاّ بدليل يصيّره راجحاً[٢].

ويرى الشيخ عبد الوهاب خلاف أن التأويل الصحيح هو: " ما دلّ عليه دليل من نصٍّ أو قياس أو أصول عامة، ولا يأباه اللفظ بل يحتمل الدلالة عليه بطريق الحقيقة أو المجاز، ولم يعارض نصاً صريحاً "[٣].

وهذا النصّ واضح في تحديد التأويل الذي يكون مقبولاً

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، ج٣ ص ٥٠.

(٢) مختصر المنتهى لابن الحاجب بحاشية التفتازاني، ج٢ ص ١٦٨.

(٣) علم أصول الفقه، خلاف، ص ١٦٦.

صحيحاً، وقد حدّد خلاف رحمه الله أن معرفة التأويل المقبول تتمّ بأمور عدمية وأخرى وجودية.

أما الأمور العدمية، فهي:

١ـ أن لا يناقض التأويل نصّاً صريحاً قاطعاً في الدلالة على المعنى.

٢ـ أن لا يؤدي إلى حمل كلام الشارع على ما لا يلحقه بالكلام الغثّ.

٣ـ أن لا يكون التأويل عدولاً عن الظاهر بغير دليل.

٤ـ أن لا يأْبَاه اللفظ بل يحتمل الدلالة عليه.

وأما الأمور الوجودية، فهي:

١ـ أن يكون المتأول الناظر أهلاً للتأويل.

٢ـ أن يكون اللفظ قابلاً للتأويل.

٣ـ أن يكون ثمة موجب يقتضي التأويل.

٤ـ أن يستند إلى دليل معتبر.

٥ـ أن يوافق الاحتمال المؤول وضع اللغة وعرف الاستعمال وعادة صاحب الشرع [١].

ثانياً: التأويل المردود:

ويُقصد بالتأويل المردود: التأويل الباطل الذي لم يصحّ،

---

(١) راجع: التأويل عند الأصوليين، عبد الله الزبير، مخطوط، بحث ماجستير، ص ١٩٤ - ٢٢٠.

ويسميه بعضهم بالتأويل الفاسد وبعضهم يصطلح عليه اسم التأويل المستبعد، وبعضٌ آخر يطلقون عليه اسم التأويل المتعذّر.

وهو: كل تأويل لم تتحقق شروطه اللازمة، ولم تتوفر فيه الضوابط الموضوعة لصحته وقبوله.

وعلى هذا: فالتأويل يردّه ويبطله ويجعله فاسداً غير مقبول أسبابٌ، هذه الأسباب هي:

السبب الأول: صدوره عن غير المؤهل:

فالمعنى الذي يؤوله غير المقتدر على الاجتهاد والذي ليس من أهل النظر والتقدير ؛ لا يكون مقبولاً، لافتقاده الأهلية للاجتهاد والنظر، ولجهله بمسالك التأويل والاستنباط، ولأنه إنما أوّل بمجرد الهوى والتخرص لعدم امتلاكه أدوات النظر والتأويل والاجتهاد، والقائل في الشرع إما أن يقول لدليل أو لهوى، والقائل في القرآن بالهوى قوله مردود عليه.

قال الآمدي رحمه الله وهو يورد شروط التأويل المقبول: " وشروطه أن يكون الناظر المتأوّل أهلاً لذلك " [(١)].

ومع ذلك ليس هذا الشرط على إطلاقه، ولكن عند صدور التأويل عن غير المؤهل يجب أن يعرض ما تأوله

---

(١) الإحكام للآمدي، ج٣ ص ٥٠.

على أصـول التـأويل ومـسـالكه وأدلتـه، فـإن وافق الصـواب قُبل، وإن خالف رُدَّ وأُبطل، فربَّ غيـر متأهل للتأويل يصيب الحق. [1].

السبب الثاني: التأويل لغير دليل:

وقد اتفقت جماهير العلماء على أنّ التأويل إنْ لم يقم على دليل لا يكون صحيحاً ولا يقبل.

قـال الزركـشي: " إنْ حُـمل ـ أي التـأويل ـ لدليل فصحيحٌ... أو لما يُظنّ دليلاً ففاسد، أو لا لشئ فلعبٌ لا تأويل " [2].

ومعنى ذلك: أن التأويل لا يُقبل إلاّ إذا حُمل لدليل يصح أن يكون دليلاً معتبراً في الشرع، وإلاّ فإنْ حُمل على شئ يُظنّ أنه دليل ولكنه يكون دليلاً غير معتبر في الشرع ؛ فإنّ هذا التأويل يردّ ولا يقبل ولا يعمل به.

أما حمل التأويل على غير دليل أصلاً فقد جعله الزركشي لعباً لا تأويلاً، كما يفعل الباطنية وغلاة الشيعة وغيرهم.

السبب الثالث: عدم احتمال اللفظ للمؤول:

فالتأويل الذي يصرف به اللفظ عن ظاهره يجب أن يكون محتملاً للمعنى الذي صُرف إليه، وإلاّ فإذا صُرف

---

(١) انظر: التأويل عند الأصوليين، للكاتب، ص ٢٠٥.

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، ج٣ ص ٤٣٧.

الظاهر إلى ما لا يحتمله اللفظ لا بالحقيقة ولا بالمجاز ؛ فإن ذلك يجعل التأويل باطلاً مردوداً.

قال الآمدي في ذلك: " إذا صرف اللفظ عن مدلوله الظاهر إلى ما لا يحتمله أصلاً، فإنه لا يكون تأويلاً صحيحاً.. "[1].

السبب الرابع: مخالفته لنصٍّ صريح:

والمعنى الذي يؤول إذا كان مخالفاً لنص شرعي صريح من كتاب أو سنة غير محتمل لأكثر من معنى، فإنه يكون تأويلاً غير مقبول، لأن مخالفة النص الصريح من الكتاب والسنة دليل بيّن على فساد المعنى المؤول إليه. فالتأويل صرف للفظ عن ظاهره الراجح إلى معنى مرجوح محتمل، فالتأويل ـ إذن ـ عملٌ في المحتمل، فإذا كان النص الذي خالفه التأويل صريحاً مقطوعاً به غير محتمل، فالصريح المقطوع به يقدّم بلا خلاف على المحتمل المؤول.

هذه هي الأسباب التي تجعل التأويل باطلاً فاسداً مردوداً، وكل تأويل وُجد فيه سببٌ من هذه الأسباب الأربعة يردّ ولا يتردد، ولا يجوز قبوله أو العمل بمقتضاه.

نماذج من تأويل القرآن المردود:

نذكر بعض التأويلات الفاسدة التي مارسها بعض

---

(١) الإحكام، ج٣ ص ٥٠.

المؤولين أو بعض الفرق في تفسيرهم للقرآن الكريم، لالتصاقها ببعض الأسباب التي تردّ التأويل وتبطله، وهي أنواع:

النوع الأول: التأويل الذي يأباه اللفظ ولا يحتمله، ومثاله: تأويل الجهمية لفظ الخليل في قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾ [النساء: ١٢٥] بأن المراد بالخليل: الفقير[١].

وهذا المعنى لا يحتمله لفظ الخليل ويخالف بذلك وضع اللغة وعرف الاستعمال وعادة صاحب الشرع، فإن العرب ما استعملت لفظ الخليل في الفقير، ولم يكن ذلك من عرفهم، ولم يُعرف عن صاحب الشرع في القرآن ولا في السنة أن الخليل يعني الفقير، فخرج هذا المعنى عن احتمال لفظ الخليل له، فبطل تأويله بذلك، فلا يقبل.

النوع الثاني: التأويل الذي لا يكون له دليل من الشرع معتبر، ومثاله: تأويل من تأوّل قوله تعالى:﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا ﴿٩﴾ وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا ﴿١٠﴾﴾ [الطور]. بأن السماء هي محمد، وأن الجبال هي أصحابه[٢].

حكم التأويل المقبول:

القبول للتأويل يعني في العادة أنه يجوز استعماله وإعماله إذا استوفى شروطه، أو أنه لا مانع من استعمال

---

(١) انظر: الموافقات للشاطبي، ج٣ ص٦٠.

(٢) انظر: الإحكام لابن حزم، ج٣ ص ٣٠٩.

التـأويل في طلب المعنى المراد من الآية أو أي نصّ شـرعي آخر، ولكن التأويل المقبول يعتريه في الواقع أكثر من حكم، فليس كل تأويل مقبول يجوز، وإنما يجوز في الأصل، وقد يستحب أحيـاناً، وقد يجب التـأويل فـي حـالات، بحسب الحاجة إلى التأويل وصرف الظاهر عن مدلوله إلى مدلول المؤوّل.

١. الحالـة التي يجـوز فيهـا التأويل:

أمـا الحـالة التـي يجـوز فـيـهـا التـأويل، فـإنهـا حين يكون الظـاهر لا يضـرّ بقـاؤه ظاهراً، وأنـه لو أُخـذ به وأُعـمل لا يؤدي إلى أيّ مفسدة لا في العقيدة ولا في الأحكام العملية ولا في السلوك الإسلامي المضبوط.

مثـاله: قوله تعـالى: ﴿وَلا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [**الأنعام**: ١٢١].

فقد أوَّل: ﴿ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ﴾ فيها الإمام ابن رشد الجد في كتابه " البيان والتحصيل" بأن المراد من ذكر اسم الله عليه قصد ذكاته، فيكون المعنى: لا تأكلوا الميتة التي لم تقصد ذكاتها لأنها فسق، وأن معنى قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [**الأنعام**: ١١٨] أي كلوا مما قُصدتْ ذكاته، فكنّى عز وجل عن التذكية بذكر اسمه، كما كنّى عن رمي الجمار بذكره حيث قال:﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [**البقرة**: ٢٠٣] بقرينة المصاحبة بينهما، وحينئذ فالآية لا تدلّ على وجوب

التسمية في الذكاة "[1].

فهنا لا يضرّ هذا التأويل سواءٌ أخذ به أو أخذ بالظاهر، فأقصى ما يؤدّي إليه ذلك الخلاف بين اشتراط التسمية وافتراضها وعدم اشتراطها ولا افتراضها، والمسألة محتملة لذلك، فمن اشترط فله وجه من الشرع، ومن لم يشترط فله وجه من الشرع كذلك، ولا فساد في بقاء الظاهر أو تأويله. والله أعلم.

٢. الحالة التي يستحبّ فيها التأويل:

أما الحالة التي يستحب فيها التأويل فهي ما إذا كان في صرف الظاهر عن مدلوله مصلحة راجحة وفي الأخذ بالظاهر نوع ضرر يلحق بالدّين أو بالمكلفين، أو يدخل شيئاً مما يُظَنّ أنه قد يؤدّي إلى نوع تشكك في اعتقاد، أو انتقاص في حقّ الله، أو في حقّ أنبيائه.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿إِنِّي لا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِلاَّ مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ ﴿١١﴾﴾ [النمل] فالظاهر أن قوله: ﴿إِلاَّ مَن ظَلَمَ﴾ مستثنىً من قوله ـ المرسلون ـ لأن الأصل في المستثنى أن يكون من جنس المستثنى منه. ولكن حاول المفسرون أن يصرفوا هذا الظاهر بأن يجعلوا الاستثناء من

---

(١) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج٢ ص ١٠٧، وراجع الأقوال في: تفسير القرطبي، م٤ ج ٧ ص ٦٨ – ٧٠، وبداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج٢ ص ٤٧٢ – ٤٧٤، وأثر الاختلاف في القواعد الفقهية في اختلاف الفقهاء، د. مصطفى سعيد الخنّ، ص ٢١٠ – ٢١٢.

قبيل المنقطع ليكون المعنى: إني لا يخاف لديّ المرسلون، وإنما يخاف غيرهم ممن ظلم. وبعض أهل اللغة حاول أن يجعل الاستثناء استثناء من محذوف كالفراء، غير أن غيره أنكر عليه كالنحاس، وآخرون حاولوا أن يفسّروا إلاّ بمعنى الواو، ليكون المعنى: لا يخاف لديّ المرسلون ولا من ظلم ثم بدل حسناً بعد سوء.

على كلّ: فالظاهر أن المستثنى من جنس المستثنى منه، ولذلك ذكر بعض المفسرين أن الاستثناء متّصل، والمعنى: إلاّ من ظلم من المرسلين بإتيان الصغائر التي لا يسلم منها أحد "[1].

ومع أن كثيراً من العلماء قال بجواز الصغائر على الأنبياء عليهم السلام لبشريتهم[2] إلاّ أن كثيراً من العوام قد يؤدّي عدم تأويل الآية وصرف ظاهرها إلى التشكك في الأنبياء والظنّ بهم غير الذي يليق، وهذه نوع مفسدة من

---

(١) كأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي في تفسيره (التحصيل لفوائد التفصيل الجامع لعلوم التنزيل) مخطوط، نقل عنه د. إبراهيم عبد الله رفيدة في كتابه (النحو وكتب التفسير) ج١ ص ٦٦١ – ٦٦٢.

(٢) قال الشيخ الشنقيطي في أضواء البيان (٥٣٨/٤) " أكثر الأصوليين على جواز وقوع الصغائر غير صغائر الخسّة منهم " اهـ. وذهب الحنفية والفخر الرازي والقاضي عياض والجبائي إلى جواز السهو في المعصية مطلقاً. وذهب البيضاوي، ونسبه إلى أهل السنة وجمهورهم، إلى أنه يجوز صدور الصغيرة غير الخسيسة سهواً أو خطأً لا عمداً. وراجع المسألة بتفصيل في: الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض، ج٢ ص ١٣٧ ـ ١٣٨، والمواقف في علم الكلام ص ٣٥٩، وأضواء البيان ج٤ ص ٥٣٨، ونهاية السول للأسنوي ج٢ ص ٢٣٩، ومسلم الثبوت بشرح فواتح الرحموت، ج٢ ص ٦٨ الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ج١ ص ٢٤٢، التفسير الكبير للرازي، ج١ ص ٣٠٨، حجية السنة للدكتور عبد الخالق عبد الغني ص ١١٤.

بقاء الظاهر بلا تأويل، فيستحب لذلك أن تؤوّل الآية بأن الاستثناء منقطع وأن المراد بمن ظلم غير الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ليكون المعنى: إني لا يخاف لديّ المرسلون، إنما يخاف غيرهم ممن ظلم. والله تعالى أعلم.

٣. الحالة التي يجب فيها التأويل:

وقد يكون التأويل الذي يصرف به الظاهر عن مدلوله واجباً في حالة كون إجراء الظاهر على ظاهره يؤدّي إلى مفسدة معلومة راجحة في الدين.

ومثال ذلك: فساد بقاء الظاهر على ظاهره دون تأويل في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ﴿٥﴾ إِلاَّ عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿٦﴾ فَمَنِ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴿٧﴾﴾ [المؤمنون].

فالظاهر أن الآيات الأولى العشر من سورة المؤمنون عامّة في الرجال والنساء من الفلاح، والخشوع، والإعراض عن اللغو، وفعل الزكاة، ورعاية الأمانات والعهود، والمحافظة على الصلوات، وكذلك حفظ الفروج إلاّ من حلال مباح.

ولكنّا لو أجرينا الظاهر على ظاهره دون تأويل في الآيات الثلاث التي تكلمت على حفظ الفروج ؛ لأدّىَ ذلك إلى فساد عريض أجمع العلماء على منعه وتحريمه.

ومؤدَّى ظاهر الآيات هو: أنه كما يجوز للزوج الرجل أن يستمتع بمن ملكت يمينه من الجواري والنساء ويطأها ؛ فإنه يجوز للزوجة من النساء أن يطأها من تملكه من الرجال والعبيد. وهذا فساد في الدين والمجتمع.

ولذلك يجب تأويل الآيات وصرفها عن ظاهرها بأنها تخصّ الرجال دون النساء بدليل عاقبة مؤداها الفاسد في الدين بالإجماع.

قال ابن العربي رحمه الله: " من غريب القرآن أن هؤلاء الآيات العشر هي عامّة في الرجال والنساء، كسائر ألفاظ القرآن التي هي محتملة لهم، فإنها عامّة فيهم إلاّ قوله: ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ﴾ فإنه خطابٌ للرجال خاصّة دون النساء، بدليل قوله: ﴿ إِلاَّ عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ ولا إباحة بين النساء وبين ملك اليمين في الفروج، وإنما عُرف حفظ المرأة فرجها من أدلة أخر، كآيات الإحصان عموماً وخصوصاً، وغير ذلك من الأدلة " اهـ [١].

قال القرطبي رحمه الله: " وعلى هذا التأويل في الآية فلا يحلّ لامرأة أن يطأها من تملكه إجماعاً من العلماء لأنها غير داخلة في الآية" [٢].

فمع أن الأصل العمل بالظاهر وأنه لا يجوز ترك

---

(١) أحكام القرآن، لابن العربي، ج٣ ص ١٣١٠.

(٢) تفسير القرطبي، م٦ ج١٢ ص ٩٨.

الظاهر إلاّ لدليل أو وجه شرعي معتبر، فإنه في حالات يكون التمسّك بالظاهر مفسدة شرعية أو اجتماعية، ولهذا يكون صرف الظاهر وإعمال التأويل واجباً شرعياً يلزم المجتهد والمفسر الناظر أن يستعمله ويأخذ به ويصرف على أساسه الظاهر المتبادر لفساد معناه شرعاً.

هنا يجب التأويل لفساد المعنى من جهة الفقه، ويكون أوجب عند فساد المعنى من جهة الاعتقاد.

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

فظاهر الآية ـ وحسب القاعدة الإعرابية ـ يجعل لفظ الجلالة (الله) في موقع البدل من (آلهة)، ولو جعلناه بدلاً عن الآلهة لفسد المعنى، ولأدَّى إلى فساد الاعتقاد، وهو أنه يكون معنى الآية: لو كان فيهما الله لفسدتا. وهذا فاسد قطعاً، فيدلّ على فساد الظاهر قطعاً، ولذلك لا بدّ من تأويل لفظ إلاّ على أنّ المراد به (غير) ليستقيم المعنى، فيقال: لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا.

فمثل هذا الظاهر يجب تأويله، لأنّ في بقاء الظاهر على ظهوره فساداً عظيماً لا يصلحه إلاّ التأويل وجوباً، والله تعالى وحده الموفق.

المبحث الثاني

أهميــة التفسير ومكانتــه

١- لقد قام النبي صلى الله عليه وسلم ببيان معاني القرآن وبيـان ألفـاظه لأصـحـابه رضي الله عنهم، ولم يتـرك شيئاً استحق البيان والتفسير في عهده، ولا ما سيشكل على الناس من بعده، وبهذا امتثل أمر الله عز وجل خير امتثال وهو قوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

فالاشتغال بتفسير القرآن هو قيام بوظيفة نبي الله صلى الله عليه وسلم، والاهتمام بعلمه اقتداء به عليه الصلاة والسلام، ومن هنا اكتسب هذا العلم الشرف والمكانة.

٢- ولهذا كان الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ يعتنون بمعاني القرآن الكريم وبتفسيره، فجمعوا بين التلاوة والتدبّر، وبين الاشتغال بالحفظ والاشتغال بمعرفة المعاني والأحكام، فتعلموا العلم والعمل معاً.

قال أبو عبد الرحمن السُّلَمي رضي الله عنه:((حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن ـ كعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما ـ أنهم كانوا إذا تعلّموا من النبي صلى الله عليه وسلم عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا العلم والعمل جميعاً)) [١].

---

(١) مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، ص ٩.

وقال أنس: ((كان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران جلَّ في أعيينا))[1] .. وذلك لأنه لا يكتفي في قراءته بالحفظ والتلاوة فقط، بل يجمع بين الحفظ والتلاوة ومعرفة المعاني والأحكام، ولذلك يجلُّ في أعين الصحابة، لأنّ قراءة البقرة وآل عمران ـ تلاوة وتدبّراً، وحفظاً وعلماً وتفسيراً ـ ليس بالأمر السهل الْهَيِّن، بل هو علم عظيم ومجهود كبير، وفضل لا يدرك في أيام، ولا يبلغ في قليل زمان، وإنما يُسعىَ إلى ذلك على أيام وشهور وسنين وسنين، ولهذا يستحق من قرأ البقرة وآل عمران الإجلال والتعظيم.

ذكر الإمام مالك في الموطأ أن ابن عمر رضي الله عنهما أقام على حفظ سورة البقرة ومكث عليها ثماني سنين يتعلّمها[2].

٣- وكان الصحابة رضي الله عنهم يرون أن علم التفسير والاشتغال به من أهمّ ما يجب الاشتغال به، ومن أهمّ ما ينفع المرء في دينه ودنياه، وفي حياته وفي آخرته، وأنه به يُدرك كل علم نافع صالح، ومن جمعه جمع علم الأوَّلين والآخرين، قال ابن مسعود رضي الله عنه: ((من

---

(١) المرجع السابق نفسه.

(٢) موطأ مالك، كتاب النداء للصلاة، حديث رقم ٤٢٨.

أراد علم الأولين والآخِرين، فليثوِّر القرآن))[1]. أي: فلينقر عنه ويفكّر في معانيه وتفسيره وقراءته[2].

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ﴾ أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس قال: " الحكمة معرفة القرآن، ناسخه ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه ومقدمه ومؤخره وحلاله وحرامه وأمثاله".

وأخرج ابن مردويه عن ابن عباس مرفوعاً في قوله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ﴾ قال: القرآن، قال ابن عباس: يعني تفسيره، فإنه قد قرأه البر والفاجر. "[3].

وقال أبو الدرداء: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ﴾ قراءة القرآن والفكرة فيه.

وكان ابن عباس رضي الله عنهما يقول: " الذي يقرأ القرآن ولا يحسن تفسيره كالأعرابي يهذّ الشعر هذّاً "[4].

وكان الحسن البصري يقول: " ما أنزل الله آية إلاّ وهو يحب أن تعلم فيم أنزلت ؟ وما أراد بها "[5].

قال السيوطي: وقد أجمع العلماء أن التفسير من فروض الكفايات.

---

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير برقم ٨٦٦٤ ج٩ ص ١٣٥، والبيهقي في شعب الإيمان برقم ١٩٦٠، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٦٥/٧): " رواه الطبراني بأسانيد ورجال أحدها رجال الصحيح " اهـ.

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، مادة (ثور).

(٣) تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم) ج١ ص ٣٢٣، وانظر: الإتقان، ج٢ ص ٤٩٤.

(٤) انظر، الإتقان، الموضع السابق، وتفسير الطبري، ج١ ص ١٨.

(٥) الإتقان، نفسه.

قال: إذا عرفت هذا ؛ فصناعة التفسير قد حازت الشرف من الجهات الثلاث:

١. **جهة الموضوع**: لأن موضوعه كلام الله الذي هو ينبوع كل حكمة، ومعدن كل فضيلة، فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، لا يخلق على كثرة الردّ ولا تنقضي عجائبه.

٢. **جهة الغرض**: لآن الغرض منه هو الاعتصام بالعروة الوثقى، والوصول إلى السعادة الحقيقية التي لا تفنى.

٣. **جهة شدّة الحاجة**: لأن كل كمال ديني أو دنيوي عاجلي أو آجلي مفتقر إلى العلوم الشرعية والمعارف الدينية، وهو متوقف على العلم بكتاب الله." اهـ [١].

ومن هنا تظهر مكانة علم التفسير وأهميته، وما يظهر أهميته أكثر وجوهٌ، منها:

أولاً: التطواف مع كلام الله عز وجل والاجتهاد في بلوغ مراده سبحانه وتعالى، وكما قال الحسن البصري رحمه الله: " ما أنزل الله آية إلاّ وهو يحب أن تُعلم فيم أُنزلتْ ؟ وما أراد بها ".

ثانياً: الوقوف على حكم وأسرار القرآن الكريم التي تتكشف بها مجاهيل الدنيا، وتُبلغ بها جنان الآخرة.

---

(١) الإتقان، الموضع السابق نفسه.

ثالثاً: معرفة أحكام الشرع من آياته، والتي بها تنظبط حياة المسلم وفقاً لها، ويتعبد ربه بها، ويقيم بها دينه في نفسه، وعلاقاته مع غيره.

رابعاً: تحقيق مراد الله تعالى من إنزاله القرآن، وهو التدبّر لكتابه العزيز، فقد قال عز وجل: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُوا الأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩].

خامساً: أنّه بالقيام بمهمة التفسير: يدخل في أهله الذين قال الله فيهم: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلاوَتِهِ أُوْلَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [البقرة: ١٢١].

الفصل الثاني

مصادر التفسير

مصـــادر التفســـير

المراد بمصـادر التفسـير، المواضع التي يستصدر منها المعاني المقصودة من الآية، والمواطن التي يبحث فيها عن مـراد الله تعـالى من كـلامـه.. وليس المقـصـود بمصـادر التـفسـير: الكتب التي دوّنها المفسـرون، وكتبـوا فـيـهـا تفاسيرهم وشروحهم لآيات القرآن الكريم.

وعلى هذا؛ فإن مصادر التفسير يمكن تحديدها بيسر ودون عناء، طالما وضح المقصود بها، فهي -إذَنْ-: القرآن وقراءاته، الحديث النبوي، آثار الصحابة والتابعين، اللغة العربية، الرأي، والاجتهاد.

مصادر التفسير عند ابن تيمية:

وقد اصطلح شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ على تسميتها بـ (طرق التفسير) واعتمد منها أربعة، هي: القرآن، والسنة، وأقوال الصحابة، وأقوال التابعين.

قال رحمه الله: ((إن أصحّ الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن... فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة، فإنها شارحة للقرآن وموضحة له... إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة فإنهم أدرى بذلك... إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة ولا وجدته عن الصحابة فقد رجع كثير من الأئمة

في ذلك إلى أقوال التابعين...)) [١].

مصادر التفسير عند الزركشي:

والإمام بدر الدين الزركشي ـ رحمه الله ـ اصطلح على مصادر التفسير بـ (مآخذ التفسير)، وقد جعل أمهات مآخذ التفسير في أربعة، هي: النقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقول الصحابي، واللغة، والمقتضي.

قال رحمه الله في البرهان: ((لطالب التفسير مآخذ كثيرة، أمهاتها أربعة: الأول: النقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم... الثاني: الأخذ بقول الصحابي...الثالث: الأخذ بمطلق اللغة... الرابع: التفسير بالمقتضي من معنى الكلام والمقتضب من قوة الشرع..)) [٢].

ومراده بالمقتضي: الفهم الذي يؤتاه المفسِّر للقرائن المعتبرة، وقد قال في بيان (المقتضي): ((وهذا الذي دعا به النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس في قوله: (اللهم فقهه في الدين وعلّمه التأويل) [٣]. وروى البخاري رحمه الله في كتاب الجهاد في صحيحه عن عليّ: هل خصّكم رسول الله بشيء ؟ فقال: ما عندنا غيرُ ما في هذه

---

(١) مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية، ص ٣٩ - ٤٤، باختصار.

(٢) البرهان، للزركشي، ج٢ ص ١٥٦ - ١٦١.

(٣) أخرجه أحمد، مسند بني هاشم، حديث رقم ٢٢٧٤، والبخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، حديث رقم ١٤٠، ولفظه (اللهم فقهه في الدين) وليس فيه (وعلّمه التأويل).

الصحيفة، أو فهمٌ يؤتاه الرجل.)[1]))[2].

ولكن الإمام الزركشي لم يحصر مصادر التفسير ومآخذه في هذه الأربعة، وإنما يريد أنّ هذه الأربعة هي أهم المصادر وأمهات المآخذ، فإنه ـ رحمه الله تعالى ـ رجّح الرجوع إلى قول التابعي بعد قول النبي صلى الله عليه وسلم وقول الصحابي، كما رجّح جواز الأخذ بالرأي الذي يسنده برهان[3].. ونقل رحمه الله القول بأن أحسن طرق التفسير أن يفسّر القرآن بالقرآن، ولم يعلّق على نقله بموافقة ولا معارضة، فغلب على الظنّ أنه قائل بصحة تفسير القرآن بالقرآن.[4].

وبهذا تكون مصادر التفسير عند الزركشي ستة، هي: قول النبي صلى الله عليه وسلم، وقول الصحابي، وقول التابعي، والرأي المسند بالبرهان، ومطلق اللغة، والمقتضي من معنى الكلام.

وفيما يلي ـ بإذن الله تعالى ـ نستعرض أهم هذه المصادر مع التركيز على طرائق الاستفادة منها في تفسير القرآن الكريم لمن طلب التفسير.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب العلم، حديث رقم ١١١، ولفظه (عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ قُلْتُ لِعَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ قَالَ لا إِلا كِتَابُ اللَّهِ أَوْ فَهْمٌ أُعْطِيَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ أَوْ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ قَالَ قُلْتُ فَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ قَالَ الْعَقْلُ وَفَكَاكُ الأَسِيرِ وَلا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ.)

(٢) البرهان، ج٢ ص ١٦١.

(٣) أما الرجوع إلى قول التابعي ففي ج٢ ص ١٥٨، وأما جواز الأخذ بالرأي المسنود بالبرهان ففي ص ١٦٢ من الجزء نفسه.

(٤) البرهان نفسه ج٢ ص ١٧٥.

المصدر الأول: القرآن الكريم

يعتبر القرآن أول مصدر لتفسير القرآن وأهمّ مصدر وأوْلاها بالابتداء والبحث فيه للوصول إلى معاني آيات الكتاب العزيز، والاطمئنان إلى مقصود الرب تبارك وتعالى من كلامه، ومن المهم معرفة أن القرآن كله وحدة واحدة، يفسِّر بعضه بعضاً، ويصدِّق بعضه بعضاً، ولهذا قال ابن تيمية رحمه الله في تفسير القرآن بالقرآن:

((إنّ أصحّ الطرق في ذلك أنْ يفسر القرآن بالقرآن، فما أُجمل في مكان فإنه قد فُسّر في موضع آخر، وما اختُصر في مكان فقد بُسط في موضع آخر))[1]..

ووصف ابن القيم رحمه الله التفسير بالقرآن فقال: ((إنه من أبلغ التفاسير))[2].

والمراد باعتماد القرآن مصدراً للتفسير: أن يبحث عن تفسير الآية والآيات في القرآن نفسه، وأن البيان لمعنى الآية يكون في آية أخرى من آيات القرآن، وهو الذي يُعرف بتفسير القرآن بالقرآن.

المفسرون المهتمون بهذا المصدر

أكثر المفسرين وأشهرهم اهتماماً بهذا المصدر واعتناءً

(١) مقدمة في أصول التفسير، ص ٣٩.

(٢) التبيان في أقسام القرآن، ص ١١٦.

به وقياماً بتفسير القرآن بالقرآن؛ أربعة:

(١) أولهم عبد الرحمن بن زيد بن أسلم رحمه الله تعالى (ت١٨٢هـ)، فهو أكثر السلف اعتناءً بتفسير القرآن بالقرآن..

ومن أمثلة ما فسّر به القرآن بالقرآن، ما رواه الطبري رحمه بسنده في تفسير قوله تعالى:﴿وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ [الطور: ٦] ، قال: المُوقَد، وقرأ قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾ [التكوير: ٦] أي: أوقدت.[١]

(٢) الحافظ ابن كثير في كتابه تفسير القرآن العظيم.

(٣) ابن الأمير الصنعاني، في كتابه (مفاتح الرضوان في تفسير الذكر بالآثار والقرآن)[٢].

(٤) الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في كتابه (أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن).

طرق تفسير القرآن بالقرآن

والطرق إلى تفسير القرآن بالقرآن طريقان:

(الطريق الأول: أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد بيّن تفسير آية بآية أخرى.. ومثال ذلك:

١- ما رواه ابن مسعود رضي الله عنه قال: لَمَّا نزلت:

---

(١) تفسير الطبري، ج٢٧ ص ١٩، وانظر: مجلة البيان، عدد ٩٥ لسنة ١٤١٦هـ، ص ٢٤.

(٢) حققه عبد الله بن سوفان الزهراني، رسالة ماجستير مخطوطة).

﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢] . قلنا: يا رسول الله ! أيُّنا لم يظلم نفسه ؟ قال: (ليس كما تقولون، ﴿لَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ﴾ بشرك، أَوَ لمْ تسمعوا إلى قول لقمان لابنه: ﴿يَا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣] [(١)] .

٢- ما فسّر به النبي صلى الله عليه وسلم قوله تعالى ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩] بما رواه ابن عمر رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ﴿مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾ ﴿إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَداً وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٣٤] [(٢)] .

(الطريق الثاني: اجتهاد المفسّر بجمع نظائر الآية وأشباهها، ومفردات ألفاظها، وبالوقوف على علل وحِكَم الآية لإلحاق ما فيه ذات العلة والحكمة بها، ونحو ذلك مما يعين على الوصول للمعنى المراد..

ويحسن أن نمثّل لهذا الطريق وما ذكرنا من سبيل سلوكه بما يلي:

١ـ التفسير بالقرآن عن طريق جمع النظائر والأشباه:

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، حديث رقم ٣٣٦٠، ومسلم، كتاب الإيمان حديث رقم ١٧٨.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن،حديث رقم ٤٦٢٧.

قال ابن الأمير الصنعاني في تفسير قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ أَلاَّ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٣] يفسّر معنى قوله ﴿بَاخِعٌ نَّفْسَكَ﴾ فقال: ((أي قاتلها لعدم إيمان قومك.. قال: تكرر هذا المعنى في القرآن في مواضع: ﴿وَلا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ [الحجر: ٨٨] وفي الكهف: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰ آثَارِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا بِهَٰذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ [الكهف: ٦] وفي فاطر ﴿فَلا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ﴾ [فاطر: ٨] ونحوه ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي مَن يُضِلُّ﴾ [النحل: ٣٧]. ونحو ذلك مما هو دليل على شفقته صلى الله عليه وسلم على الأمة، ومحبته لإسلامهم، وشدة حرصه على هدايتهم، مع تصريح الله له بأنه ليس عليه إلاّ البلاغ))[١].

٢. تفسير القرآن بجمع ما يوافق علة وحِكمة الآية المطلوب تفسيرها:

ومثال هذا السبيل في تفسير القرآن بالقرآن: ما سلكه الشيخ الشنقيطي في أضواء البيان لتفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا﴾ [الأنعام: ٩٧] قال: ((إنّ من حِكَمِ خلق النجوم: تزيين السماء الدنيا، ورجم الشياطين أيضاً، كما بيّنه تعالى بقوله: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِّلشَّيَاطِينِ﴾ [الملك: ٥] وقوله: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ ۝٦ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾ [الصافات: ٦، ٧][٢].

(١) مفاتح الرضوان، في تفسير الذكر بالآثار والقرآن، للصنعاني، مخطوط، ص ٧١ – ٧٢ .

(٢) أضواء البيان، ج١ ص ٨٧.

٣. تفسير القرآن بجمع موارد الألفاظ والمفردات القرآنية:

ومثال ذلك: أن الله تعالى سمّى كتابه العزيز (هدىً) كما في آية البقرة: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] وفي سورة الإسراء ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩] وفي سورة فصلت ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ﴾ [فصلت: ٤٤] وفي سورة لقمان ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ﴾ [لقمان: ٣] وفي سورة النحل قوله تعالى: ﴿تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩] (١).

مسالك المفسرين في تفسير القرآن بالقرآن

وهذا الطريق الذي يعتمد على اجتهاد المفسّر في تفسير القرآن بالقرآن هو أكثر ما نجده للمفسّرين. وهم حين يفسّرون القرآن بالقرآن بأحد الأمور الثلاثة السابقة أو غيرها يسلكون لبيان القرآن بالقرآن مسالك عديدة، مسلك التخصيص، ومسلك التبيين، ومسلك التقييد، وغير ذلك من المسالك، وأهمها ما يلي:

المسلك الأول: تخصيص القرآن بالقرآن:

ومن أمثلة هذا المسلك من التفسير:

١- قوله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ [الإسراء: ٢٤] وهذا يعمّ كل أبٍ، مسلمٍ وكافر، فتخصص هذه الآية

---

(١) انظر: مفاتح الرضوان، ص ١٨٨ - ١٨٩.

بآية أخرى هي قوله تعالى:﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُوْلِي قُرْبَىٰ﴾ [التوبة: ١١٣] فخرج بهذا: الاستغفار للأبوين الكافرين، وتبين أنّ المراد بالآية الأبوان المؤمنان. (١).

٢- قوله تعالى:﴿وَالْمَلائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِي الأَرْضِ﴾ [الشورى: ٥] فاستغفار الملائكة عام يشمل كل من في الأرض مؤمنهم وكافرهم، مطيعهم وعاصيهم، ولكنّ الله تعالى خصّص استغفار الملائكة لمن في الأرض بالمؤمنين دون غيرهم، وذلك في قوله تعالى:﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [غافر: ٧] .

المسلك الثاني: تبيين مجمل القرآن بالقرآن:

ومن أمثلة هذا المسلك من التفسير:

١- تفسير قوله تعالى:﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] ففيها أجمل الله عز وجل القدر الذي ينبغي إنفاقه، وبيانه في آية أخرى هي قوله تعالى:﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ؟ قُلِ:الْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩] ففي هذه الآية بيّن الله تعالى أن القدر الذي ينبغي إنفاقه هو العفو، والعفو هو الزائد على قدر الحاجة التي لا بد منها (٢).

(١) انظر: تفسير الطبري، ج١٥ ص ٦٧ - ٦٨، والتحرير والتنوير لابن عاشور، ج١٥ ص ٧٢.

(٢) انظر، أضواء البيان ج١ ص ١٠٧ - ١٠٨، ص ٣٤٣.

٢- قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ إِلاَّ مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١] فأجمل الله تعالى في المتلوِّ، وقد جاء بيانه في آية أخرى تُليت على الناس، وهي قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلاَّ مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ [المائدة: ٣] [1].

٣- قوله تعالى: ﴿لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ﴾ [المائدة: ٩٤] فالابتلاء هنا مجمل لا يعلم أحد في الحلّ أم في الحرم؟ فبينه قوله تعالى: ﴿لا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة: ٩٥] [2].

المسلك الثالث: تقييد مطلق القرآن بالقرآن:

ومثال هذا المسلك من التفسير: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ﴾ [آل عمران: ٩٠] هذه الآية أطلقت عدم قبول التوبة لمن كفر بعد إيمانه وازداد كفراً، ولكن الله تعالى قيّده في آية أخرى لمن بقي يعصي الله ويكفر به ويزداد كفراً حتى يحضره الموت، فيكون المعنى لن تُقبل توبتهم إذا حضرهم الموت أو ماتوا وهم كافرون وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الآنَ وَلا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: ١٨].

---

(١) البرهان في علوم القرآن، ج٢ ص ١٩٢.

(٢) انظر: البرهان، ج٢ ص ١٩٢.

المسلك الرابع: توضيح مشكل القرآن بالقرآن:

ومثاله قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر: ٣] فإن ظاهره مشكل، لأن الله سبحانه قد هَدَى كفاراً كثيرين فماتوا مسلمين، وقد جاء توضيح هذا المعنى المشكل في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي النَّارِ﴾ [الزمر: ١٩] وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ (٩٦) وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الأَلِيمَ (٩٧)﴾ [يونس] فعُرف أنّ المراد: لايهدي الله من كان في علمه أنه قد حقّت عليه كلمة العذاب، وهي كلمة الرب تبارك وتعالى[1].

المسلك الخامس: بيان مبهم القرآن بالقرآن:

ومثاله: قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠] فأبهم هنا عهده وعهدهم، ثم بيّن العهدين في مواضع أخرى.

أما عهده عز وجلّ فبيّنه بقوله تعالى ﴿لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنتُم بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ..﴾.

وأما عهدهم فبيّنه سبحانه بتمام هذه الآية في قوله ﴿لأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾ [المائدة: ١٢].

---

(١) انظر، البرهان، ج٢ ص ١٨٩ - ١٩٠.

المسلك السارس: تحديد المعنى المطلوب تفسيره بما يعقُبُه:

وهذا من أيسر ما يمكن التفسير به، لوضوحه وبيانه، ومثاله:

١- قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ ففي معنى الصمد قال محمد بن كعب القرظي: تفسيره ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ (٣) وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ (٤)﴾ [الإخلاص][1].

٢- قوله تعالى من سورة المعارج: ﴿إِنَّ الإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ ففي معنى الهلوع، قال أبو العالية رحمه الله: تفسيره:﴿إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا (٢٠) وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا (٢١)﴾ [المعارج][2].

المسلك السابع: تحديد أحد معاني المشترك ترجيحاً:

ومثاله: ترجيح معنى المشترك في قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾[**الأنعام**:١٥٢] فالأشُدُّ مشترك لفظي يتناول البلوغ، ويتناول ثلاثين سنة، وأربعين وخمسين وستين سنة.

ولكن الله تعالى بيّن أن المراد بالأشُدّ في شأن اليتيم هو بلوغ النكاح وذلك بقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا﴾ [النساء: ٦] وفي شأن الأنبياء بلوغ النضوج والاستواء وبلوغ الأربعين، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَىٰ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ [القصص: ١٤].

---

(١) البرهان، ج٢ ص ١٨٦.

(٢) المصدر السابق نفسه.

القـراءات وأثـرها في التفسـير

القـراءات هي الكيـفـيـات التي تنطق بهـا ألفـاظ القـرآن الكريم، أو هـي: مذاهب النطق بالقرآن الكريم.

هذه الكيـفـيـات والمذاهب في نطق ألفـاظ النظم الكريم قسـمها بعض العلماء ثلاثة أقسام: متواترة، وآحاد، وشاذة، فـالمتـواتـرة هي القـراءات السـبع، والآحـاد هـي القـراءات الثلاث المتممة للعشر، والقراءات الشاذة هي غير العشر..

وجـعلهـا بعـضـهم قـسـمين: مـتـواترة وشـاذة، فـالمتـواترة القراءات العشر، وغيرها شاذة.

أمـا القـراءات السـبع فـقـد اتفق النـاس على اعـتـمـادها وصحتها وقبولها، واختلفوا في الثلاث المتممة للعشر.

والقراء السبعة المشهورون هم:

١- أبو عمرو بن العلاء البصري، ت ١٥٤هـ.

٢- عاصم بن أبي النجود الكوفي، ت ٢٤٢هـ.

٣- حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات الكوفي، ت ١٥٦هـ.

٤- علي بن حمزة الكسائي الكوفي، ت ١٨٩هـ.

٥- عبد الله بن عامر اليحصبي الدمشقي، ت ١١٨هـ.

٦- عبد الله بن كثير المكي، ت ١٢٠هـ.

٧- نافع بن عبد الرحمن المدنِي، ت ١٦٩هـ.

والثلاثة المتمّمون للقراء العشرة هم:

١- أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني، ت ١٢٨هـ.

٢- يعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري، ت ٢٠٥هـ.

٣- خلف بن هشام البغدادي، ت ٢٢٩هـ.

والمشهور من القراءات الشاذة أربع قراءات، هي:

١- قراءة الحسن البصري، ت ١١٠هـ.

٢- قراءة ابن ميحصن محمد بن عبد الرحمن، ت ١٢٣هـ.

٣- قراءة يحيى بن المبارك اليزيدي، ت ٢٠٢هـ.

٤- قراءة الأعمش، وقيل: قراءة أبي الفرج محمد بن أحمد الشنبوذي، ت ٣٨٨هـ[١].

وقد جعل جمهور العلماء القراءة الشاذة غير صحيحة وغير معتمدة، ولا يعتبرونها قرآناً، ويخصّون المتواترة بأنَّها القرآن وغيرها ليس بقرآن، لأن شرط القرآن عندهم التواتر، مع أن القرآءة الصحيحة عند العلماء شروطها ثلاثة، هي:

١- موافقة القراءة للغة العربية بوجه من الوجوه، وهذا يمكن أن يتوفّر في القراءة لشاذة.

٢- موافقة القراءة لرسم المصحف العثماني.

٣- أن تكون القراءة صحيحة الإسناد.[٢].

فهذه الشروط تصحّ بمجموعها القراءة، ولو كان

---

(١) انظر: مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، ص ١٨٥، وأصول التفسير وقواعده، ص ٤٣٦.

(٢) راجعها في: المراجع السابقة نفسها.

المقصود بها توفّر أيّ منها على حدة، لدخلت القراءة الشاذة، ولكن المقصود بها توافرها جميعاً باجتماع الثلاثة. وبهذا تخرج القراءة الشاذة خاصة لو استصحبنا شرط القرآن أن يكون متواتراً.

علاقة القراءات بالتفسير:

العلاقة بين التفسير والقراءات تتخذ صورتين:

الصورة الأولى: أن لا تكون للقراءة أي علاقة بالتفسير، أي أن المفسّر لا يستفيد من اختلاف القراءات القرآنية في تفسير آية أو تحديد معنى أو توضيح مشكل من القرآن أو نحو ذلك. وهي القراءات التي تكون في وجوه النطق بالحروف والحركات، كاختلاف القراءات الذي يكون بالإمالات، والإدغام وعدمه، وتسهيل الهمزات أو تحقيقها، وغيرها، فهذه القراءات لا تأثير لها بالطبع في اختلاف المعاني، وإنْ كان لها الأثر في كيفيات النطق وطرائق الأداء.

الصورة الثانية: أن ترتبط القراءات ارتباطاً كبيراً بالتفسير، فيستفيد طالب التفسير والناظر في القرآن، والباحث عن معنى الآية و الآيات، من اختلاف القراءات، ويكون لذلك الأثر الواضح في توجيه المعنى، أو تحديد المراد الرباني، أو الترجيح بين المعاني المحتملة للآية، وغير ذلك من العلائق التي تؤثر في تفسير القرآن الكريم. وهي

نوع القراءات التي تكون في الحروف والكلمات.

وفيما يلي يتضح أثر القراءات على التفسير بشئ من الإيضاح والتمثيل.

وجوه تأثير القراءات في التفسير:

يستفيد المفسّر من القراءات في تفسيره للقرآن الكريم من وجوه متعددة، أظهرها:

١- بيان وتحديد معنى اللفظة القرآنية باختلاف القراءة.

٢- توسيع معنى اللفظة القرآنية بالقراءات.

٣- إزالة الاستشكالات التي تواجه قارئ القرآن بالقراءات.

٤- الترجيح بين المعاني المحتملة للآية بالقراءات.

ويمكن التمثيل لكل وجه من هذه الوجوه لتوضيح أثر القراءات على تفسير القرآن.

أولاً: بيان معنى الآية والمراد منها بالقراءات:

(١) قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ قرأ بالمدّ ﴿مَالِكِ﴾ عاصم والكسائي ويعقوب وخلف، وقرأ البقية بدون المدّ ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ والمالك هو المتصرف في الأعيان المملوكة من المِلْك بكسر الميم.. والمَلِك هو المتصرف بالأمر والنهي والإعطاء والمنع والمحاسبة في المملوكين، من المُلْك بضم الميم.

وعلى هذا: فالمعنى أن الله تعالى هو مالك يوم الدين

يتصرف في الأعيان المملوكة كيف يشاء، وهو الملك الواحد صاحب الأمر والنهي وصاحب الجزاء والحساب والعقاب والعفو والمنّ[(١)] .

(٢) قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨] .

فقرأ الجمهور ﴿أَنفُسِكُمْ﴾ بضم الفاء، وقرأ ابن محيصن ويعقوب من بعض الطرق ﴿أنْفَسِكم﴾ بفتح الفاء، وهي قراءة لابن عباس وأبي العالية والضحاك وفاطمة وعائشة رضي الله عنهم.

وأنفُسكم بضم الفاء من النَّفْس، وبفتح الفاء من النفاسة وهو النفيس، فمعنى أنفُسكم بالضم واحداً منكم، ومعنى أنفَسكم بالفتح، أي: من خياركم وأفضلكم، والقراءتان مبينتان لبعضهما، ومكملتان للمعنى المراد، فالرسول صلى الله عليه وسلم أرسله الله تعالى من أوسط بيوت قريش وأفضلها وأكرمها وخيارها نسباً وفضلاً ومكانة وبيتاً، كما أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن غريباً عمن أُرسل إليهم وبُعث فيهم. وهو امتنان من الله تبارك وتعالى بإرساله رسوله صلى الله عليه وسلم من خيار الناس وأنفَس القوم وأفضلهم وهو منهم وإليهم.[(١)] .

---

(١) راجع: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، ج١ ص ٢٧١، وتفسير البيضاوي، ج١ ص ٤، والقراءات وأثرها في التفسير والأحكام، عمر بازمول، ص ٤٠٢.

(٣) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦] واختلفت القراءة في قوله تعالى ﴿فَتَبَيَّنُو﴾ حيث قرأها بعضهم ﴿فَتَثَبَّتوا﴾ والتبيّن المأمور به يعني: التثبّت، كما أن التثبّت المأمور به في الآية يعني: التبيّن. فكل قراءة فسّرت القراءة الأخرى وبيّنت معنى القراءة الأخرى.

ثانياً: توسيع معنى اللفظة القرآنية بالقراءات:

(١) قوله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ٩] فقرأ ﴿يُخَادِعُونَ﴾ بضم الياء وبألف بعد الخاء نافع وابن كثير وأبو عمرو، وقرأ البقية ﴿يَخْدَعُون﴾ بفتح الياء وبغير الألف بعد الخاء[٢].

والقراءة الأولى بضم الياء تقتضي المفاعلة، واشتراك أكثر من واحد في المخادعة، بينما قراءة الجمهور لا تقتضي ذلك ولا تستلزمه، ففي قراءة المدّ مع ضمّ الياء زيادة معنىً وتوسعة دلالة، ليكون المعنى: وما يخادعون هم وشياطينهم، أو هم يخدعون أنفسهم، وأنفسهم الأمارة بالسوء تخدعهم، فلا يزالون يخادع كلٌّ الآخر حتى يلقوا الله غاضباً عليهم وهم لا يشعرون.

---

(١) ينظر، البحر المحيط، ج٥ ص ١١٨.

(٢) انظر، النشر، ج١ ص ٢٠٧.

ثالثاً: إزالة ما أشكل من القرآن بالقراءات:

(١) قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [هود: ٤٦]، فهذه الآية أشكلت على الناس، ووقع بسببها قتلة الأنبياء في نبي الله نوحٍ وأبنائه وأهله، وفسره بعضهم بغير ما يليق بالأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - فجاءت القراءة عن النبي صلى الله عليه وسلم فأزالت هذا الإشكال وتوضح المراد، فقد أخرج الترمذي وأبو داود من حديث أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأها: ﴿إنه عَمِلَ غيرَ صالح﴾ و ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [(١)].

أي إنه عمل الشرك والكفر والتكذيب، وكل هذا غير صالح، ومن كان عمله ذلك لا يجوز الترحّم عليه، ولا الاستغفار له، ولا طلب النجاة له، لأنه مشرك وليس للنبي ولا الذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى ـ كما في سورة التوبة ـ إذَنْ دعاؤك الله أن ينجيه من الغرق عملٌ غيرُ صالح. والله تعالى أعلم.

رابعاً: الترجيح بين المعاني المحتملة في الآية بالقراءات:

وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] قرأ الجمهور ﴿يَطْهُرْنَ﴾ بسكون الطاء وتخفيفه وضم الهاء. وقرأ

(١) سنن الترمذي، كتاب القراءات، باب ومن سورة هود، حديث رقم ٢٩٤٠، و٢٩٤١ .وأبو داود في الحروف والقراءات برقم ٣٩٨٢، ٣٩٨٣.

حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر ﴿يَطَّهَّرْنَّ﴾ بتشديد الطاء والهاء.[1].

وقراءة التخفيف تعني أن الحائض يجوز قربانها بمجرد انقطاع الدم، وبهذا قال أبو حنيفة، فعنده يجوز الوطء بانقطاع الدم وإنْ لم تغتسل.

ولكن القراءة الثانية ـ وهي متواترة ـ تدلّ على أن قربان الحائض لا يجوز قبل الاغتسال، وبهذا قال الجمهور، مالك والشافعي وأحمد، فعندهم: لا يحلّ وطء المرأة الحائض حتى تغتسل[2].

وعند الترجيح يُختار رأي الجمهور، لأن القراءات تفسر بعضها بعضاً وتدل بعضها على بعض، وبالجمع بينهما يتضح أن المراد في الراجح: أن المرأة إذا طهُرت من الدم وتَطَهّرتْ بالاغتسال جاز وطؤها ولا قربان لها حتى تطْهُرَ وتتطهّر. والله أعلم.

---

(١) راجع: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، ج٢ ص ٢٢٧، والوافي في شرح الشاطبية، لعبد الفتاح القاظي، ص ٢١٩.

(٢) انظر: الإفصاح عن معاني الصحاح، لابن هبيرة، ج١ ص ٥١.

المصدر الثاني: السنة النبوية

تبيّن أن أول ما يبتدئ به المفسّر في تفسيره للقرآن الكريم، أن يبحث عن معاني الآيات وتفسيرها في القرآن نفسه، فإن لم يجد ما يعينه على تفسير القرآن من آيات القرآن وكلام الله عز وجلّ؛ فإن المصدر الثاني الذي يلجأ إليه المفسّر ويبحث عن مراد الله من كلامه في القرآن هو السنة المطهّرة ـ على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ـ، لأنها هي المبيّنة للقرآن، وهي الشارحة له، ولقد أرى الله عز وجل نبيّه صلى الله عليه وسلم جميع معاني القرآن، وأرسله سبحانه مبيّناً لكتابه، موضحاً لمشكله، ومفصلاً لمجمله، ومقيّداً لمطلقه، ومميزاً لمبهمه، وحاكماً بين الناس بما أراه الله لمعانيه جميعها، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلا تَكُن لِّلْخَائِنِينَ خَصِيماً﴾ [النساء: ١٠٥] وقال تعالى مؤكداً وظيفة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه المبيّن للقرآن: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]

ولهذا قال الأوزاعي: (السنة قاضية على الكتاب)(١).

وقيل: إن النبي صلى الله عليه وسلم فسّر القرآن كله عملياً ـ بخلقه، وسلوكه، وصفاته كلها ـ وقد قالت عائشة

---

(١) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، ج٤ ص ١٦٧. قال ابن عبد البر: يريد أنها تقضي عليه وتبين المراد منه.

رضي الله عنها عن خلقه صلى الله عليه وسلم : (كان خلقه القرآن)[1] .

وهل فسّر القرآن آية آية بالبيان والشرح ؟ فإنه صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك، وإنما كان يبيّن ما يحتاج إلى بيان، ثم ترك الواضح وما لا إشكال فيه، ولم يكن في بيانه وتفسيره حاجة في عهده صلى الله عليه وسلم.

وجوه تفسير السنة للكتاب:

لم يختلف العلماء في أن السنة تفسّر القرآن وتبيّنه، كما لم يعلم خلاف في أن السنة تبيّن القرآن وتفسّره من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: أن يكون بيانُها للقرآن بيان تأكيد وتقرير، فتأتي السنة مقررة ومؤكدة معنى جاء به القرآن الكريم..

الوجه الثاني: أن يكون بيانُها، بيان تفصيل وتفسير ، فتأتي السنة مفصلة معنى جاء في القرآن مجملاً، أو مقيّدة لما جاء مطلقاً، أو مخصّصة لما جاء عاماً، وقد سمّى هذا الوجه بعضهم: (بيان التفسير).

وفوق هذين الوجهين، اتفقوا أيضاً أن السنة قد تأتي منشئة أمراً أو معنىً أو حكماً سكت عنه القرآن، وهذا

---

(١) أخرجه أحمد، باقي مسند الأنصار برقم ٢٣٤٦٠، و٢٤١٣٩.

الوجه لا دخل له في أوجه بيان السنة للكتاب وتفسيرها له.[1].

والوجه الثالث من وجوه بيان السنة للقرآن، ما ذكره بعض العلماء، وهو: أن السنة قد تأتي ناسخة للكتاب، وهذا ما يسميه بعضهم (بيان التبديل)[2].

وعلى هذا؛ فالسنة مع الكتاب ثلاث، سنة مقررة، وسنة مفسّرة، وسنة ناسخة.. وتفصيل المسألة كما يلي:

الوجه الأول: السنة المقرّرة للقرآن:

وذلك بأن يأتي قول من أقوال النبي صلى الله عليه وسلم أو فعل من أفعاله، فيؤكد ويؤيد ويقرر ما جاء في القرآن الكريم من المعاني، هذا الوجه من تفسير القرآن بالسنة كثير يشق على طالبه حصره، ولكن نمثّل لبعض المواضع والمسائل من تقرير السنة لما جاء في القرآن، ومن ذلك:

(١) تقرير العبادات المفروضة:

ففي الصلاة لَمَّا قال تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَىٰ

---

(١) راجع هذه الأوجه في: كشف الأسرار على المنار، للنسفي، ج٢ ص ١٠٥ وما بعدها، الرسالة للشافعي، ص ٩١-٩٢، اعلام الموقعين، لابن القيم، ج٢ ص ٣٠٧، الطرق الحكمية، لابن القيم، ص ٧٣-٧٤، الفكر السامي، للحجوي الثعالبي، ج١ ص ٣٣-٣٤.

(٢) انظر: الفكر السامي، الموضع لسابق، دراسات حول القرآن والسنة، د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٢٤٢، أصول الفقه الإسلامي، د. وهبة الزحيلي، ج١ ص ٤٦٣، الواضح في أصول الفقه، د. محمد سليمان الأشقر، ص ٩٢-٩٣.

غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ [الإسراء: ٧٨] أكّد النبي صلى الله عليه وسلم هذا المعنى يأمر بإقامة الصلاة ويؤكد وجوب إقامتها وعاقبة من يقيمها على وجهها فيما أخرجه مالك وأبو داود عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (خمس صلوات كتبهن الله على خلقه، فمن جاء بهن لم يضيع منهن شيئاً استخفافاً بحقهنّ، كان له عند الله عهدٌ أنْ يدخله الجنة) [١].

وفي أداء الزكاة قال تعالى:﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣] فجاءت السنة تؤكد وتؤيد وتقرر ما جاء في القرآن من أمر الزكاة فقال النبي صلى الله عليه وسلم فيما رواه عنه عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه: (إن الله فرض على أغنياء المسلمين في أموالهم بقدر الذي يسع فقراءهم، ولن يجهد الفقراء إذا جاعوا أو عُروا إلاّ بما يصنع أغنياؤهم) [٢].

وفي وجوب الحجّ قال تعالى:﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [آل عمران: ٩٧] فجاءت السنة مؤكدة ومقررة وجوب الحج، فيقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث

(١) موطأ مالك، ج١ ص ١٤٤-١٤٥، أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب المحافظة على وقت الصلوات، حديث رقم ٤٢٥، ٤٢٩، ٤٣٠، ج١ ص ١١٥-١١٧، وأخرجه أيضاً الشافعي في الرسالة، ص ١١٧ برقم ٣٤٥، وصححه ابن عبد البر.

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط والصغير، وقال: تفرّد به ثابت بن محمد الزاهد، قال عنه الحافظ: وثابت ثقة صدوق، روى عنه البخاري وغيره. وبقية رجاله لا بأس بهم.

أبي هريرة رضي الله عنه: (أيها الناس! قد فُرِض عليكم الحج فحجُّوا)[1].

(٢) تقرير المناهي والمحرمات:

ومن ذلك:

تقرير السنة وتأكيدها النهي عن أكل أموال الناس بالباطل، تفسيراً تقريريّاً لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ [النساء: ٢٩] فجاءت السنة مبيّنة بيان تقرير وتأكيد لهذا النهي فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (لا يحلّ مال امرئ مسلمٍ إلاّ بطيب نفسه)[2].

تأكيد وتقرير النهي عن قتل النفس بغير الحق تفسير تقرير لقوله عز وجل: ﴿وَلا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١٥١] فجاءت السنة مقررة هذا النهي كما في قوله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع: (إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا)[3].

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، ج٩ ص ١٠٥-١٠٦ بشرح النووي.

(٢) أخرجه أحمد في المسند، ج٥ ص ٧٢، وقال الشوكاني: رواه الدارقطني عن أنس بن مالك، انظر: نيل الأوطار، ج٥ ص ٣١٦.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم، ج٨ ص ٤١٢ بشرح النووي، وأبو داود، كتاب المناسك، باب صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم، برقم ١٩٠٥، وابن ماجة كتاب المناسك، باب حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم برقم ٣٠٧٤.

(٣) تقرير الأخلاق والمستحبات:

ومن ذلك تأكيد السنة وتقريرها لخلق الإحسان، خاصّة الإحسان إلى النساء، تفسيراً تقريريّاً لقوله تعالى في ذلك: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ فيؤكد النبي هذا المعنى دعوة وإرشاداً وترغيباً وتحبيباً فيقول: (استوصوا بالنساء خيراً)[١].

الوجه الثاني: السنة المبيّنة للقرآن:

ويقع تفسير القرآن بالسنة من هذا الوجه بأنواع كثيرة، نذكر هنا أربعة أنواع منها، هي:

١- تحديد المعنى وشرحه.

٢- تفصيل المجمل.

٣- تخصيص العام.

٤- توضيح المشكل.

وبيان ذلك على النحو الآتي:

النوع الأول: تفسير السنة للقرآن بتحديد المعنى وشرحه:

فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يبيّن القرآن بياناً مباشراً ويحدّد معنى الآية ويشرح القرآن قاصداً ذلك أصالة، ومن ذلك:

(١) ما رواه عدي بن حاتم رضي الله عنه قال: " لما

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب النكاح، باب الوصية بالنساء، ج١٠ ص ٢٩٩ بشرح النووي.

نزلت ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ قال لي النبي صلى الله عليه وسلم: (إنما ذلك بياض النهار من سواد الليل)[١].

(٢) تحديده صلى الله عليه وسلم لمعنى الغيبة في قوله تعالى:﴿وَلا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضاً﴾ [الحجرات: ١٢] ففسّرها النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: (أتدرون ما الغيبة؟) قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: (ذكرك أخاك بما يكره) قيل: أفرأيت إنْ كان في أخي ما أقول ؟. قال: (إنْ كان فيه ما تقول فقد اغتبته، وإنْ لم يكن فيه، فقد بهته)[٢].

النوع الثاني: تفسير السُّنة للقرآن بتفصيل مجمله:

فالنبي صلى الله عليه وسلم بقوله وفعله فصّل مجملات القرآن، كأوامر العبادات، فالصلاة جاء أمرها في القرآن مجملاً كقوله تعالى:﴿وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ﴾ والزكاة جاء أمرها مجملاً في قوله تعالى:﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ والحج كذلك جاء أمره في القرآن مجملاً في قوله عز وجل: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ففسّر النبي صلى الله عليه وسلم هذه الآيات المجملة يفصّلها بأقواله وأفعاله، أما أفعاله فمعلومة، وأما أقواله:

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، حديث رقم ١٩١٦، ومسلم كتاب الصوم برقم ١٠٩٠، وأحمد في المسند، مسند الكوفيين برقم ١٨٥٦١، والترمذي، كتاب التفسير برقم ٢٩٨١.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب البر، باب تحريم الغيبة، ج١٦ ص ٣٥٨، بشرح النووي.

ففي الصلاة ـ مثلاً ـ قال:(صلوا كما رأيتموني أُصلي)[1].

وفي الحج قال: (خذوا عنّي مناسككم)[2].

أما الزكاة فجاءت السنن كثيرة تبيّن وتفسّر وتفصّل أمر الزكاة وأصناف المال التي تخرج فيها الزكاة، والأنصبة والمقادير، وغير ذلك مما احتاج إلى بيان وتفصيل.

النوع الثالث: تفسير السنة للقرآن بتخصيص عامه:

وذلك أن القرآن يورد بين آياته معنى أو حكماً عامّاً يشمل أفراداً كثيرين، فتأتِي سنة من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم فتخرج من هذا العام بعض أفراده وتخصصه.. ومثال ذلك:

١- قوله تعالى:﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] وهو عام في كل أولاد الميّت، فتعطيهم حق الميراث. إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم أخرج بسنته القولية بعض الأفراد ممن تشملهم الآية وتعمهم، وهم:

أ- أولاد الأنبياء، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: (إنَّا معاشر الأنبياء لا نورِّث، ما تركناه صدقة)[3].

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأذان برقم ٦٣١، وأحمد في المسند، ج٥ ص ٥٣.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب استحباب رمي جمرة العقبة، ج٩ ص ٤٩، بشرح النووي، وأحمد في المسند، ج٣ ص ٣١٨، والنسائي، في مناسك الحج، برقم ٣٠١٢، واللفظ للنسائي.

(٣) أخرجه الشيخان، البخاري كتاب فرض الخمس، حديث رقم ٣٠٩٣، ومسلم، كتاب الجهاد باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا نورث ما تركناه صدقة، ج١٢ ص ٢٩٩ بشرح النووي.

ب- الكافر من أبناء الميت، كما في قوله صلى الله عليه وسلم: (لا يرثُ المسلمُ الكافرَ، ولا الكافرُ المسلمَ)[1].

ج- قاتل مورّثه، كما في حديث النبي صلى الله عليه وسلم: (ليس لقاتل ميراث)[2].

٢- تخصيص السنة عموم قوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾ [النساء: ٢٤] فالآية أحلّت ما وراء المحرمات من النساء ممن ذكرهن الله تعالى في الآيات السابقة، مما يجوّز الجمع بين الزوج وخالتها، وبين الزوج وعمتها، ونحو ذلك.

إلاّ أن النبي صلى الله عليه وسلم خصّص عموم حلّ النساء من وراء المحرمات المنصوص عليهن بسنته الشريفة، وأخرج الجمع بين الزوج وعمتها أو خالتها من عموم الحلّ فقال: (لا تُنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها)[3].

٣- تخصيص قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨] فالآية عامة في القطع على كل سرقة، فمن سرق أي شيء قُطعت

---

(١) الشيخان، البخاري، كتاب الفرائض، حديث رقم ٦٧٦٤، ومسلم كتاب الفرائض، باب لا يرث المسلم الكافر، حديث رقم ١، ج١١ ص ٥٣ بشرح النووي.

(٢) أخرجه أحمد في المسند، ج١ ص ٤٩، والشافعي في الرسالة، ص ١٧١ عن عمرو بن شعيب، ومالك في الموطأ، عن عمر بن الخطاب، ج٣ ص ٧٠.

(٣) أخرجه الشيخان، البخاري، كتاب النكاح حديث رقم ٥١٠٨، ٥١٠٩، ومسلم، كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح، ج٩ ص ١٩٣-١٩٦ بشرح النووي.

يده بعموم ظاهر الآية. ولكن النبي صلى الله عليه وسلم خص بسنته الشريفة عموم هذه الآية وأخرج بعض أفراد هذا العموم، وذلك بقوله صلى الله عليه وسلم: (لا قطع في ثمر ولا كثر)[1].

أي: أنه إذا سرق السارق ثمراً، أو سرق كثراً ـ وهو طلع النخل ـ فلا يقطع لذلك، فتكون الآية خاصة بغير سارق الثمر والكثر.

النوع الرابع: تفسير السنة للقرآن بتوضيح مشكله:

وذلك أن القرآن الكريم قد يرد فيه بعض الآيات التي يستشكل على القارئين والمرتلين فهمها، فيبحث المفسّر في سنة النبي صلى الله عليه وسلم بياناً وتفسيراً لها، فيجد أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أزال الإشكال بسنته عليه الصلاة والسلام..

ومن ذلك:

١- توضيح الإستشكال الواقع في قوله تعالى:﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] وذلك أنها أشكلت على التالين: هل المراد به كيف شئتم ؟ او المراد به أين ما شئتم ؟.

فـفـسّـر النبي صلى الله عليه وسلم هذه الآية ورفع

---

(١) أخرجه أحمد في المسند، ج٣ ص ٤٦٣ - ٤٦٤، ومالك في الموطأ، ج٣ ص ٥٣، والشافعي في الرسالة، ص ٦٧، وفي كتاب الأم، ج٦ ص ١١٨.

الإلبـاس والإشكال بقـوله صلى الله عليـه وسلم: (لا تـأتوا النساء في أعجازهنّ)[1].

الوجه الثالث: السنة الناسخة للقرآن:

هذا الوجـه هـو الوجـه الثـالث من وجـوه تفـسيـر السنة وبيـانهـا للقـرآن الكريم، وهو مـا سـمـاه الأحناف (بيـان التبديل)، وحقيقته أن تأتي السنة النبوية لتبيّن القرآن، فتجعل الآية منسوخة تلاوة، أو حكماً، أو تلاوة وحكماً.

والسنة قد تكون سنة متواترة، وقد تكون سنة آحاد، وقد منع من هذا الوجـه من البـيـان السنّي للقـرآن: الإمـام الشـافعـي رحمـه الله تعـالى، منع منه مطلقـاً، سـواء كـانت السنة متواترة، أو كانت آحادية..

ولكن الجمهور لم يجيزوا إلاّ نسخ السنة المتواترة للقرآن، أمـا السنـة الآحـادية؛ فـقـد منعـوا أن تكون السنـة الآحـادية ناسخة للقرآن، بل ذهب ابن برهان رحمه الله إلى أن نسخ المتواتر بالآحاد مستحيل حتى من الناحية العقلية، قال: " نسخ المتواتر بالآحاد مستحيل من جهة العقل. "[2].

وفي مراقي السعود:

والنسخ بالآحاد للكتاب ليس بواقع على الصواب

---

(١) أخرجه أحمد في المسند، ج١ ص٨٦، وج٥ ص ٢١٣، والترمذي في كتاب الرضاع، حديث رقم ١١٦٧، وقال: هذا حديث حسن. انظر سننه، ج٢ ص ٣٨٧، ٣٨٨.

(٢) انظر: نظرية النسخ في الشرائع السماوية، د. شعبان محمد إسماعيل، ص ١٠٤.

والذين رأوا أن السنة بقسميها ـ متواترة أو آحاد ـ تنسخ القرآن هم: الحنفية والظاهرية وبعض المفسّرين: كالبيضاوي، والقرطبي ، والشوكاني، والشيخ محمد الأمين الشنقيطي، وغيرهم كثير.[1]

ما قيل فيه إنّ السنة بيّنت القرآن بالنسخ:

وقد قيل في بعض الآيات أنها نُسخت بالسنة، من ذلك:

(١) قوله تعالى:﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠] قالوا: فيه تنصيص على أن الوصية للوالدين والأقربين واجب، ثمّ نُسخت بقوله صلى الله عليه وسلم: (لا وصية لوارث)[2].

ولكن الشافعي رحمه الله ردّ هذه الدعوى وقال: " إن الناسخ لوجوب الوصية ليس هو الحديث المذكور لأنه آحاد، والآحاد لا ينسخ الكتاب، وإنما الناسخ لوجوبها آية المواريث، كما ثبت ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما حيث قال: إن الذي نسخ آية الوصية آية المواريث[3].

(٢) قوله تعالى:﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢] قالوا: ثم نسخ الجلد عن الثيّب والثيبة برجمهما فقط، فإن النبي صلى الله عليه وسلم رجم ماعزاً

---

(١) راجع أقوالهم في: تفسير القرطبي، م١ ج٢ ص ٦٣، مذكرة الشنقيطي في أصول الفقه، ص ٨٦، إرشاد الفحول للشوكاني، ص ٣٢٤

(٢) أخرجه الشافعي بسنده في الرسالة، حديث رقم ٣٨٩، ص ١٣٩، وص ١٤٠ برقم ٤٠٢.

(٣) انظر: نظرية النسخ د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٩٩.

والغامدية، ولم يجلدهما، فثبت النسخ. وهذا من قبيل النسخ بفعله صلى الله عليه وسلم.

ولكن الإمام الشافعي رحمه الله ردّ هذه الدعوى أيضاً، وذكر أن ذلك ليس بنسخ، وأنه من قبيل التخصيص لا النسخ، ودليل كونه تخصيصاً لا نسخاً أمران:

الأمر الأول: أن دعوى النسخ في هذه الآية يقضي بأن الجلد شُرع للمحصن أولاً وابتداءً، وأوقع عليه بالفعل، ثم رفع عنه وشُرع له بالرجم، وليس هناك دليل يُثبت ذلك، فوجب أن يكون تخصيصاً لا نسخاً.

الأمر الثاني: أن العلماء جعلوا هذا المثال ـ من الآية والسنة ـ مثالاً لتخصيص الكتاب بالسنة لا لنسخ الكتاب بالسنة، والتخصيص غير النسخ(١).

---

(١) انظر، نظرية النسخ، نفسه. وفرّق العلماء بين النسخ والتخصيص بجملة فروق، أهمها:

١ـ أن التخصيص يبيّن أن ما خرج عن العموم لم يكن المتكلم قد أراد بلفظه الدلالة عليه، والنسخ يبيّن أن ما خرج لم يُرَد التكليف به وإن كان قد أراد بلفظه الدلالة عليه.

٢ـ أن النسخ لا يكون في نفس الأمر إلا بخطاب منفصل من الشارع، أما التخصيص فإنه يجوز أن يكون في نفس الأمر بغير خطاب الشارع.

٣ـ أن النسخ يرد على الفعل في بعض الأزمان، والتخصيص يرد على الفعل في بعض الأحوال.

٤ـ أن التخصيص لا يكون إلاّ لبعض الأفراد، أما النسخ فإنه يكون لكل الأفراد.

٥ـ أن التخصيص تقليل والنسخ تبديل.

٦ـ أن الناسخ لا بدّ أن يكون متراخياً عن المنسوخ، والتخصيص يجوز أن يكون مقترناً بالعام أو متقدماً عليه أو متأخراً عنه.

٧ـ أن النسخ رفعٌ للحكم بعد ثبوته، والتخصيص بيانٌ للمراد باللفظ العام.

يراجع في ذلك: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، ج٣ ص ١٠٤، البحر المحيط للزركشي، ج٣ ص ٢٤٣، إرشاد الفحول للشوكاني، ص ٢٤٤، رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار، للجعبري، ص ١٤٣ – ١٤٤، تعارض السنن القولية ووجوه الترجيح بينها، للكاتب، مخطوط، ج٣ ص ٩٤٧ – ٩٤٨.

المصدر الثالث: أقوال الصحابة

وتفسير القرآن بأقوال الصحابة رضوان الله عليهم هو الطريق الثالث الذي يتبعه المفسّر إذا قصد بلوغ المراد من كلام الله عز وجل، لأن الصحابة هم الذين عاصروا التنزيل، وشاهدوا التأويل من نبي الله تعالى وهو يفسّر كتاب الله ويبيّن معانيه بما أراه الله، فكان الأجدر الأخذ عنهم، والتلقّي منهم، وتقديم تفاسيرهم على غيرهم.وقد جعل الحاكم في تفسيره تفاسير الصحابة رضي الله عنهم بمنزلة المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

قال ابن تيمية رحمه الله: " إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة؛ رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرآن [١] والأحوال التي اختصّوا بها، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح، لا سيما علماؤهم وكبراؤهم كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين والأئمة المهديين منهم عبد الله بن مسعود.. " [٢].

فتفسير الصحابة للقرآن يلي بالمكانة تفسير النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك لعدة وجوه:

أولاً: كونهم شاهدي عيان لأحوال نزول الوحي وقرائنه وأسبابه.

---

(١) هكذا في الأصل، ولعل الصواب (القرائن).

(٢) مقدمته في أصول التفسير، ص ٤٠.

ثانياً: كونهم أهل اللسان العربي، وأصحاب البلاغة والفصاحة والبيان.

ثالثاً: كونهم أعلم الناس بعادات العرب وأحوالها وأخبارها..

رابعاً: كونهم الجيل الذي لم يشهد التاريخ مثيلاً لهم في علمهم وإدراكهم وسعة نظرتهم لأمور الحياة والكون والإنسان، مع صفاء نفوسهم وطهارة قلوبهم وشدة إخلاصهم لله عز وجل، وكبير محبتهم للنبي الكريم صلى الله عليه وسلم، وعظيم تضحيتهم لنشر الإسلام وحمايته [(١)].

وقد اشتهر بالتفسير من الصحابة رضوان الله عليهم عشرة ـ كما قال السيوطي رحمه الله ـ هم: الخلفاء الراشدون الأربعة ـ أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ ـ وابن مسعود، وابن عباس، وأبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير [(٢)].

ولكن الموقف من تفاسير الصحابة على تفصيل:

أولاً: أن تفسير الصحابي ينقسم إلى قسمين من جهة حكمه:

القسم الأول: ما كان في حكم المرفوع، وذلك إذا كان تفسيره راجعاً إلى أسباب النُّزول، أو كان مما هو من قبيل التوقيف مما ليس للرأي فيه مجال.

---

(١) راجع: أصول التفسير وقواعده، للشيخ خالد عبد الرحمن العك، ص ١١٧.

(٢) انظر: الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، ج٢ ص ١٨٧.

قال الحاكم النيسابوري في المستدرك: " تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل عند الشيخين حديث مسند " [1].

وقد شرح النووي عبارة الحاكم هذه، فأوضح أن المقصود به ما كان من قبيل أسباب النزول أو مما لا يمكن أن يؤخذ إلاّ عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو ما كان مما لا مدخل للرأي فيه.

قال النووي في تقريبه: " وأمّا قول من قال: تفسير الصحابي مرفوع، فذاك في تفسيرٍ يتعلق بسبب نزول آية أو نحوه " [2].

القسم الثاني: ما كان من قبيل الموقوف، وهو كل تفسير للصحابي كان مما يدخله الرأي، أو كان مما لا يتعلق بأسباب النُّزول.

ومن ذلك ما رواه الحاكم عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال في قول الله عز وجل:﴿لَوَّاحَةٌ لِّلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٩] : تلقاهم جهنم يوم القيامة فتلفحهم لفحة فلا تترك لحماً على عظم إلاّ وضعت على العراقيب " [3].

قال الحاكم: وأشباه هذا من الموقوفات تعدّ في تفسير الصحابة.

---

(١) انظر: تدريب الراوي، للسيوطي، ج١ ص ١٢٢.

(٢) تقريب النووي بشرح تدريب الراوي، ج١ ص ١٢٢.

(٣) معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري، ص ٢٠.

ويؤكد أن قوله في كون تفسير الصحابي مسند، وفي حكم المرفوع أنه أراد به ما كان من قبيل أسباب النّزول؛ فيقول: " فأما ما نقول في تفسير الصحابي مسندٌ فإنما نقوله في غير هذا النوع... قال:.. فإن الصحابي الذي شهد الوحي والتّنزيل فأخبر عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا وكذا؛ فإنه حديث مسند "[1].

ثانياً: إذا اتفق الصحابة على معنى من المعاني فلا محيد عنه لأحد ولا يجوز مخالفته بحال، ووجب الأخذ به واعتماده.

ثالثاً: إذا رُوِيَ عن بعض الصحابة أو أحدهم تفسيراً لآية أو آيات، ووجدنا لغيرهم قولاً أو أقوالاً مجردة عن المصالح والعلل، قدمنا تفسير الصحابي على تفسير غيره بلا تردّد.

رابعا: وإذا رُويَ عن أحدهم أو بعضهم قولاً ولغيرهم في ذات الآية قولاً وللقول علة معقولة أو له ارتباط بمصلحة زمنية، لا شك أن الترجيح يدور مع العلة والمصلحة.

خامساً: وإذا اختلف الصحابة فيما بينهم في تفسير آية من كتاب الله، رجّحنا بين أقوالهم بمسلكين:

المسلك الأول: ترجيح التفسير المناسب للعصر، والحكم

---

(١) معرفة علوم الحديث، الموضع السابق نفسه.

على قضايا المرجّح الدينية وبحسب المصالح المعتبرة.

المسلك الثاني: ترجيح التفسير بحسب المفسِّر، فنقدم تفسير ابن عباس على من سواه من الصحابة، ثم تفسير عليّ ، ثم تفسير ابن مسعود، ثم تفسير الخلفاء الثلاثة، ومن بعدهم تفسير أبي بن كعب، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وزيد بن ثابت، وأبي موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهم أجمعين.

ويرى الزركشي رحمه الله أن رتب المفسرين من الصحابة يتقدمها علي بن أبي طالب، ثم ابن عباس ثم عبد الله بن عمرو بن العاص [(١)].

ولعل الراجح تقديم تفسير ابن عباس ثم من بعده من ذُكر.

أما تفسير ابن عباس: فمقدّم على تفسير مَنْ سواه لأنه قد شهد له الصحابة رضي الله عنهم بذلك.

١- كان ابن مسعود رضي الله عنه يقول: " نعمَ تَرجمان القرآن ابن عباس"[(٢)].

٢- وروي أن رجلاً أتَى ابن عمر رضي الله عنهما يسأله عن تفسير قوله تعالى: ﴿أَوَ لَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا﴾ [الأنبياء: ٣٠] فقال له ابن عمر: اذهب

---

(١) البرهان، ج٢ ص ١٥٧.

(٢) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة. انظر، مقدمة ابن تيمية في التفسير، ص ٤١، مناهل العرفان، ج٢ ص ١٨.

إلى ابن عباس، ثم تعالى أخبرني، فذهب فسأله فقال: " كانت السموات رتقاً لا تمطر، وكانت الأرض رتقاً لا تنبت، ففتق هذه بالمطر، وهذه بالنبات " فرجع إلى ابن عمر فأخبره فقال: قد كنت أقول: ما يعجبني جراءة ابن عباس على تفسير القرآن، فالآن قد علمت أنه أُتي علماً "[١].

٣ـ وفوق ما شهد له الصحابة واعترفوا له بالتفسير؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم قد هيّأه للقيام بمهمة التفسير على وجهه حتى دعا له بذلك يقول في دعائه: (اللهم! فقهه في الدين وعلّمه التأويل)[٢].

وأما علي رضي الله عنه: فلأن ابن عباس نفسه قد شهد له بذلك واعترف أن ما يقول به في تفسير كتاب الله عز وجل إنما أخذه من عليٍّ، فكأنّ عليّاً كان شيخ ابن عباس فحُق أن يقدّم على من سواه.

قال ابن عباس: " ما أخذت من تفسير القرآن فعن علي بن أبي طالب "[٣].

وقال وهب بن عبد الله بن أبي الطفيل: شهدت علياً رضي الله عنه يخطب ويقول: " سلوني؛ فوالله لا تسألوني عن شئ

---

(١) انظر، مناهل العرفان، ج٢ ص ١٨.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) مناهل العرفان، ج٢ ص ٢١.

إلاّ أخبرتكم، وسلوني عن كتاب الله؛ فوالله ما من آية إلاّ وأنا أعلم أبليل نزلت أم بنهار، أفي سهل أم في جبل "[1].

وأما ابن مسعود: فمرتبته بعد عليّ رضي الله عنهما ويقدّم على بقية الصحابة في التفسير، لاشتهاره بذلك وتقدّمه على أكثرهم ـ سوى ابن عباس وعليّ ـ، ولأنه كان من أعلم الصحابة بالقرآن.

أخرج ابن جرير عنه أنه قال رضي الله عنه: " والذي لا إله إلا هو ما نزلت آية في كتاب الله إلاّ وأنا أعلم فيمن نزلت، وأين نزلت، ولو أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله مني تناله المطايا لأتيته"[2].

وكان رضي الله عنه يقول: " كان الرجل منا إذا تعلّم عشر آيات لم يتجاوزهن حتى يعلم معانيهن والعمل بهن [3].

نماذج من تفسير ابن مسعود رضي الله عنه:

وابن مسعود رضي الله عنه كان يفسّر القرآن على أكثر من طريق، إمّا أن يفسّره بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتمد عليه في المعنى، وإمّا أن يفسّره بفهم آتاه الله في كتابه العزيز.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) انظر، البرهان، ج٢ ص ١٥٧، ومقدمة ابن تيمية، ص ٤٠ – ٤١.

(٣) المصدران نفسهما.

أولاً: تفسيره للقرآن بحديثه صلى الله عليه وسلم:

أمّا تفسيره للقرآن الكريم بطريق حديث النبي صلى الله عليه وسلم؛ فإنه كان يعتمد على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من جهتين:

الجهة الأولى: أن يروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فسّر به عليه الصلاة والسلام القرآن، ومن ذلك مثلاً ما أخرجه الشيخان والترمذي وغيرهم عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: " لَمّا نزلت ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [**الأنعام**: ٨٢] شقّ ذلك على المسلمين فقالوا: يا رسول الله ! وأيّنا لا يظلم نفسه ؟ قال صلى الله عليه وسلم: (ليس ذلك، إنما هو الشرك، ألم تسمعوا ما قال لقمان لابنه: ﴿يَا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [**لقمان**: ١٣] [١].

الجهة الثانية: أن يفهم معنى الآية من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن ذلك مثلاً ما أخرجه الترمذي أن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (يرد الناس النار، ثمّ يَصدُرُون عنها بأعمالهم، فأوّلهم كلمح البرق، ثم كالريح، ثم كحُضر الفرس، ثم كالراكب في رحله، ثم كشدّ الرجل، ثم كمشيه) [٢].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء برقم ٣٣٦٠، و٣٤٢٩، ومسلم في كتاب الإيمان برقم ١٧٨، والترمذي كتاب تفسير القرآن برقم ٣٠٧٨، وأحمد مسند المكثرين من الصحابة برقم ٣٤٠٨،

(٢) أخرجه الترمذي، كتاب التفسير، باب ومن سورة مريم، حديث رقم ٣١٧٠، وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

ففسّر ابن مسعود رضي الله عنه بهذا المعنى قوله تعالى:﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴾ [مريم: ٧١] فقال: يردونها ثمّ يصدُرُون بأعمالهم [(١)].

ثانياً: تفسيره للقرآن بفهمه رضي الله عنه:

وأمّا تفسيره للقرآن الكريم بفهمه الذي آتاه الله عز وجل من ممارسة النظر في كتابه العزيز، وصحبة النبي صلى الله عليه وسلم، والأخذ عن أصحابه المقرّبين رضي الله عنهم، وما علم من الوضع واللسان العربي وعادات العرب في الكلام، من كل ذلك صار ابن مسعود رضي الله عنه قادراً على فهم مدلولات آيات القرآن الكريم ومعانيها.

ومما فسّره ابن مسعود رضي الله عنه القرآن الكريم بفهمه، ما حكاه الزهري عنه أنه رضي الله عنه كره لزيد بن ثابت نسخ المصاحف وكتابة القرآن وقال: يا معشر المسلمين! أُعزل عن نسخ كتابة المصاحف ويتولاّها رجلٌ، واللهِ لقد أسلمت وإنه لفي صلب رجل كافر - يريد زيد بن ثابت -.

قال الزهري: " ولذلك قال عبد الله بن مسعود: يا أهل العراق! اكتموا المصاحف التي عندكم وغُلُّوها، فإن الله يقول:﴿ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [آل عمران: ١٦١] فالقوا الله بالمصاحف. [(٢)]

(١) سنن الترمذي، كتاب تفسير القرآن، برقم ٣١٧١ .

(٢) أخرجه الترمذي في التفسير، برقم ٣١١٥، وقال حديث حسن صحيح.

ففسّر الغلول بكتمان أمر المصاحف وإخفائها عن عثمان رضي الله عنه، والمجيئ بها يوم القيامة.

غير أن هذا الفهم من ابن مسعود رضي الله عنه لم يقبله بعض الصحابة رضوان الله عليهم وكرهوه منه.

قال الزهري رحمه الله: " بلغني أن ذلك ـ يريد تفسير ابن مسعود المستشهد به ـ كرهه من مقالة ابن مسعود رجال من أفاضل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم "[١].

---

(١) سنن الترمذي كتاب التفسير ج٥ ص ٧٣.

المصدر الرابع: أقوال التابعين

والطريق الرابع الذي يسلكه المفسّر للوصول إلى المعاني القرآنية من كتاب الله تعالى، بعد النظر في القرآن ثم في السنة ثم في أقوال الصحابة، هو النظر في أقوال التابعين.

ومع ذلك اختلفوا في اعتماد أقوال التابعين في التفسير:

فروي عن الإمام أحمد رحمه الله روايتان: المنع من الرجوع إلى أقوالهم، والجواز.

وممن رجّح المنع من الاحتجاج بأقوال التابعين في التفسير: ابن عقيل، وشعبة بن الحجاج.

والجمهور على اعتبار أقوال التابعين في التفسير واعتمادها والاحتجاج بها [(١)].

قال شعبة بن الحجاج: " أقوال التابعين في الفروع ليست حجة، فكيف تكون حجة في التفسير " [(٢)].

فوجّه ابن تيمية كلام شعبة فقال: " يعني أنها لا تكون حجة على غيرهم ممن خالفهم، وهذا صحيح، أما إذا اجتمعوا على الشئ فلا يرتاب في كونه حجة، فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة عل بعض ولا على من بعدهم، ويرجع في ذلك إلى لغة القرآن أو عموم لغة العرب أو

---

(١) انظر، البرهان، ج٢ ص ١٥٨.

(٢) مقدمة ابن تيمية، ص ٤٥-٤٦.

أقوال الصحابة في ذلك "[1].

مشاهير التابعين فِي التفسير:

من المبرزين في التابعين ممن اشتهر مفسّراً: الحسن، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وعكرمة مولى ابن عباس، والضحاك، وعطاء بن أبي رباح، ومسروق بن الأجدع، وسعيد بن المسيب، وأبو العالية، والربيع بن أنس، وقتادة، والسدّي، والكلبي، ومقاتل بن سليمان، وغيرهم.

وقد رتّب العلماء بينهم ترتيباً، يقدّم به الأول على الآخر عند التعارض والاختلاف. وترتيب التابعين من جهة الأولوية في التفسير على النحو الآتي:

١ـ مجاهد بن جبر: فتفسيره يقدّم على كل تفاسير التابعين، وقوله معتبر أكثر من قول غيره ـ رحمهم الله جميعاً ـ. وذلك: لأنه أخذ عن ابن عباس حبر الأمة وشيخ المفسرين والمدعو له بالتوفيق في التأويل من قِبَل رسول الله صلى الله عليه وسلم مباشرة وعرضاً وقراءة وتصويباً.

قال مجاهد رحمه الله: " عرضت المصحف على ابن عباس، أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها. " وفي رواية: عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته

---

(١) المصدر نفسه.

إلى خاتمته أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها "[1].

وفي خلاصة تهذيب الكمال[2]: أن مجاهداً رحمه الله عرض القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة.

ولهذا قال سفيان الثوري رحمه الله: " إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به"[3].

ولهذا كان يعتمد تفسيره الشافعي والبخاري وأحمد وغيرهم ممن كتب في التفسير وتكلم في معاني القرآن.

٢. ومن بعد مجاهد: قتادة، وقد أخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أنه قال: " ما في القرآن آية إلاّ وقد سمعت فيها شيئاً "[4].

٣. ومن بعد مجاهد وقتادة: الحسن البصري وسعيد بن جبير.

٤. ثم يتلوهم عكرمة مولى ابن عباس والضحاك، والضحّاك لم يرَ ابن عباس رضي الله عنهم، ولكنه أخذ تفسير ابن عباس عن سعيد بن جبير.

٥. ثم من بعد أولئك أهل مكة من أصحاب ابن عباس: كعطاء بن أبي رباح، وطاووس بن كيسان، وأبو الشعثاء

---

(١) مقدمة ابن تيمية، ص ١٠، وص ٤٤.

(٢) انظر: ص ٣١٥.

(٣) مقدمة ابن تيمية، ص ١٠، ومجموع الفتاوى، ج١٣ ص٣٦٩.

(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية، الموضع السابق.

جابر بن زيد الأزدي.

٥- ثم أهل الكوفة من أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه كالربيع بن خثيم الثوري الكوفي، قال عنه ابن مسعود: " لو رآك رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحبك ".

٦- ثمّ أهل المدينة في التفسير كزيد بن أسلم شيخ مالك في التفسير وغيره [١].

بعض مَنْ تكلّم في تفسير هم مِن التابعين:

وقد تكلّم بعض العلماء عن مفسرين من التابعين رحمهم الله تعالى بالطعن والردّ والترجيح عليهم، ومنهم:

أ- السُّدّي الصغير: وهو محمد بن مروان السدي المعروف بالسدي الصغير، وهو متروك متهم ليس بثقة، ضعفه غير واحد:

■ قال فيه الذهبي: " تركوه واتهمه بعضهم بالكذب"..

■ وقال عنه البخاري: " سكتوا عنه... لا يكتب حديثه ألبتة "..

■ وقال ابن معين: " ليس بثقة "..

■ وقال ابن الجوزي: " مضعف "..

■ وقال عنه الجوزجاني: " السدي كذاب شتام " وروى

(١) يراجع ذلك في: مقدمة ابن تيمية، ص ٢٤.

عن الحسين بن واقد قال: " قدمت الكوفة ومنيتي لقي السدي، فأتيته فينبغي [(١)] عن تفسير سبعين آية من كتاب الله تعالى فحدثني بها، فلم أقم من مجلسي حتى سمعته يشتم أبا بكر وعمر رضي الله عنهما فلم أعد إليه، فالأمر فيه أطمّ وأعظم " [(٢)].

وهو غير السدي الآخر السدي الكبير: إسماعيل بن عبد الرحمن السُّدّي، فهو حافظ ثقة قال عنه يحيى بن معين:" ما رأيت أحداً يذكر السدي إلاّ بخير، وما تركه أحد " [(٣)].

ولعل ابن معين أراد بذلك الردّ على الشعبي الذي قيل إنه كان يطعن عليه، بل إنّ ابن أبي خالد كان يفضل السدي الكبير على الشعبي ويقول: " السدّي أعلم بالقرآن من الشعبي " [(٤)].

ب- **أبو صالح السمان**، وهو ذكوان المدني: وثقه أحمد وطعن عليه الشعبي، وقلّل ابن تيمية من الطعن عليه [(٥)].

والصحيح أنه رحمه الله من أجلة الناس وأوثقهم كما وصفه الأئمة رحمهم الله تعالى..

---

(١) هكذا في الأصل وهو غير واضح، ولعل الصواب (فأتيته ليحدثني عن..) والله أعلم.

(٢) راجع كل هذا في: ميزان الاعتدال للذهبي، ج٦ ص ٣٢٨، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، ج٣ ص ٩٨ برقم ٣١٨٨، أحوال الرجال للجوزجاني، ص ٤٨ ـ ٥٨.

(٣) التاريخ الكبير، للبخاري، ج١ ص ٣٦١، برقم ١١٤٥.

(٤) انظر: التاريخ الكبير للبخاري، ج١ ص ٣٦١. وخبر طعن الشعبي على السدي يراجع البرهان للزركشي، ج٢ ص ١٥٨، ومقدمة تفسير القرطبي، م١ ج١ ص ٤١ ـ ٤٢.

(٥) المصادر السابقة نفسها.

■ قال عنه الإمام أحمد: " أبو صالح من أجلة الناس وأوثقهم، ومن أصحاب أبي هريرة وقد شهد الدار (يعني زمن عثمان رضي الله عنه) وهو ثقة "..

■ وقال يحيى بن معين: " ثقة "..

■ وقال أبو زرعة: " مديني ثقة مستقيم الحديث "..

■ وقال الذهبي: " القدوة الحافظ الحجة "..

■ وكان أبو هريرة رضي الله عنه إذا نظر إليه قال: " ما على هذا أن لا يكون من بني عبد مناف "[(١)].

وهو غير أبي صالح الذي قال فيه حبيب بن أبي ثابت: كنا نسميه ـ يعني أبا صالح ـ (الدّرّوَغْ زَنْ)، والدروغ زن هو الكذّاب بلغة الفرس[(٢)]. فهذا أبو صالح مولى أم هانئ، وهو المعروف بباذام أو باذان، فهو الذي طُعن عليه، لا أبو صالح السمّان.

ج. **الكلبي**: وهو محمد بن السائب بن بشر الكلبي، أصلحه ابن عدي في الكامل فقال: " للكلبي أحاديث صالحة، وخاصة عن أبي صالح، وهو معروف بالتفسير وليس لأحد تفسير أطول منه، ولا أشيع فيه "[(٣)].

---

(١) انظر: التاريخ الكبير، ج٣ ص ٢٦٠، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج٣ ص ٤٥٠، سير أعلام النبلاء للذهبي، ج٥ ص ٣٦ ـ ٣٧، معرفة الثقات، للعجلي، ج١ ص ٣٤٥ برقم ٤٣٣، طبقات الحفاظ للسيوطي، ص ٤١، مشاهير علماء الأمصار، محمد بن حبان أبي حاتم البستي، ص ٧٥ برقم ٥٣٠، تهذيب التهذيب لابن حجر، ج٣ ص ١٨٩، ١٩٩.

(٢) مقدمة تفسير القرطبي، ج١ ص ٤٢.

(٣) انظر: البرهان، للزركشي، ج٢ ص ١٥٨ – ١٥٩.

ولكن يحيى بن سعيد القطان روى عن سفيان أن الكلبي قال: قال أبو صالح: كل ما حدّثتك كذب.[1] وما سبق من كلام حبيب بن أبي ثابت أنهم كانوا يسمون أبا صالح باذام بالدّرْوَغْ زَنْ أي الكذاب بلغة الفرس يعضّد قول الكلبي في أبي صالح.

ولهذا قال يحيى بن معين: الكلبي ليس بشيء[2]. وقد حكم عليه أهل الجرح والتعديل بأنه متروك الحديث ليس بثقة.[3]

د- مقاتل بن سليمان: وهو من الْمُؤَخَّرين جداً في التفسير[4].

قال عنه الجوزجاني: كان دجالاً جسوراً.[5]

وقال عنه أبو حاتم: صاحب التفسير والمناكير، متروك الحديث.

وسئل وكيع عن كتاب التفسير عن مقاتل فقال: لا تنظر فيه، أدفنه، فقيل له: أليس زعموا أنه كان يحفظ ؟ فقال:

---

(١) مقدمة تفسير القرطبي، ج١ ص ٤٢. وأبو صالح هذا هو باذام أو باذان مولى أم هانئ وليس أبا صالح السمان.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) راجع: تهذيب التهذيب، ج٩ ص ١٨٠، الجرح والتعديل، ج٧ ص ٢٧٠، والطبقات الكبرى، ج٦ ص ٢٤٩.

(٤) انظر: البرهان، الموضع السابق.

(٥) أحوال الرجال، ص ٢٠٢.

كنا نأتيه فيحدثنا ثم نأتيه بعد أيام فيقلب الإسناد والحديث. وكان يقول عنه: كان كذاباً.

وقال عنه أحمد بن حنبل: ما يعجبني أن أروي عنه شيئاً.

وقال يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء.[(١)]

وفي سير أعلام النبلاء ذكر الذهبي عن البخاري أنه قال: مقاتل لا شيء ألبتة، ونقل الذهبي أن العلماء أجمعوا على تركه. وأن أبا حنيفة قال: أتانا من المشرق رأيان خبيثان: جهم معطل، ومقاتل مشبّه.[(٢)]

---

(١) كل هذا في الجرح والتعديل، ج٨ ص ٣٥٤.

(٢) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج٧ ص ٢٠١ – ٢٠٢.

المصدر الخامس: اللغـــة

من المعروف البدهي أن القرآن نزل بلسان العرب، وعلى مقتضى ألسنة العرب، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢] وقال سبحانه ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء].

لهذا: فمن أراد أن يفهم دلائل الكتاب، ومعاني القرآن، ويطلب تفسير آياته على الوجه الصحيح الصائب؛ لا بدّ له من معرفة اللغة التي نزل بها القرآن..

ولقد نبّه العلماء إلى أهمية هذا المصدر للمفسّر، وأنه لا يمكنه فهم كتاب الله إلاّ بمعرفة لغة العرب.

قال الشافعي رحمه الله: " وإنما بدأتُ بما وصفتُ من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيره: لأنه لا يعلمُ من إيضاح جُمَلِ عِلْم الكتاب أحدٌ جَهلَ سعة لسان العرب، وكثرةَ وجوهه، وجِماعَ معانيه وتفرُّقَها، ومن علمه انتفتْ عنه الشُبَهُ التي دخلت على مَنْ جهل لسانها. " اهـ[(١)].

وقال الضحاك ـ رحمه الله ـ في تفسير قوله تعالى: ﴿كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ﴾ [آل عمران: ٧٩] قال: حقٌّ على من تعلّم القرآن أن يكون فقيهاً، فمن حفظه قبيل بلوغه ثم فرغ إلى ما يستعين به على فهمه من لسان

(١) الرسالة، للشافعي، ص ٥٠، فقرة (١٦٩).

العرب؛ كان له ذلك عوناً كبيراً على مراده منه ومن سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم. " [1].

وقال ابن عبد البر رحمه الله: " ومما يستعان به على فهم الحديث ما ذكرناه من العون على كتاب الله، وهو العلم بلسان العرب ومواقع كلامها، وسعة لغتها، واستعارتها، ومجازها، وعموم لفظ مخاطبتها وخصوصه، وسائر مذاهبها لمن قدر، فهو شئ لا يستغنَى عنه " [2].

وقال ابن تيمية رحمه الله: " لا بد في تفسير القرآن والحديث من أن يعرف ما يدل على مراد الله ورسوله صلى الله عليه وسلم من الألفاظ، وكيف يفهم كلامه، فمعرفة العربية التي خوطبنا بها مما يعين على أن نفقه مراد الله ورسوله بكلامه، وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعاني، فإن عامة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب، فإنهم صاروا يحملون كلام الله ورسوله على ما يدّعون أنه دال عليه، ولا يكون الأمر كذلك.. " [3].

ويقول الشاطبي رحمه الله: " القرآن نزل بلسان العرب على الجملة، فطلب فهمه إنما يكون من هذا الطريق خاصة.. قال: فمن أراد تفهمه؛ فمن جهة لسان العرب

---

(١) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، ج٢ ص ٤٠٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٠٣.

(٣) مجموع الفتاوى، لابن تيمية، ج٧ ص ١١٦.

يُفهم، ولا سبيل إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة. "[1].

وهكذا نجد أن العلماء يرون أن فهم القرآن لا يمكن أن يُتَحصّل إلاّ بالرجوع إلى العربية، لأن كتاب الله إنما نزل بالعربية، ولا شك أن التفسير لا يصح إلاّ إذا وافق قواعد العربية واستند إلى وضع الألفاظ عند العرب وأعرافها في المخاطبة والتعبير.

قال مجاهد رضي الله عنه: " لا يحلّ لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب. "[2].

وروى البيهقي في شعب الإيمان عن مالك بن أنس رضي الله عنه أنه قال: " لا أوتَى برجل غير عالم بلغات العرب يفسّر كتاب الله؛ إلاّ جعلتُه نكالاً. "[3].

وكان الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ يلجأون كثيراً إلى اللغة العربية وأساليبها عند تفسير القرآن، ومما يروَى في ذلك: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سئل وهو يخطب على منبره، عن تفسير قوله تعالى ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾ [**النحل**: ٤٧] فقال له رجل من هذيل: التخوّف عندنا التنقّص، ثم أنشد:

---

(١) الموافقات للشاطبي، ج٢ ص ٣٧٥.

(٢) انظر، الإتقان، للسيوطي، ج٤ ص ١٨٥.

(٣) البرهان، للزركشي، ج٢ ص ١٦٠.

تخوّفَ الرّحلُ منها تامكاً قرداً

كما تخوَّفَ عودَ النَّبعة السَّفَنُ [١].

فقال عمر رضي الله عنه: " أيها الناس ! تمسّكوا بديوان شعركم في جاهليتكم، فإن فيه تفسير كتابكم. " [٢].

ورُوِيَ عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يقول: " الشعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب، رجعنا إلى ديوانها، فالتمسنا ذلك. ".. وقال: "إذا سألتموني عن غريب القرآن؛ فالتمسوه في الشعر فإن الشعر ديوان العرب " [٣].

وروي أن أعرابياً أتى إلى ابن عباس رضي الله عنهما فقال:

تَخَوَّفني مالي أخٌ لي ظالمٌ

فلا تخذِلَنِّي المال يا خير من بقي

فقال ابن عباس: تخوفك تنقصك ؟ قال الأعرابي: نعم. قال: الله أكبر _ أو يأخذهم على تخوّف _ أي على تنقّص من خيارهم [٤].

---

(١) التامك: السنام، والقَرد: الذي تجعَّد شعره فكان كأنه وقاية للسنام، والنبع: شجر للأقواس والسهام، والسَّفَن: ما ينحت به غيره.

(٢) أورده الشاطبي في الموافقات، ج٢ ص ٨٨.

(٣) انظر: الإتقان، ج١ ص ١١٩ – ١٢٠.

(٤) المزهر، للسيوطي، ج٢ ص ٢٦٧.

ولَمَّا سئل ابن عباس رضي الله عنهما عن معنى الوسيلة في قوله تعالى﴿ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ ﴾ [المائدة: ٣٥] قال: الوسيلة الحاجة، قال عنترة:

إن الرّجال لهم إليك وسيلة أن يأخذوك تكحلي وتخضبي[١].

وسئل عن معنى الحنيذ في قوله تعالى ﴿ فَمَا لَبِثَ أَن جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ ﴾ [هود: ٦٩] فقال: الحنيذ النضيج مما يستوي بالحرارة. قال الشاعر:

لهم راح وفار المسك فيها وشاويهم إذا شاووا حنيذا[٢].

فها هو حبر الأمة يستشهد لمعاني القرآن باللغة، وفي اللغة بالشعر.

أثر اللغة في تفسير القرآن:

إن لم يكن المفسّر عالماً بلغة العرب، ولا ملماً بلسانها، فإنه يقع في طامات كبرى تقضي على المعنى القرآني، والمراد الرباني، إذ القرآن نزل باللسان العربي فلا شك أنه لا يُفهم إلاّ عن طريق ذات اللسان الذي نزل به الروح الأمين على قلب النبي الكريم صلى الله عليه وسلم. وهذا يصدق في فروع اللغة ـ نحواً، أو صرفاً، أو اشتقاقاً، أو دلالة، أو معنى، أو غير ذلك.

---

(١) معجم غريب القرآن، مستخرجة من صحيح البخاري، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، ص ٢٩٠.

(٢) معجم غريب القرآن، ص ٢٤٩.

ولو أردنا أن نمثّل لبعض ما وقع فيه المتجرِّئون على كلام الله يقولون فيه ما لا يعلمون لأنهم لم يمتلكوا أداة فهم كلامه جل وعلا ـ أي اللغة ـ فهذه بعض الأمثلة:

١ـ قوله تعالى:﴿ وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً ﴾ [الإسراء: ٥٩] فإن أهل الجهل باللغة جعلوا ﴿ مُبْصِرَةً ﴾ صفة للناقة، فقالوا: كانت ناقة صالح غير عمياء، وبهذا ما استطاعوا أن يعرفوا المعنى المقصود من الآية الكريمة، وبماذا ظلموا ؟ وإنما (مُبْصِرَةً) حال: والمعنى وأعطينا قوم صالح الناقة آية بيّنة، ومعجزةً ساطعةً واضحة فكفروا بها.

٢ـ قوله تعالى:﴿ وَأَذِّن فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالاً ﴾ [الحج: ٢٧] فقال الجهلة باللغة: إن الحج واجب على الرجال فقط دون النساء، فلا يجب عليهن لأن الله خصّ الرجال بالوجوب. ولم يدروا أنّ رجالاً المقصود به: على أرجلهم مشياً على الأقدام والأرجل، بدلالة ما بعده من قوله تعالى: ﴿ وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ .

٣ـ وقريب مما سبق تفسير بعضهم قوله تعالى:﴿ يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ ﴾ [الحاقة: ٢٧] فقال: وهذا دليل على أن تولية المرأة للقضاء أولى من توليته الرجل، لأن الله تعالى نصّ على ذلك على سبيل الترجّي والتمنّي.

٤ـ قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ [فاطر: ٢٨] فجعل بعض من يجهل اللغة الله فاعلاً، والعلماء مفعولاً، وغيّر

المعنى، بل عكسه تماماً، يجعل الله هو الذي يخشى، والمخشى منه هم العلماء.

٥ ـ تفسير بعضهم قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١] فقالوا: إن الإمام في هذه الآية جمع (أُمّ) وإن الناس يُدعون يوم القيامة بأمهاتهم، والحكمة في الدعاء بالأمهات دون الآباء رعاية حق عيسى ـ عليه السلام ـ وإظهار شرف الحَسَن والحسين، وألاّ يفتضح أولاد الزّنا.

وهذا بالطبع خطأ تفسيري فاحش، ولا يمكن أن يقوم التفسير على غير ما وُضع له اللفظ لدى العرب وعلى غير ما استعملوه، رعاية لحكم أُنشئت وعلل أُلِّفت بعيداً عن اللفظ ومدلوله ومعناه، فإن لفظة (الأم) لا تُجمع على الإمام، وإنما المعنى: يوم ندعو كل أناس بمن ائتموا به من نبيٍّ، أو مقدّم في الدين، أو كتاب، أو دين..[1]

(١) وينظر، لسان العرب، ج١٢ ص ٢٢ – ٣٧، مادة (أمم).

الفصل الثالث

اتجاهات التفسير

مدخـــــــل

القارئ لمناهج المفسرين والمتتبع لتفاسيرهم، وما اتجهوا إليه في كتبهم؛ يلاحظ أن أهم الاتجاهات التفسيرية كانت ثلاثة اتجاهات:

١- اتجاهٌ اعتمد المصدر واتجه إليه، ويمكن الاصطلاح عليه بـ (الاتجاه المصدري).

٢- واتجاهٌ كان أساسه الاهتمام بالموضوع، فاتجه أصحابه إلى التركيز على الموضوعات كالعقائد، والأحكام الفقهية، والقواعد اللغوية، والبلاغية، والمسائل العلمية الكونية، والإعجازية وغير ذلك، ويمكن الاصطلاح عليه بـ (الاتجاه الموضوعي).

٣- واتجاهٌ اهتمّ بخدمة الأصول التي يقوم عليها الفكر المعيّن، أو المذهب المعيّن، فأراد أصحابه أن يُرُوا قاريئ القرآن أن كلام الله يؤيدهم، وآيات القرآن تؤصّل لفكرهم وتدلّل لمذاهبهم وأصولهم، فعملوا على تكريس تفاسيرهم لذلك، وهذا ما يمكن أن يصطلح عليه:(الاتجاه المذْهبِي).

وفيما يلي ـ بتوفيق الله تعالى ـ نستعرض كل اتجاه بشيء من الإيضاح والبيان..

المبحث الأول

الاتجـاه المصـدري

١- التفسـير القـرآني:

التـفسـيـر القـرآني، هو أَوْلَى التـفـاسـيـر وأهـمـهـا، وهـو الأصل في التـفـسـيـر، لأنه يعـتـمـد على إيضـاح القـرآن بالقـرآن، وبيـان مـعـاني كـلام الله بكلام الله، فـلا شك أن القـرآن يفسّر بعضه بعضاً، ويبيّن بعضه بعضاً، ويكمل بعضه بعضاً، فـالاعـتـمـاد عليـه في تحـديد مـراد الله أو ترجيحه أو توضيحه يقدّم التفسير ويعظمه.

ولقد ذكرنا في فصل مصادر التفسير منهج التفسير القرآني وضربنا لذلك الأمثلة وسقنا النماذج التفسيريّة، وجوانب بيان القرآن بالقرآن.

٢- التفسـير السُّنّي:

وهذا هو الاتجـاه الثـاني من أسلم اتجـاهـات التـفـسـيـر ومناهـج المفسـرين، لأنـه يعـتـمـد على النقل عن رسـول الله صلى الله عليـه وسلم، ولقـد جـاء النبي عليـه الصـلاة والسلام ليبين الكتاب ويشرحه، وقد ذكرنا نماذج عديدة وأنواعـاً من طرائق بيـان السنة للقـرآن الكريم في المصـدر الثاني للتفسير.

ولكن الذي يجب التنبيه عليه هو: أن الجمع بين التفسير القرآني والسنِّي هو الأقوى والأجدر والأنفع، لأن القرآن يفسّر القرآن كما أن السنة تبيّن القرآن، فإذا اجتمع القرآن والسنة في بيان القرآن فلا شكّ أن ذلك سيكون أقوى وأولَىَ من الانفراد.

والتفسير بالقرآن وبالسنة هو المعروف بـ (التفسير بالمأثور).

المبحث الثاني

الاتجاه الموضوعي

هذا هو الاتجاه الثاني لتفسير القرآن الكريم، وهو الاتجاه الذي يركّز أصحابه في تفسيرهم للقرآن على موضوع معيّن، سواء كان هذا الموضوع اللغة وقواعدها ودلالاتها، أو كان هذا الموضوع قضايا العقيدة ومسائل الكلام، أو كان الموضوع هو الفقه والأحكام، أو النظريات العلمية، أو الجانب الإعجازي في القرآن، أو كان موضوعاً فرعياً من موضوعات القرآن المتعددة، كالصبر، أو النصر، أو الشكر، وغير ذلك.

وفيما يلي نستعرض هذا الاتجاه بأنواعه المختلفة وموضوعاته المتعددة:

المطلب الأول

التفسير اللغـوي

من أظهـر أنواع الاتجـاه الموضـوعي لتـفـسـيـر القـرآن الكريم؛ التفسير اللغوي، وهو التفسير الذي يهتم أصحابه بالموضـوعـات اللغـوية، وإظهـار القـواعـد المتـعلقـة بذات الموضوع، كالقواعد النحوية والتصريفية والبلاغية، وكذلك ما يتعلق بالمعنى والوضع، وغيرها.

والمهـتمـون بهـذا النوع من التـفـسـيـر يتـركّـز عملهم في تفـسـيـر كـتـاب الله عـز وجل على أمـرين لإظهـار المسـائل اللغوية، هما: تفسير المعنى وتفسير الإعراب.

والمراد بتفسير المعنى: طلب معنى اللفظ مفرداً، أو طلب معنى الآية تركيباً، فالمعنى يُطلب سواء من اللفظة القرآنية، أو من الآية القرآنية.

أما تفسير الإعراب: فيراد به ملاحظة الصناعة النحوية.

قال السيوطي في التفريق بين تفسير المعنى وتفسير الإعراب:" قد يقع في كلامهم - أي المفسرين - هذا تفسير معنى، وهذا تفسير إعراب، والفرق بينهما: أن تفسير الإعراب لا بدّ فيه من ملاحظة الصناعة النحوية، وتفسير المعنى لا تضرّه مخالفة ذلك." [١].

---

(١) الإتقان، للسيوطي، ج١ ص ١٨٢.

أولاً: تفسير المعنى:

وتفسير المعنى ـ وكما ذكرنا ـ يعتمد تحصيل وبيان معنى اللفظة القرآنية مفردةً، كما يطلب معنى الآية أو الجملة في النظم القرآني، وعلى هذا: فإن تفسير المعنى يهتمّ بتفسير اللفظة والكلمة القرآنية، وكذلك يهتمّ بتفسير الجملة أو الآية القرآنية كخطاب شامل لمجموعة كلمات وألفاظ، ويمكن أن نصطلح على تفسير اللفظة والكلمة المفردة بـ (تفسير المعنى اللفظي) وعلى تفسير الجملة أو الآية القرآنية كخطاب بـ (تفسير المعنى الخطابي).

النوع الأول: تفسير المعنى اللفظي:

إن التفسير اللغوي يهتمّ بألفاظ القرآن ومفرداته مفردة مفردة، ولفظة لفظة، وكلمة كلمة، يبين المعنى اللغوي، والوضع العربي واستعمالات العرب لها، ليتبيّن قارئ القرآن ومفسره المراد على أساسه، ولا يمكن أن يريد الله غير الذي وضعته العرب من ألفاظ لغتهم وقد أنزل قرآنه العزيز بلسانهم فصيحاً مبيناً.

يقول الزركشي رحمه الله في فصل عقده فيما يجب على المفسّر البداءة به:

"الذي يجب على المفسّر البداءة به العلوم اللفظية، وأول ما يجب البداءة به منها تحقيق الألفاظ المفردة، فتحصيل معاني المفردات من ألفاظ القرآن من أوائل المعادن لمن يريد

أن يدرك معانيه، وهو كتحصيل اللَّبِن من أوائل المعادن في بناء ما يريد أن يبنيه." [1].

وقد اشتهر من الصحابة ابن عباس رضي الله عنهما أنه فسّر القرآن كله كلمة كلمة، ولفظة لفظة، إلاّ أربع كلمات هنّ: ﴿حَنَانًا﴾ من قوله تعالى:﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا﴾ [مريم: ١٣] و﴿غِسْلِينٍ﴾ من قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هَاهُنَا حَمِيمٌ ﴿٣٥﴾ وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ ﴿٣٦﴾﴾ [الحاقة] و ﴿الرَّقِيمِ﴾ من قوله تعالى ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا﴾ [الكهف: ٩] و ﴿الأَوَّاهُ﴾ من قوله تعالى ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُّنِيبٌ﴾ [هود: ٧٥] [2].

وهذا النوع من تفسير المعنى اللفظي ما يسمّى عند الكثيرين، بتفسير غريب القرآن، وهم لا يعنون بالغريب الغرابة الدالة على النكارة أوالنفرة أو الشذوذ، فإن الجميع يعتقدون يقيناً أن القرآن مبرّءٌ من ذلك ومنَزّهٌ عنه، وإنما جُعلت هذه الألفاظ غريبة لأحد الأسباب التي هي:

١ـ أن تكون اللفظة من لغات متفرقة.

٢ـ أن تكون مستعملة على وجه من وجوه الوضع، يخرجها مُخرج الغريب.

---

(١) البرهان للزركشي، ج٢ ص ١٧٣.

(٢) انظر، البرهان، ج٢ ص ١٧٤ - ١٧٥، ونظرية إعجاز القرآن عند عبد القاهر الجرجاني، محمد حنيف فقيهي، ص ٤٠.

٣ـ أن يكون سياق الألفاظ قد دلّ بالقرينة على معنىً غير الذي يُفهم من ذات الألفاظ، كقوله تعالى:﴿ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾ [القيامة: ١٨] أي: فإذا بينّاه فاعمل به.(١)

وذكر الرافعي أنّ جملة ما عدوه من الألفاظ الغريبة التي احتاجت إلى تفسير وبيان في القرآن كله: سبعمائة لفظة أو تزيد قليلاً.

قال رحمه الله:" وجملة ما عدوه من ذلك ـ أي الغريب ـ في القرآن كله: سبعمائة لفظة أو تزيد قليلاً، جميعها رُوِيَ تفسيره بالسند الصحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهو ذلك المعجم اللغوي الحيّ، الذي كانوا يرجعون إليه"(٢).

وينقسم غريب القرآن وألفاظه من ناحية البحث عن معاني ألفاظه وتفسير غريبه إلى قسمين: وجوه ونظائر، وأفراد.

القسم الأول: الوجوه والنظائر:

أما الوجوه والنظائر؛ فهي الألفاظ التي وردت في القرآن بمعاني مختلفة يُتبسَّط في استعمالها بوجوه من القرائن.

ومن أمثلة ذلك: لفظ الهدى، فإنه جاء في القرآن

---

(١) راجع هذه الأسباب في: تاريخ آداب العرب، لمصطفى صادق الرافعي، ج٢ ص ٧١ – ٧٢، والإتقان للسيوطي، ج١ ص ١١٤ – ١٣٣.

(٢) انظر، الاتقان، للسيوطي، ج١ ص ١١٤.

الكريم على أكثر من عشرين وجهاً:

١- جاء بمعنى **الدين** في قوله تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٠] وفي قوله: ﴿وَلا تُؤْمِنُوا إِلاَّ لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣] وقوله: ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ فَلا يُنَازِعُنَّكَ فِي الأَمْرِ وَادْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ إِنَّكَ لَعَلَىٰ هُدًى مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الحج: ٦٧].

٢- وجاء بمعنى **الحق** في قوله سبحانه: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

٣- وجاء بمعنى **الإيمان** في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ فَلا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٥] كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩] وكما في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧] أي الكفر على الإيمان.

٤- وجاء بمعنى **الطريق** في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَنَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَا لا يَنفَعُنَا وَلا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا اللَّهُ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١].

٥- وجاء بمعنى **الرسول** في قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلاَّ أَن قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَّسُولاً﴾ [الإسراء: ٩٤].

٦- وجاء بمعنى **الإسلام** في قوله عز وجل: ﴿فَأْتِيَاهُ فَقُولا إِنَّا رَسُولا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلا تُعَذِّبْهُمْ قَدْ جِئْنَاكَ بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكَ

وَالسَّلامُ عَلَىٰ مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَىٰ ﴾ [طه: ٤٧].

٧- وجاء بمعنى **الحجة والبرهان والدليل** في قوله تعالى: ﴿ قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَاءَكُم بَلْ كُنتُم مُّجْرِمِينَ ﴾ [سبأ: ٣٢].

٨- وجاء بمعنى **الرسالة والنبوة** في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدَىٰ وَأَوْرَثْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ ﴾ [غافر: ٥٣].

٩- وجاء بمعنى **القرآن** في قوله سبحانه: ﴿ وَأَنَّا لَمَّا سَمِعْنَا الْهُدَىٰ آمَنَّا بِهِ ﴾ [الجن: ١٣].

١٠- وجاء بمعنى **النور** في قوله تعالى: ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٢].

١١- وجاء بمعنى **البصيرة والاستقامة** في قوله عز وجل: ﴿ أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة: ٥].

١٢- وجاء بمعنى **العصمة** في قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنعام: ٨٨].

١٣- وجاء بمعنى **الحكم** في قوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ ﴾ [الأنعام: ٩٠] بدليل قوله تعالى في الآية السابقة: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلاءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ ﴾ [الأنعام: ٨٩].

١٤- وجاء بمعنى **الهادي** في قوله تعالى: ﴿ إِذْ رَأَىٰ نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَّعَلِّي آتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى ﴾ [طه: ١٠].

١٥- وجـاء بمعنى **البـيـان** في قـوله تعـالى:﴿أَوَ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْقُرُونِ﴾ [السجدة: ٢٦].

١٦- وجاء بمعنى **الرشاد** في قوله تعالى:﴿وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [الزمر: ٢٣] أي: من مرشد.

١٧- وجاء بمعنى **الخشية** في قوله سبحانه:﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ﴾ [الزمر: ٢٣].

١٨- وجـاء بمعنى **كل مـا جـاء به مـحـمـد صلى الله عليـه وسلم**، وذلك في صدر قوله تعالى:﴿هَذَا هُدًى وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ﴾ [الجاثية: ١١].

١٩- وجاء بمعنى **العلم والعمل به والبصيرة في الدين** في قوله تعالى:﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾[محمد: ١٧].

٢٠- وجـاء بمعنى **الدعاء** كما في قـوله تعـالى:﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].

٢١- وجـاء بمعنى **الدعـوة** في قـوله تعـالى:﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤] أي: يدعون الخلق إلى طاعتنا.[١]

---

(١) هذه المعاني يراجع لها: تفسير القرطبي، وتفسير ابن كثير.

القسم الثاني: الأفــراد:

وأما الأفـراد فـهي الألفـاظ الـتي تجيء بمعنىً مـفرد في كل موارده في القرآن الكريم.

وقد حـاول ابن فـارس رحـمـه الله إحصـاء هذا النوع من الألفـاظ المفردة التي جاءت بمعنى واحد في كل مـوارده في القرآن.

فمثلاً ذكر أنّ:

كل مـا في القـرآن من ذكـر الأسف فـمـعنـاه الحـزن، إلاّ قـوله تـعـالـى: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥] فـمـعنـاه: أغضبونا.

وكل مــا في القــرآن من ذكــر البــروج فــهي الكواكب، إلاّ قوله تعالى:﴿وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النساء: ٧٨] فهي القصور الطوال الحصينة.

وكل ما في القـرآن من ذكـر البـر والبـحـر فالمراد بالبـحـر الماء، وبالبر التراب، إلاّ قوله تعالى:﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ [الروم: ٤١] فالمراد به: البريّة والعمران[1].

من اشتهر بالتفسير اللفظي للقرآن:

وكثيرون من اشتهر بالتفسير اللفظي للقرآن الكريم، وألّفوا في تفسير غريب القرآن، وأهمّ المؤلّفات في تفسير الغريب:

(١) انظر، تاريخ آداب العرب، ج٢ ص ٧٣، وأصول التفسير وقواعده، ص ١٥٢.

١ـ الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن.

٢ـ الأخفش أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، معاني القرآن.

٣ـ أبو الحسن الكسائي، معاني القرآن.

٤ـ أبو جعفر الرؤاسي، وهو أستاذ الكسائي والفراء، معاني القرآن، وهو من أقدم ما أُلِّف في تفسير غريب القرآن.

٥ـ أبو عبيدة، وتفسيره (غريب القرآن) [١].

وفي العصر الحاضر أمثال: حسنين مخلوف، وكتابه: (كلمات القرآن) وغيره.

النوع الثاني: تفسير المعنى الخطابي:

وتفسير المعنى الخطابي هو نوع من أنواع تفسير المعنى، ولكنه يهتمّ بالألفاظ في السياق، وبالمعنى العام الذي يستفاد من الآية بأكملها أو بآيات متعددة في سياق معنى واحد، وبالأحرى يمكن أن يعرّف تفسير المعنى الخطابي بأنه: العناية بالمعاني التركيبية لا الإفرادية. وقد رأينا في النوع الأول (تفسير المعنى اللفظي) أنه الاهتمام والتركيز والعناية بمعاني الألفاظ والكلمات والمفردات مفردة مفردة، ولفظة لفظة، وكلمة كلمة. فهنا المقصود بتفسير المعنى

(١) انظر: نظرية إعجاز القرآن عند عبد القاهر الجرجاني، محمد حنيف فقيهي، ص ٤١ – ٤٢، عن معجم الأدباء، ج١٧.

الخطابي: الاعتناء بالمعاني التركيبية، والنظر إلى المعنى الذي يراد بالسياق وبالجُمَل القرآنية في نظم الآية والآيات باعتباره مقتضى السياق والنظم.

وطالب هذا النوع من التفسير الخطابي قد يجد أن المعنى العام للآية قد يكون فيه بعض مخالفة أو مخالفة تامة لمعنى بعض المفردات التي يشملها السياق أو التي يتكون منها السياق، فعندئذ الذي عليه؛ هو الاهتمام بالمعنى الخطابي، والاعتناء به أكثر من معاني المفردات والألفاظ التي يتكون منها السياق.

مثال ذلك:

أن لفظة ﴿لا جُنَاحَ﴾ تدل على الإباحة ورفع الحظر، فلو جئنا بهذا المعنى اللفظي في تفسير قوله تعالى:﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٥٨].

لقلنا: إن السعي بين الصفا والمروة من المباحات الجائزة، وهذا بالطبع غير المعنى الخطابي للآية، خاصة وأن المعروف من حكم السعي بين الصفا والمروة أنه من أركان الحجّ عند الجمهور، وأنه واجب عند الأحناف [١].

---

(١) ينظر: الإفصاح عن معاني الصحاح، لابن هبيرة، ج١ ص ٢٣٥، المدونة الكبرى، ج١ ص٤١٨، المجموع للنووي،ج ٨ ص٦٣، المحرر في الفقه، ج١ ص ٢٤٣، وتحفة الفقهاء، ج٢ ص ٣٨١.

وكذلك السياق يدلّ على أن السعي بين الصفا والمروة واجب وفوق المباح وذلك لقوله تعالى في ذيل الآية: ﴿وَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٥٨] فدلّ أن التطوّف بالصفا والمروة ليس بتطوع وإنما ملزم واجب.

ولهذا قد يُهمل المعنى اللفظي لبعض الألفاظ والمفردات رعاية للمعنى الخطابي للسياق القرآني العام.

وكان الصحابة في أحيان كثيرة يكتفون بالمعنى الخطابي ومقتضى السياق عن البحث عن المعنى اللفظي الإفرادي. فقد روى أنسٌ رضي الله عنه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قرأ: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١] فقال: كل هذا قد عرفناه، فما الأبُّ؟ ثم رفع عصا كانت في يده وقال: هذا لعَمْر الله التكلُّف، وما عليك يا ابن أمّ عمر ألاّ تدري ما الأبّ؟.[1]

قال الشاطبي رحمه الله: " الاعتناء بالمعاني المبثوثة في الخطاب هو المقصود الأعظم، بناءً على أن العرب كانت عنايتها بالمعاني، وإنما أصلحت الألفاظ من أجلها، وهذا الأصل معلوم عند أهل العربية، فاللفظ إنما هو وسيلة إلى تحصيل المعنى المراد، والمعنى هو المقصود، ولا أيضاً كل المعاني، فإن المعنى الإفرادي قد لا يعبأ به إذا كان المعنى التركيبي مفهوماً دونه، كما لم يعبأ ذو الرمة ببائس ولا

(١) تفسير القرطبي، م١٠ ج١٩ ص ١٩١ – ١٩٢.

يابس اتكالاً منه على أن حاصل المعنى مفهوم....

إلى أن قال:... فإذا كان الأمر هكذا؛ فاللازم الاعتناء بفهم معنى الخطاب، لأنه المقصود والمراد، وعليه ينبني الخطاب ابتداءً، وكثيراً ما يغفل هذا النظر بالنسبة للكتاب والسنّة، فتلتمس غرائبه ومعانيه على غير الوجه الذي ينبغي، فتستبهم على الملتمس، وتستعجم على من لم يفهم مقاصد العرب، فيكون عمله في غير معمل، ومشيه على غير طريق، والله الواقي برحمته." [1].

فيلاحظ بوضوح تخوّف الإمام الشاطبي رحمه الله اهتمام طالبي التفسير بالمعاني الإفرادية وإهمال المعاني التركيبية، مع أنها هي الأصل في مقصود العرب، وبالتالي هي الأصل في مقصود الشرع.

قلت: ومما يدلّ على أن الأصل هو الاعتناء بالمعاني التركيبية، ومقتضيات السياق القرآني، أن الألفاظ قد تتغير معانيها بتغير السياق، ويختلف مرادها باختلاف الخطاب الذي استُعملت فيه، كما رأينا في معاني ووجوه لفظ (الهدى) وكلفظ الصلاة مثلاً، فإنها تكون مرة بمعنى الأفعال المخصوصة المعروفة بالصلاة، وتأتي مرة بمعنى القراءة والدعاء كما في قوله تعالى:﴿وَلا تَجْهَرْ بِصَلاتِكَ وَلا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً﴾ [الإسراء: ١١٠].

---

(١) الموافقات، ج٢ ص ٣٩٦.

وأتت بمعنى الاستغفار في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ [الأحزاب: ٥٦] (١).

فاختلاف معاني لفظ الصلاة إنما كان لتغاير السياق، فأخذ مع كل سياق وخطاب معنى آخر، وهو من أقوى الأدلة على تقديم المعنى التركيبي الخطابي على المعنى الإفرادي.

ثانياً: تفسير الإعراب:

وتفسير الإعراب هو الأمر الثاني الذي يفسّر به ألفاظ القرآن الكريم، وقد عرفه السيوطي بأنه: ما كان لا بدّ فيه من ملاحظة الصناعة النحوية.

وهذا يعني: ضرورة إلمام مُعْرِب القرآن بالنحو وقواعده، ومن المعروف أن علم النحو وُضع أول ما وُضع لصيانة لغة القرآن من اللحن والتحريف، فبمراعاته يُحفظ القرآن ويسلم من التبديل والتحريف والخطأ في بلوغ المعاني.

ولقد جاء في الأثر عن عليٍّ رضي الله عنه أنه قال:" تعلموا النحو، فإن بني إسرائيل كفروا بحرف واحد، كان في الإنجيل الكريم مسطوراً، وهو: (أنا ولَّدتُ عيسى) ـ

---

(١) راجع هذه المعاني في: تفسير ابن كثير، ج٣ ص ٦٨ – ٦٩، وص ٤٨٦ – ٦٨٧.

بتشديد اللام ـ فخففوه فكفروا"[1].

ورُوِيَ أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرّ بقوم رَموا رشفاً فأخطأوا، فقال: ما أسوأ رميكم ؟ قالوا: نحن متعلمين. قال: لحنكم أشدّ عليَّ من رميكم، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (رحم الله امرأً أصلح من لسانه)[2].

أشهر من ألّف في تفسير إعراب القرآن:

ومن أشهر من فسّر القرآن بإعرابه:

١ـ العُكبري، وكتابه إعراب القرآن.

٢ـ ابن خالويه، وقد أعرب ثلاثين سورة من القرآن.

٣ـ أبو حيان الأندلسي، وتفسيره البحر المحيط.

٤ـ الزمخشري، في كتابه الكشاف عن حقائق التنْزيل.

٥ـ محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه.

العمل عند تعارض تفسير المعنى وتفسير الإعراب:

وقد يقع للمفسّر نوع تعارضٍ بين ما يجده من معنى من ناحية تفسير المعنى، ومن ناحيةٍ تفسير الإعراب، فعندئذ يسعى للتوفيق بين التفسيرين والجمع بين المعنيين الذين ظهرا له بسبب تفسير المعنى وتفسير الإعراب، فإن لم يتمكن من ذلك قدّم تفسير المعنى على تفسير الإعراب

---

(١) انظر: أصول التفسير وقواعده، لخالد العك، ص ١٥٨.

(٢) المرجع السابق، ويراجع فيض القدير للمناوي.

واجتهد في تصحيح وجوه الإعراب على وفق تفسير المعنى.

قال ابن جني في كتابه الخصائص فيما ذكرنا:

".. إنْ أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى، فهو ما غاية وراءه، وإنْ كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى؛ تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذّ شيءٌ منها عليك، وإيَّاك أنْ تسترسل فتفسد ما تُؤْثر إصلاحه"[1].

ومثال ذلك:

١- تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنِّي لا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ (١٠) إِلاَّ مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ (١١) ﴾[النمل] فتفسير الإعراب أن يكون قوله ﴿إِلاَّ مَن ظَلَمَ﴾ استثناءً متصلاً، فيكون ﴿مَن ظَلَمَ﴾ من جنس ما استُثنِيَ منه، فيلزم أن يوصف المرسلون بالظلم، وهذا متعارض مع المعنى، إذ لا يليق أن يوصف أحدٌ من المرسلين بالظلم، فالصحيح تقديم المعنى على الإعراب، فيصرف ظاهر الإعراب على ما يوافق المعنى، ولذلك قيل:

- إنه استثناء منقطع.
- إنه استثناءٌ من محذوف، والمعنى إني لا يخاف لديّ المرسلون وإنما يخاف غيرهم ممن ظلم.

---

(١) الخصائص، لابن جني، ج١ ص ٢٨٣ - ٣٨٤.

● إن إلاّ هنا بمعنى الواو، والمعنى إني لا يخاف لديّ المرسلون ولا من ظلم. إلى آخر ما ذُكر من وجوه الإعراب لصرفه موافقة للمعنى[1].

٢ـ تفسير قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]

فتفسيرها إعرابياً أن يُجعل لفظ الجلالة ﴿اللَّهُ﴾ بدلاً من ﴿آلِهَةٌ﴾ وبهذا يكون معنى الآية: لو كان فيهما الله لفسدتا. وهذا معنى فاسد، يجب أن يراعى لصرفه الإعراب، فقيل:

● إن الاستثناء منقطع.

● إن إلاّ هنا بمعنى (سوى) والمعنى لو كان فيهما آلهة سوى الله لفسدتا. قاله الفراء.

● إن إلاّ هنا ليست للاستثناء، بل هي بمعنى (غير) صفة لآلهة، وهو قول جمهور النحاة: الكسائي، وسيبويه، والأخفش، والزجاج وغيرهم، مستشهدين بشعر العرب في ذلك:

وكلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أخوهُ لَعَمْرُ أبيك إلاَّ الفَرْقَدان[2]

وبهذا قدّموا تفسير المعنى على تفسير الإعراب، وصرفوا الإعراب ليوافق المعنى.

---

(١) راجع: تفسير القرطبي، م ٧ ج١٣ ص ١٥٠ – ١٥١، وانظر: النحو وكتب التفسير، د. إبراهيم رفيده، ج١ ص ٦٦١ – ٦٦٢.

(٢) راجع: تفسير الشوكاني (فتح القدير): ج٣ ص ٤٧٥.

المطلب الثاني

التفسير الفقهي

والتفسير الفقهي هو نوع التفسير الذي يهتمّ باستفادة الأحكام الشرعية والمسائل الفقهية من آيات القرآن الكريم، ويركّز على دلالة القرآن على الأحكام، واستخراج الأحكام الشرعية من القرآن. وهو الذي يسمّى بـ (أحكام القرآن (أو) تفسير آيات الأحكام).

ويقوم تفسير القرآن فقهياً على مناهج، أظهرها:

أولاً: الاستدلال لأحكام القرآن بالقرآن:

ومن ذلك ما استخرجه المفسرون الفقهاء أمثال ـ ابن العربي، والقرطبي، وابن حزم وغيرهم ـ من قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩] أن الأصل في الأشياء الإباحة، وهذه قاعدة أصولية ينبني عليها كثير من فروع الفقه، حيث يُحكم على كل شئ مما ليس بعبادة أنه على الإباحة إلاّ إذا وُجد دليل يحظر ويحرّم.

وقد استدلوا لهذا الحكم من نفس القرآن تعضيداً لما استخرجوه من الآية السابقة، فجعلوا يستدلون بآيات أخرى كثيرة، منها: قوله تعالى:﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١]. وقوله تعالى:﴿قُل لاَّ أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ

رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥]. وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلاَّ مَا اضْطُرِرْتُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩] فهذه الآيات كلها تدلّ على أن المحرّم منصوص عليه، ومتلوٌ، ومفصلٌ محددٌ..

و أيضاً استدلوا بآيات أخرى مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢] وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣].

وغير ذلك من الآيات الدالة على إباحة الأشياء على الأصل [١].

ثانياً: استفادة الأحكام من منطوق الآية الصريح:

ويُقصد بمنطوق الآية الصريح ما كان دالاًّ على المراد بنفس ألفاظه وسياقه الظاهر الذي يتبادر المعنى بسبب الظهور والنطق إلى الذهن بلا حاجة إلى قرائن وشواهد تقرّب المعنى. ويسميه الأحناف بدلالة العبارة، وهي دلالة الآية على المعنى المقصود المتبادر فهمه من نفس صيغته. وقد عرفوها في كتبهم بأنه: " ما كان السياق لأجله ويُعلم

(١) يراجع، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، تفسير الآية ٢٩ من البقرة، وأحكام القرآن لابن العربي تفسير نفس الآية، وانظر: غمز عيون البصائر للحموي، ج١ ص ٧٩، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، د. البورنو، ص ١٠٩ – ١١٥، الحكم التكليفي د. البيانوني، ص ٢٤٠ – ٢٤٤، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للإسنوي، ص ٤٨٧. وإحكام البيان لأحكام القرآن، د. عبد الله الزبير، ص ١٢ – ١٥ مخطوط.

قبل التأمل أن ظاهر النصّ متناول له"[1].

وقد استفاد المفسرون الفقهاء بهذا النظر أحكاماً كثيرة، استطاعوا أن يستخرجوها من آيات القرآن، ومن ذلك:[2]

(١) استفادة أن حكم البيع الإباحة، وأن حكم الربا التحريم، من منطوق قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥].

(٢) استفادة حرمة قتل النفس من منطوق قوله تعالى: ﴿وَلا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١٥١].

(٣) استفادة وجوب إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة من منطوق قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣].

(٤) استفادة أن الزواج حكمه الإباحة، وأنه يجوز تعدد الزوجات إلى أربع، وأنه عند خوف الجور يقتصر على واحدة، وذلك من منطوق قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ [النساء: ٣].

فهذه الآيات كلها دلت على ما استفيد منها من الأحكام بمنطوقها الصريح وبصيغتها الظاهرة وسياقها المقصود

---

(١) أصول السرخسي، ج١ ص ٢٣٦، وانظر: كشف الأسرار على أصول البزدوي، ج١ ص ٦٧، وأصول الشاشي، ص ٩٩.

(٢) راجع: مناهج الأصوليين في طرق دلالات الألفاظ على الأحكام، د. خليفة بابكر الحسن، ص ٧٦ - ٧٧.

لتلك المعنى المستخرجة، فحكم المفسرون الفقهاء بمقتضاها واستخرجوا تلك الأحكام.

ثالثاً: استفادة الأحكام من اقتضاء الآية:

وهذا النوع من الاستدلال يقضي بتقدير مسكوت لم تنطق به الآية، ولكنه يُفهم من السياق لضرورة تقتضيها صحة كلام الله عز وجل أو صدقه، أو يقتضيه المعنى المقصود للآية.

ومن ذلك:

(١) استفادة تحريم نكاح الأمهات، والبنات، والأخوات، والخالات، والعمات، مما يقتضيه قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالاتُكُمْ وَبَنَاتُ الأَخِ وَبَنَاتُ الأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللاَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

فالآية في ظاهرها تدلّ على تحريم أعيان الأمهات والبنات والأخوات.. الخ.. وهذا لا يصحّ لأن الأعيان لا تكون محلاً للتحريم، لهذا لزم تقدير مضمر في الآية ليستقيم المعنى، والمقدّر هو الزواج أو النكاح أو الوطء، والتقدير: حرم عليكم وطء أمهاتكم أو نكاحهن أو زواجهن.

(٢) استفادة تحريم أكل الميتة والدم ولحم الخنزير من مقتضى قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [المائدة: ٣] مع أن الآية بظاهرها تدلّ على

تحريم أعيان الميتة والدم ولحم الخنزير، وكما سبق فإن الأعيان لا تكون محلاًّ للتحريم، والتحريم لا يرد على الأعيان، فلزم تقدير مضمر تقتضيه استقامة المعنى وصحة كلام الشارع، فيكون التقدير تحريم أكل الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به.

رابعاً: استفادة الأحكام من إشارة الآية:

وقد يكون سياق الآية القرآنية دالاًّ على المعنى المقصود بطريق الإشارة إلى ذلك المعنى، فالآية قد تومئ بالمعنى وإنْ لم تصرّح به تصريحاً، وتشير إلى المعنى بإشارات ألفاظه لا بصيغته، ومن ذلك مثلاً:

(١) استفادة جواز أن يصبح الصائم جنباً وأن ذلك لا يفسد صيامه ألبتة، لإشارة القرآن إلى ذلك في قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

ففي الآية صرح الله تعالى بأنه أباح المباشرة والجماع ليل الصيام جميعه بجعله ممتداًّ حتى طلوع الفجر، وجعل المباشرة مباحاً كل ليل الصيام، يلزم منه جواز أن يصبح الصائم جنباً، لأنه جاز له الجماع طوال الليل حتى يتبين له

الفجر، ومعنى ذلك أن الفجر قد يدخل عليه وهو جنب، ولأنه يجوز له ان يجامع آخر الليل، ومن جامع في آخر الليل، لا بدّ من تأخر غسله إلى النهار، فلو كان ذلك مما يفسد الصوم؛ لما أُبيح الجماعُ في آخر جزء من الليل، وقد أبيح [(١)].

(٢) استفادة أنه يجب إيجاد طائفة من الأمة تستشار في أمور الحكم، لأن أداة الحكم في الإسلام وصورته والأصل فيه أن يقوم على الشورى، من إشارة القرآن إلى ذلك في قوله تعالى ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] لأن يلزم أن يستشير الحاكم كل فرد من الأمة، وهذا لا يتأتى، ففُهم أن المراد إيجاد طائفة منهم لتستشار [(٢)].

خامساً: استفادة أحكام القرآن بالقياس على الآية:

والقياس يكون بإلحاق مسكوت بمنطوق لمعنى مشترك بينهما، وقد استفاد المفسرون الفقهاء من القياس في استخراج الأحكام من القرآن. ومن ذلك مثلاً:

(١) الاستدلال على حكم القرآن بالقياس الأولوي عليه، كما استخرجوا حكم تحريم الضرب والشتم للوالدين بقياس ذلك على قوله تعالى: ﴿فَلا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلا تَنْهَرْهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣].

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، ج٣ ص ٦٢ - ٦٣. وأحكام القرآن للجصاص، ج١ ص ٢٢٨، وتفسير آيات الأحكام، للصابوني، ج١ ص ٢١٢.

(٢) انظر: مناهج الأصوليين، د. خليفة بابكر، ص ١١٥.

وذلك أنه لو كان الله تعالى قد حرّم التأفيف والنهر للأبوين، فمن باب أولى الضرب والشتم، لأن المعنى في تحريم التأفيف هو تأذيهما منه، وهذا المعنى موجود في الضرب والشتم، بل هما أكثر إيذاءً لهما فكان تحريمهما أولى.

(٢) استفادة حكم القرآن بالقياس المساوي له، كما استفاد المفسرون الفقهاء تحريم إتلاف مال اليتيم بأي وسيلة إتلاف كإحراقه مثلاً بالقياس على قوله تعالى:﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيراً﴾ [النساء: ١٠] لأن أكل المال وإحراقه أو إتلافه بأي نوع إتلاف، كل ذلك يتساوى في الإتلاف، فيأخذ الحكم نفسه للتساوي بينها.

سادساً: استفادة حكم القرآن بقرائن ومستلزمات خارجية:

كقوله تعالى:﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠].

فقد استخرج الإمام القرطبي رحمه الله وجوب تنصيب الخليفة للأمة، مستفيداً ذلك من قرائن ومستلزمات خارجية هي التي علل بها هذا الحكم فقال:" هذه الآية أصل في نصب إمام وخليفة يُسمع له ويُطاع، لتجتمع به

الكلمة، وتنفذ به أحكام الله.." [1].

ولما علّله ابن تيمية رحمه الله فقال:" يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين ولا للدنيا إلاّ بها، فإن بني آدم لا تتمّ مصلحتهم إلاّ بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض، ولا بدّ لهم عند الاجتماع من رأس." [2].

سابعاً: استفادة أحكام القرآن من مفهوم الآية:

والمفهوم يقابل المنطوق، فهو إذنْ ما كان مسكوتاً عنه ولكن لاتِّصاف المنطوق بصفة أو تَقَيُّدِهِ بقيد ما من شرط أو غاية أو مكان أو زمان يُعرف أن مَا دون ذلك دلّ على حكمه القرآن بذاك المنطوق.

ومن ذلك:

(١) استفادة المفسرين الفقهاء أن خبر العدل مقبول معتمد، لمفهوم قوله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ [الحجرات: ٦].

فإن الآية بمنطوقها دلت على أن خبر المتصف بالفسق لا بدّ من التبين والتثبت فيه، فاستُفيد بمفهوم صفة الفسق وهي العدل، فدلت نفس الآية أن خبر غير المتصف بالفسق

---

(١) تفسير القرطبي، م١ ج١ ص ٢٥١.

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية، ج٢٨ ص ٦٤ – ٦٥.

ـ وهو المتصف بالعدل ـ مقبول معتمدٌ لأنه لا يجب فيه التبيّن والتثبّت.

أشهر من فسّر القرآن فقهياً:

والذين اشتهروا في تفسير القرآن تفسيراً فقهياً، فركّزوا على استخراج الأحكام من آيات القرآن:

١- ابن العربي المالكي، وله كتاب (أحكام القرآن).

٢- الإمام الشافعي، وله كتاب في أحكام القرآن.

٣- الإمام القرطبي وكتابه (الجامع لأحكام القرآن).

٤- أبو بكر أحمد الرازي الجصاص الحنفي، وكتابه أحكام القرآن.

٥- الكيا الهراسي الشافعي، وكتابه أحكام القرآن.

ومن المعاصرين:

١- محمد علي الصابوني، وكتابه روائع البيان في تفسير آيات الأحكام.

٢- محمد علي السايس، وكتابه تفسير آيات الأحكام.

٣- وكذلك الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في كتابه (أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن).

٤- محمد صديق حسن خان، وكتابه نيل المرام في نفسير آيات الأحكام.

المطلب الثالث

التفسـير العلمي

المسألة الأولى: حقيقة التفسير العلمي:

التفسير العلمي للقرآن الكريم هو النوع الثالث من أنواع الاتجاه الموضوعي للتفسير، ولقد اهتم أصحاب هذا التفسير وركّزوا على إشارات القرآن للمسائل العلمية المتعلقة بالكون وما يجري فيه وما يتعلق بالحياة والإنسان. وهم يرون أن في التفسير العلمي فتحاً جديداً على العقل المسلم، وأن فيه تجديداً في طرق الدعوة إلى الله وهداية الناس إلى دين الله، تفتح به العقول المغلقة على الكفران، وتستهدى به القلوب المغلفة بغشاوات الضلال، ولهذا اهتموا كثيراً بهذا الجانب من التفسير.

وليس المراد بالتفسير العلمي: الإعجاز العلمي في القرآن، فإن لكل منهما مراداً.

فالتفسير العلمي: هو الكشف عن معاني الآية في ضوء ما ترجحت صحته من نظريات العلوم الكونية.

اما الإعجاز العلمي: فهو إخبار القرآن الكريم بحقيقة أثبتها العلم التجريبي أخيراً، وثبت عدم إمكانية إدراكها بالوسائل البشرية في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم.

فالتفسير العلمي يقوم على تأويل مستند إلى نظريات

علمية محتملة غير متحققة، بينما الإعجاز العلمي يقوم على الحقائق الكونية الثابتة بالعلم التجريبي، بعد أن ثبتت وصارت حقيقة مشاهدة أو معلومة[1].

المسألة الثانية: مواقف العلماء من التفسير العلمي للقرآن:

والعلماء لم يتفقوا على قبول التفسير العلمي، وإنما اختلفوا إلى فريقين:

فريقٌ مجوّز ذلك لا يرى به بأساً، بل يرون أنّ الاهتمام به حسن قد يصل إلى حدّ الوجوب لمن تمكّن منه.

وفريقٌ مانع من هذا النوع من التفسير رافضٌ التركيز على قضايا العلم التجريبي في تفسير القرآن، باعتبار ذلك خروجاً بالقرآن عن الهدف الذي أنزل من أجله والمقصد الذي تَنَزَّل لتحقيقه القرآن، وأنه إقحام للقرآن في مجال متروك للعقل البشري الذي يخطيء ويصيب، ولتجارب الناس التي لا تحتاج إلى إنزال كتاب مخصوص من رب السموات والأرض.

الفرع الأول: المانعون من التفسير العلمي للقرآن وأدلتهم:

من صرّح بالمنع أو الاعتراض أو أشار إلى أن القرآن الأَوْلَى أن لا يُفَسَّر تفسيراً علمياً وأنكر على المفسرين له

---

(١) انظر: المعجزة العلمية في القرآن والسنة، للشيخ العلامة، عبد المجيد الزنداني، ص ٢٥، ضمن كتاب تأصيل الإعجاز العلمي في القرآن والسنة، طبعة جامعة الإيمان.

علمياً، مجموعة من العلماء، منهم: أبو إسحاق الشاطبي في الموافقات،والشيخ محمود شلتوت، د. محمد حسين الذهبي، وسيد قطب، وغيرهم.

١. الإمام الشاطبي وإنكاره هذا الاتجاه:

فالشاطبي رحمه الله كان من أوائل من أنكر هذا الاتجاه واعترض على أصحابها التوسّع في التفسير العلمي للقرآن الكريم، وكان يرى رحمه الله أن التفسير العلمي للقرآن الكريم تجاوز للحدّ في الدعوى على القرآن بما لم يكن من مقاصده ولا من همومه واهتمامه.

قال في كتابه الموافقات:«ما تقرر من أمية الشريعة وأنها جارية على مذاهب أهلها ـ وهم العرب ـ ينبني عليه قواعد:

منها: أن كثيراً من الناس تجاوزوا في الدعوى على القرآن الحدَّ، فأضافوا إليه كل علم يُذكر للمتقدمين أو المتأخرين: من علوم الطبيعيات، والتعاليم[١] والمنطق، وعلم الحروف، وجميع ما نظر فيه الناظرون من هذه الفنون وأشباهها، وهذا إذا عرضناه على ما تقدّم لم يصحّ، وإلى هذا فإن السلف الصالح ـ من الصحابة والتابعين ومن يليه ـ كانوا أعرف بالقرآن وبعلومه وما أودع فيه، ولم يبلغنا أنه تكلّم أحدٌ منهم في شئ من هذا المدَّعَى، سوى ما تقدم وما ثبت فيه من أحكام التكاليف، وأحكام الآخرة، وما يلي ذلك

(١) ويقصد الرياضيات والهندسة وغيرها، انظر، هامش درّاز.

ولو كـان لهم فـيـه خـوضٌ ونظرٌ؛ لبلغنـا منه مـا يدلّنا على أصل المسألة، إلاّ أن ذلك لم يكن، فدلّ على أنه غير موجود عندهم، وذلك دليل على أن القرآن لم يقصد فيه تقريرٌ لشيءٍ مما زعموا، نعم، تضمن علوماً هي من جنس علوم العرب، أو ما ينبني على معهودها مما يتعجب منه أولوا الألباب، ولا تبلغه إدراكات العقول الراجحة دون الاهتداء بأعلامه، والاستنارة بنوره، أما أن فيه ما ليس من ذلك فلا.»[1].

وواضح أنه ينكر التوسّع في تفسير القرآن والنحو به إلى مناحي لم تكن من مقاصد إنزاله، ولا مما اهتمّ به، وأنّ ذلك تجاوزٌ للحدِّ، ودعوى على القرآن بما لم يرده ولم يقصده.

٢. الشيخ محمود شلتوت وإنكاره هذا الاتجاه:

والشيخ محمود شلتوت رحمه الله كان أيضاً من الذين أنكروا على الذين توسعوا في التفسير العلمي للقرآن الكريم، وكان يرى أن مهمة القرآن الهداية والإرشاد، وأنه لم يصرح أو يشير في الحقيقة إلى هذه العلوم ولا المخترعات البشرية.

قال رحمه الله في جواب سؤال وُجِّه إليه: هل في القرآن ما يدل أو يشير إلى أن الإنسان يصل إلى القمر ؟

(١) الموافقات في أصول الشريعة، للشاطبي، ج٢ ص ٣٨٩ – ٣٩٠.

فقال:" الجواب: أنه يكفينا في مثل هذا - على فرض تحققه - أن القرآن ليس فيه ما يدلّ على عدم إمكان الوصول إلى القمر، وهو من الشؤون التي تركها القرآن للعقل البشري عن طريق تفكيره فيما أودع الله في خلقه من أسرار وسنن، وعن طريق أن الله سخّر لنا ما في الأرض جميعاً، كما سخّر لنا الشمس والقمر والليل والنهار، ومهّد لنا طريق المعرفة لما يحيط بنا من عجائب الله في ملكوته، وليس بلازم - ومهمة القرآن هداية وإرشاد - أن يصرح القرآن أو يشير إلى هذه المخترعات البشرية أو إلى غاية ما تصل إليه.

وليس من رأيي تحميل آيات القرآن هذه الإشارات، وإنما نأخذ القرآن بمعنى آياته الذي تعطيه، بحسب سَوقها، وبحسب اللغة التي نزل بها، وهي لغة العرب، وكم من مخترعات جدت وليس في القرآن ما يشير إليها. نعم، القرآن أمر بالنظر في ملكوت السموات والأرض، وتعرف سنن الله في كونه والانتفاع بها.

وهذا على عمومه لا يعطي حكماً من القرآن بإمكان الوصول إلى القمر أو بعدمه.» اهـ[1].

فرأيه: أن هذه العلوم تركها الله تعالى للعقل البشري يصل إلى حقيقتها عن طريق التفكير والمشاهدة، وعن

---

(١) فتاوى الشيخ شلتوت، ص ٣٩٤.

طريق عموم تسخير الله لنا الأرض والسموات، ومهد لنا طرق المعرفة بها، وليس من ذلك القرآن، لأن مهمته الهداية والإرشاد لا التصريح أو الإشارة إلى ما سبق من مخترعات أو ما سيجدّ من علوم.

٣. د. محمد حسين الذهبي وإنكاره هذا الاتجاه:

والذهبي رحمه الله في كتابه (الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن الكريم) أنكر على المهتمين بالتفسير العلمي، بل عقد باباً خاصاً بذلك ترجم له (الاتجاه المنحرف في التفسير لمن يدّعون أن القرآن حوى جميع العلوم الكونية جملة وتفصيلاً) قال في آخره بعد أن أورد أقوالهم وأمثلتهم في التفسير العلمي باعتباره تفسيراً منحرفاً:

قال:" ولست أشك في أن مثل هذا التفسير خروج بالقرآن عن قصده، وانحراف به عن هدفه، فالقرآن لم ينزل على محمد صلى الله عليه وسلم ليكون مصدراً لجوامع الطب، وضوابط الفلك، ونظريات الهندسة، وقوانين الكيمياء، وعالم الأرواح وكيفية تحضيرها... لا بل هو كتاب هداية يخرج الله به الناس من الظلمات إلى النور... إلى أن قال:" فليس القرآن ـ كما قلنا ـ كتاب فلسفة أو طب أو هندسة، وليعلم أصحاب هذا الاتجاه في التفسير أن القرآن غنيّ عن أن يعتز بمثل هذا التكلّف الذي يوشك أن يخرج به عن هدفه الإنساني الاجتماعي

في إصلاح الحياة ورياضة النفس والرجوع بها إلى الله تعالى. وليعلم أصحاب هذا الاتجاه المنحرف في تفسير كتاب الله أن من الخير لهم ولكتابهم أن لا يسلكوا هذا المسلك في تفسيره رغبة منهم في إظهار إعجاز القرآن وصلاحيته للتمشّي مع التطور الزمني، وحسبهم أن لا يكون في القرآن نصٌّ صريح يصادم حقيقة علمية ثابتة، وحسب القرآن أنه يمكن التوفيق بينه وبين ما جدّ وما يجدّ من نظريات وقوانين علمية تقوم على أساس الحق وتستند إلى أصل صحيح" اهـ[1].

فواضح أنه رحمه الله يعترض على الاتجاه بالتفسير إلى تفسيره علمياً، وينصح أصحابه الإقلاع عنه وتركه، وأن من الخير لهم أن لا يسلكوا هذا المسلك.

أدلة المانعين للتفسير العلمي:

وقد استدل المانعون للتفسير العلمي للقرآن الكريم بجملة أدلة، أهمها ما يلي:

١- أن التفسير العلمي خروج بالقرآن عن قصده وانحراف به عن هدفه، فهو كتاب هداية وإرشاد، ولم ينزله الله تعالى ليكون مصدراً لجوامع الطب، وضوابط الفلك، ونظريات الهندسة وقوانين الكيمياء.

---

(١) الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن الكريم دوافعها ودفعها، د. محمد حسين الذهبي، ص ٨٣ - ٩١.

٢- أن التفسير العلمي يعرّض القرآن للكلام عن نظرية علميـة قد يظهر خطؤها بعد حين، مما يؤدي إلى التكذيب بالقرآن، ويفتح مجالاً للمغرضين للطعن في القرآن، وهذا يتنافى مع حقيقة قوله تعالى: ﴿لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢].

٣- أن المفسرين المهتمين والمغرمين بهذا الاتجاه حملهم ذلك على التأويلات البعيدة والتكلّف المذموم في حمل كلام الباري عز وجل ما لا يحتمله للتوفيق بين نصّ القرآن والنظرية العلمية، وهذا يتنافى مع الغاية من تفسير الكتاب التي هي بيانه بما نزل به.

٤- ومما يدلّ على أن القرآن ليس من مقاصد إنزاله بيان النظريات العلمية، ما رُوِيَ عن معاذ رضي الله عنه أنه قال:" يا رسول الله ! إن اليهود تغشانا ويكثرون مسألتنا عن الأهلة، فما بال الهلال يبدو دقيقاً ثم يزيد حتى يستوي ويستدير ثم ينقص حتى يعود كما كان. فأنزل الله تعالى هذه الآية:﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩].[١]

الفرع الثاني: القائلون بجواز التفسير العلمي للقرآن:

والذين عُرفوا بتأييد التفسير العلمي للقرآن الكريم

---

(١) انظر: تفسير القرطبي، م ١ ج٢ ص ٣١٨.

جماعة من القدامي والمتأخرين منهم: أبو الفضل المرسي، وعبد الرحمن الكواكبي، ومحمد عبده، وتلميذه الشيخ محمد رشيد رضا، والشيخ عبد الحميد باديس، والشيخ محمد أبو زهرة، والشيخ أحمد صديق الغماري، والشيخ طنطاوي جوهر، وغيرهم[(١)].

أدلة المجوّزين للتفسير العلمي:

وقد استدل المجوزون للتفسير العلمي ببعض نصوص القرآن على ذلك، منها:

١- قوله تعالى:﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [**الأنعام**: ٣٨] فقالوا: ها هو القرآن يصرح بأنه حوى على كل شيء، وما ترك من شيء إلا وبينه تصريحاً أو تلميحاً، وهذا يدخل المسائل العلمية ونظرياتها في موضوعات القرآن وما بّينه.

٢- قوله تعالى:﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [**النحل**: ٨٩] وهذه الآية تؤكد معنى الآية السابقة، وأن القرآن نزل لبيان كل شيء، فشملت العلوم الكونية والنظريات العلمية.

٣- أن القرآن الكريم أشار في مواطن كثيرة إلى ما يتعلق بالمسائل العلمية، ونبّه إلى العلوم الكونية. ومن ذلك

---

(١) انظر: المرجع السابق، ص ٨٦ – ٨٧، تأصيل الإعجاز العلمي في القرآن والسنة، ص، ٦٨ – ٦٩.

مثلاً قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلاً﴾ [الإسراء: ١٢] فهذه الآية تتكلم على علم الفلك ونظريات الحساب.

٤- أن القرآن الكريم دعا في آيات كثيرة إلى النظر في الكون وآياته التي بثها في الآفاق وفي الأنفس.

وقد أجاب المانعون عن هذه الأدلة..

فوجّه الشاطبي الآيات الأولى والثانية فقال:

" فأما الآيات: فالمراد بها عند المفسرين ما يتعلق بحال التكليف والتعبّد، أو المراد بالكتاب في قول: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ اللوح المحفوظ، ولم يذكروا فيها ما يقتضي تضمنه لجميع العلوم النقلية والعقلية." اهـ[(١)].

وأجاب الشيخ الذهبي على الاستدلال الثالث والرابع فقال:

" وإذا كان أرباب هذا الاتجاه العلمي في التفسير يستندون إلى ما تناولته بعض آيات القرآن الكريم من حقائق الكون ومَشاهده، ودعوة الله لهم بالنظر في كتاب الكون وآياته التي بثها في الآفاق وفي أنفسهم... فهم مخطئون ولا شك، وذلك لأن تناول القرآن لحقائق الكون ومشاهده، ودعوته إلى النظر في ملكوت السموات والأرض

---

(١) الموافقات، ج٢ ص ٣٩٠.

وفي أنفسهم؛ لا يراد منه إلاّ رياضة وجدانات الناس وتوجيه عامتهم وخاصتهم إلى مكان العظة والعبرة، ولفتهم إلى آيات قدرة الله ودلائل وحدانيته، من جهة ما لهذه الآيات والمشاهد من روعة في النفس وجلال في القلب، لا من جهة ما لها من دقائق النظريات وضوابط القوانين، فليس القرآن كتاب فلسفة أو طبٍّ أو هندسة."[1].

الفرع الثالث: الاختيار والترجيح:

والحقيقة أنّ هذه المسألة من قضايا القرآن المحتملة، ولذلك لا يُجزم بصحة رأي وبطلان الرأي الآخر، إذ لا يستطيع أحدٌ أن ينكر أن في القرآن إشارات للقضايا العلمية بل في آيات من القرآن تفاصيل عن بعض العلوم: أوليّاتها، وأعراضها، ونهاياتها، ونتائجها.

كما أنه لا يستطيع أحدٌ أن يدّعي أن القرآن إنما أُنزل على النبي محمد صلى الله عليه وسلم ليكون كتاباً علمياً يفصّل كل القضايا العلمية، أو ليكون مرجعاً أساسيّاً للمشتغلين بالعلوم التجريبية التي لا تحتاج في الأصل إلى كتاب يُنَزّل عليهم يدلّهم على مسائل الرياضيات والهندسة والطب والكيمياء والفيزياء وعلوم الأرض والبحار. وقد أودع الله أسرار هذه العلوم في الأرض يمكنهم أن يتعرّفوا عليها ويصلوا إلى حقائقها بالتجربة والنظر والبحث

---

(١) الاتجاهات المنحرفة، د. الذهبي، ص ٩١، باختصار يسير.

المادي، وجعل رب العزة وسائلها متاحة لمن أراد النظر وسعى وبحث، فلم تكن هذه العلوم في الأصل محتاجة أو مضطرة إلى كتاب ينزّله الله تعالى على الناس يدلّهم ويرشدهم إلى هذه العلوم.

ومن هنا نستطيع أن نقول:

يجب أنْ لا يُمنع التفسير العلمي للقرآن الكريم، لوجود إشارات تتضمن مسائل العلوم وقضايا الكون، كما يجب أنْ لا يُتوسّع فيه توسّعاً غير منضبط ولكن على شيء من التورّع والاحتياط، وذلك للآتي:

أولاً: إنّ القرآن الكريم لم يفرّط في شيء مما يصلح الناس وينفعهم، بل دلّهم على كل الخير وأرشدهم إلى كل المنافع والمصالح الدينية والدنيوية على أكمل وجه وأقواه.

وهذا يعني أنه عز وجلّ كما أنزل الكتاب الكريم لهداية البشر إلى دينه ولدعوتهم إلى عبادته والتعرّف عليه؛ أنزله كذلك لهداية البشر إلى ما يصلحهم ويقيم حياتهم على استقامة زمنية ودينية (١)، ولكن !..

ثانياً: المقصد الأصلي من نزول القرآن الكريم هو هداية العالمين وإنذارهم وتبشيرهم بالدين، وربطهم بتلاوة

---

(١) استخدام مصطلح (زمنية) أولى من استخدام مصطلح (مدنية) لأن هذا المصطلح الأخير صار مصطلحاً مقابلاً مقابلة مناهضة ومضاداة للدينية، وأصبح كل مدني غير ديني، أما الزمن فجزء من الدين والمقابلة بينهما مقابلة تنوع لا تضاد، والله أعلم.

الكتاب، والارتباط بالحكمة، والاستقامة على العمل الصالح:

– قال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ ﴾ [الجمعة: ٢].

– وقال تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴾ [الإسراء: ٩].

– وقال تعالى: ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٢].

– وقال تعالى: ﴿ طه ۝١ مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَىٰ ۝٢ إِلاَّ تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴾ [طه: ١ – ٣].

– وقال تعالى: ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾ [الفرقان: ١].

– وقال تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ وَالَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ﴾ [فصلت: ٤٤].

– وقال تعالى: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلاَّ خَسَارًا ﴾ [الإسراء: ٨٢].

– وقال تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَّكَّرُوا ﴾ [الإسراء: ٤١].

– وقال تعالى: ﴿ ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ ﴾ [ص: ١] وقال أيضاً:

﴿إِنْ هُوَ إِلاَّ ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ﴾ [ص: ٨٧].

إلى غير ذلك من الآيات، فالقصد الأصلي من إنزال القرآن الكريم هو الهداية للدين والإنذار والتبشير والتذكرة..

فلم تكن الإشارة إلى حقائق العلوم الكونية وقضايا الطب والهندسة والكيمياء وغيرها من العلوم الأرضية التجريبية؛ من مقاصد القرآن الأصلية، وإنما كان ذلك من مقاصده التبعية، ولذلك..

ثالثاً: لم تكن دلالة القرآن على هذه العلوم دلالة تطابقية، ولم تكن دعوته نصّيّة عبارية ـ في الغالب ـ، وإنما دلّ القرآن عليها دلالات تضمنية أو التزامية على سبيل الإشارة والإيماء والتنبيه، فلم يقطع أحدٌ أنّ في آية من آيات القرآن الكريم تصريحاً بحقيقة علمية، وإنما هي إشارات والتزامات وإيماءات تنبّه إلى الحقائق الكونية ومسائل العلوم التجريبية، وعليه..

رابعاً: فإنّه إذا تعارض تفسيرٌ علميٌّ مع تفسير غيره من قضايا القرآن الأساسية ومقاصده الأصلية؛ فالترجيح للتفسير غير العلمي، والمعروف أن الأصلي يقدّم، وأن المقاصد التابعة خادمة للمقاصد الأصلية، فلو أدّى المقصد التابع إلى خرم المقصد الأصلي وإبطاله؛ بطل التابع وانخرم.

خامساً: وبناءً على هذه النقاط السابقة؛ فلا بدّ من اشتراط بعض ما يضبط هذا النوع من التفسير، ونوجزها فيما يلي:

الضابط الأول: أن يكون المتعرض للتفسير العلمي للقرآن الكريم مؤهّلاً للنظر والبحث في القرآن، من جهة إلمامه بضوابط التفسير، وعلومه، وقضايا الأصول ومسائل الاستدلال، وطرائق الاستنباط، ومسالك النظر والتأمل في نصوص الشارع، وإلاّ فإذا كان غير مؤهّل للنظر والتفسير فلا يجوز له إقحام نفسه وتوريطه فيما لا يعلم، وفيما لا يجوز له، لأنّ غير المؤهل وإن كان ممكناً أن يوافق رأيه الصواب؛ إلاّ أنه لا ينظر بعلم، بل بهوى، إذ أداة النظر أحد أمرين لا ثالث لهما: إمّا العلم وإمّا الهوى، فمن لا يملك العلم نظر بهوى فضلّ وأضل.

الضابط الثاني: أن يكون بالفعل في آيات القرآن المستشهد بها نوع دلالة من الدلالات المعتبرة، إما دلالة مطابقة أو دلالة تضمّن أو دلالة التزام، أو كان طريق هذه الدلالة عبارة النصّ أو إشارة النصّ أو مفهوماً موافقاً أو مخالفاً، أو غير ذلك من الدلالات وطرقها المعروفة لدى أهل النظر والفقه والاجتهاد. فإنْ لم تكن ثمّت دلالة معتبرة لدى أهل العلم بالشريعة؛ فلا يجوز تفسير القرآن علمياً، لأنّ الدعوى لا تصحّ إلاّ لموجب، وموجب دعاوى العلم في

كتاب الله وجود دلالة عليه فيه، فإنْ لم يوجدْ بطلت الدعوى، والتخرّص في كتاب الله لا يجوز بأي حال مهما ساق أصحابه المعاذير، ومهما بدتْ هذه المعاذير مقنعة.

الضابط الثالث: أن يتأكد المتعرض للتفسير العلمي من صحة ما ادعاه وتيقّن أن ما فسّر به القرآن الكريم أصبحت حقيقة علمية قاطعة، لا مجال من بعدُ تعريضها للأنظار، ولا مجال لتبديل حقيقتها بغيرها في زمان ما أو نحو ذلك، لأنّ ذلك يعني أن يُعرَّض كلام الله عز وجل إلى تقلبات الأنظار، وتطورات الأفكار، وتأثيرات الأزمان والأحوال، فيكذَّب القرآن بهذه العلوم من حيث أريد التصديق لها، وهذه مفسدة دينية عظيمة، فمهما قيل من مصالح تظهر للناس من وراء التفسير العلمي للقرآن الكريم فلا تربو على مفسدة الطعن في القرآن، إذ الطعن فيه طعن في الدين كله، والدين كله يُحفظ بترك النفوس كلها وبذل الأموال كلها، فلا يجوز التفسير العلمي والمسألة العلمية المعروضة على آيات القرآن لم تكن بعدُ حقيقة تستحق تعريض القرآن لهذه المفاسد.

على هذه الأصول والضوابط وبرعايتها، يجب أن يقام التفسير العلمي للقرآن الكريم.

المبحث الثالث

الاتجـاه المذهبي

والاتجاه المذهبي ـ كما ذكرنا ـ هو الذي يهتمّ أصحابه بخدمة الأصول التي يقوم عليها مذهبهم، والتدليل لأفكارهم التي اختصوا بها، ولتدعيم ما ذهبوا إليه من آراء وأقوال واعتقادات خالفوا بها غيرهم..

هذا الاتجاه تمثله مجموعة من الفرق والجماعات، نعرض هنا لأهمها من جهة خدمة مذهبهم بالتفسير، وهي: التفسير الصوفي ـ الإشاري ... والتفسير الاعتزالي.. والتفسير الباطني.. والتفسير الشيعي..

المطلب الأول

التفسير الصوفِي الإشاري

يجعل بعض العلماء التفسير الإشاري في أقاويل الصوفية وتآويلهم، حتى عرّفوا التفسير الإشاري بأنه: تأويل القرآن بغير ظاهره لإشارة خفية تظهر لأرباب السلوك والتصوف، يمكن الجمع بينها وبين الظاهر المراد [(١)].

بل بعضهم جعل هذا الاتجاه من التفسير ذات التفسير الباطني، وقد نقل الزرقاني في مناهله عن النسفي أنه قال: «النصوص على ظواهرها، والعدول عنها إلى معانٍ يدَّعيها أهل الباطن إلحاد» [(٢)].

ولكن التفتازانِي فرّق بين تفسير الباطنية والتفسير الإشاري.

ويجعل ابن القيم التفسير الإشاري الأصل الثالث الذي يدور عليه تفسير النّاس، فقال رحمه الله:" وتفسير الناس يدور على ثلاثة أصول: تفسيرٌ على اللفظ، وهو الذي ينحو إليه المتأخرون، وتفسيرٌ على المعنى، وهو الذي يذكره السلف، وتفسيرٌ على الإشارة، وهو الذي ينحو إليه كثيرٌ من الصوفية وغيرهم" (٣).

---

(١) مناهل العرفان، ج٢ ص ٨٦.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، ص ٣٥٧ نقلاً عن ابن القيم ولم يشر إلى المرجع. طبعة مؤسسة الرسالة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

أما ابن تيمية رحمه الله تعالى فإنه يرى التفسير الإشاري نوعاً من القياس الذي يصطلح عليه الفقهاء قياساً، أي أن تكون الدلالة على المعنى على سبيل الإشارة والاعتبار والقياس، شريطة أن يكون المعنى في نفسه حقّاً وصحيحاً، وعليه دلالة من الكتاب والسنة، ولكن يكون المعنى مراداً لا باللفظ وإنما بالاعتبار والقياس.

قال رحمه الله: " .. أن يجعل ذلك من باب الاعتبار والقياس، لا من باب دلالة اللفظ، فهذا من نوع القياس، فالذي يسميه الفقهاء قياساً هو الذي تسميه الصوفية إشارة، وهذا ينقسم إلى صحيح وباطل كانقسام القياس إلى ذلك" اهـ[1].

شروط صحة وقبول التفسير الإشاري:

اشترط العلماء لصحة وقبول التفسير الإشاري شروطاً ووضعوا له ضوابط تحكمه وتصححه، هذه الشروط هي:

١- أن لا يكون منافياً ومناقضاً لظاهر القرآن الكريم.

٢- أن لا يُدَّعَى أنه المراد وحده دون الظاهر.

٣- أن لا يكون تأويلاً بعيداً سخيفاً

٤- ألاّ يكون له معارض شرعي أو عقلي.

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية، ج١٣ ص ٢٤١ - ٢٤٢.

٥- أن يكون له شاهد شرعي يؤيّده.[(١)]

وابن القيم رحمه الله اشترط أربعة شروط لصحة وقبول التفسير الإشاري، وهي:

١- ألاّ يناقض معنى الآية.

٢- أن يكون معنى صحيحاً في نفسه.

٣- أن يكون في اللفظ إشعار به.

٤- أن يكون بينه وبين معنى الآية ارتباط وتلازم.

قال:" فإذا اجتمعت هذه الأمور الأربعة كان استنباطاً حسناً"[(٢)].

وهذه الشروط كلها مكملة لبعضها مكتملة ببعضها، غير أن الشروط التي ذكرها ابن القيم رحمه الله فيها الكفاية والغَنَاء، إذ هي جامعة ومستوعبة لما ذُكرت من شروط، ولو استوفى التفسير الإشاري وكل تفسير ما ذكره ابن القيم من شروط؛ لصحّ وقُبل.

غير أن ابن تيمية رحمه الله حصر شروط صحة التفسير الإشاري في شرطين اثنين لا غير، هما:

١- أن يكون المعنى المذكور في نفسه حقّاً وصحيحاً.

---

(١) انظر: التفسير والمفسّرون، للذهبي، ج٢ ص ٣٦٢ - ٣٦٣، مناهل العرفان في علوم القرآن، للزرقاني، ج٢ ص ٨٩ - ٩٠، مباحث في علوم القرآن مناع القطان، ص ٣٥٧ - ٣٥٨.

(٢) مباحث في علوم القرآن نفسه، ص ٣٥٧ - ٣٥٨.

٢- أن يكون عليه دلالة من الكتاب والسنة[(١)].

وفي الأصل صحة المعنى لا تُضبط إلاّ بدلالة الكتاب والسنة عليه، وعلى هذا فشرط صحة التفسير الإشاري عند ابن تيمية واحدٌ وهو صحة المعنى المذكور في نفسه.

وعلى ما سبق من شروط فإذا جاء التفسير الإشاري أو غيره من غير استيفاء لها؛ رُدَّ ولم يُقبل، وإذا جاء مستوفياً لما ذُكر من شروط صحّ وقُبل، ومن ذلك مثلاً:

(١) نماذج من التفسير الإشاري المردود:

أ- تفسير من فسّر من الصوفية قول الله تعالى:﴿ **مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ** ﴾ [البقرة: ٢٥٥] فقال:" معناه: ﴿ **مَن ذل** ﴾ مِن الذُّلِّ ﴿ **ذِي** ﴾ إشارة إلى النفس ﴿ **يَشْفَ** ﴾ من الشفاء ﴿ **ع** ﴾ أمر من الوعي"[(٢)].

ب- تفسير من فسّر منهم قوله تعالى:﴿ **وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ** ﴾ [العنكبوت: ٦٩] فجعل لام التوكيد في ﴿ **لَمَعَ** ﴾ غير ذلك حيث جعل ﴿ **لَمَعَ** ﴾ كله فعلاً ماضياً بمعنى أضاء، وجعل ﴿ **الْمُحْسِنِينَ** ﴾ مفعولاً للمع[(٣)].

ج- تفسير من فسّر قوله تعالى:﴿ **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا**

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى، ج١٣ ص ٢٤٠ - ٢٤١.

(٢) التفسير والمفسرون، ج٢ ص ٣٦٣، نقلاً عن: الإتقان للسيوطي، ج٢ ص ١٨٤.

(٣) مناهل العرفان، ج٢ ص ٨٩، والتفسير والمفسرون نفسه، عن: مبادئ التفسير للخضري، ص٩.

بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧] بأن البقرة هي النفس. لأنه منافٍ لظاهر الآية، ولا يعنيه اللفظ بحال.[1]

د- تفسير من فسّر قوله تعالى: ﴿اذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾ [طه: ٢٤] بأن فرعون هو القلب، كذلك مناف للظاهر، وغير مراد باللفظ بحال.[2]

قال د. الذهبي رحمه الله معلقاً على هذه التفاسير الإشارية الخارجة عن شروط القبول:" هذا التفسير وأمثاله إلحاد في آيات الله، والله تعالى يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا﴾ [فصلت: ٤٠]"[3].

(٢) نماذج من التفسير الإشاري المقبول:

تفسير قوله تعالى:﴿لا يَمَسُّهُ إِلاَّ الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩] فقال: إنه اللوح المحفوظ أو المصحف، وكما أن اللوح المحفوظ الذي كتب فيه حروف القرآن لا يمسه إلاّ بدن طاهر، فمعاني القرآن لا يذوقها إلاّ القلوب الطاهرة، وهي قلوب المتقين.

فهذا المعنى صحيح معتبر في نفسه، وهو مروي عن طائفة من السلف، ويشهد له الكتاب بالصحة، فقد قال تعالى:﴿الم ﴿١﴾ ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١، ٢]

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية، ج١٣ ص ٢٤١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) التفسير والمفسرون، ج٢ ص ٣٦٣.

وقال تعالى: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٨] وقال تعالى: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة: ١٦] وأمثال ذلك.(١) فكلها دالة على أن الهداية أولى بها المتقون، وكأنها تخصّهم، فمن أراد الهدى حصّل التقوى ليكون من المهتدين. والله أعلم.

أهم مفسّري وكتب التفسير الإشاري:

أهم كتب التفسير الإشاري ستة: تفسير جعفر الصادق، تفسير أبي عبد الرحمن السلمي، تفسير النيسابوري، وتفسير التُستَريّ، وتفسير الآلوسي، وتفسير محي الدين بن عربِيّ.

١- تفسير جعفر الصادق:

هذا التفسير من التفاسير الأولى في هذا النوع الإشاري، الذي نهج منهج التفسير الصوفي، وكان اسم تفسيره: حقائق التفسير القرآني. وقيل: إنه استلّه من تفسير أبي عبد الرحمن السلمي (حقائق التفسير).(٢) .

---

(١) راجع: مجموع الفتاوى لابن تيمية، ج١٣ ص ٢٤٢.

(٢) انظر: كتابا الصادق: حقائق التفسير القرآني، ومصباح الشريعة، إشراف د. علي زيعور.

وهنا إشكال، وهو أن جعفر الصّادق متقدّم على السّلمي، فكيف يكون استلّ تفسيره من السلمي، والمشهور أن السلمي هو الذي يروي عن الصادق كثيراً من المعاني، واتُهم أن عامة ما ينقله عن الصادق كذب ونقول ضعيفة، راجع: منهاج السنّة لابن تيمية، ج٤ ص ١٥٥، ومجموع الفتاوى لابن تيمية أيضاً ج١٣ ص ٢٤٣، والتفسير والمفسرون، ج٢ ص ٣٧٠.

وقد حُكيَ عن جعفر الصادق أنه قال:" كتاب الله على أربعة أشياء: العبارة، والإشارة، واللطائف، والحقائق. فالعبارة للعوام، والإشارة للخواص، واللطائف للأولياء، والحقائق للأنبياء" [(١)].

أمثلة من تفسيره الإشاري:

(١) في تفسيره للبسملة قال:" بسم" الباء بقاؤه، والسين أسماؤه، والميم ملكه، فإيمان المؤمن ذكره ببقائه، وخدمة المريد ذكره بأسمائه، والعارف فناؤه عن المملكة بالمالك بها.

وقال: ﴿بسم﴾ ثلاثة أحرف: باء وسين وميم، فالباء باب النبوة، والسين سر النبوة الذي أسرّ النبي به إلى خواص أمته، والميم مملكة الدين الذي يعمّ الأبيض والأسود. [(٢)].

(٢) وفي تفسير قوله تعالى:﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٢٥] قال:" البيت ها هنا محمدٌ، فمن آمن به وصدّق برسالته؛ دخل في ميادين الأمن والأمان. ﴿مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ﴾ مقام القبلة، جعل قلبك مقام المعرفة، ولسانك مقام الشهادة، وبدنك مقام الطاعة، فمن حفظها فإنه مستجاب الدعاء البتة." [(٣)].

(٣) وفي تفسير قوله تعالى:﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ﴾

---

(١) المرجع السابق، ص ٨٩.

(٢) حقائق التفسير القرآني، للصادق، ص ٩١ .

(٣) المرجع السابق، ص ٩٣.

[البقرة: ١٥٨] قال: "الصفا: الروح لصفائها عن درن المخالفات، والمروة: النفس لاستعمالها المروة في القيام بخدمة سيدها." [1].

٢- تفسير السُلمي:

والسلمي هو: أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن موسى الأزدي السلمي ولد سنة ٣٣٠ من الهجرة النبوية، كان من كبار شيوخ الصوفية العلماء بل كان شيخ الصوفية وعالمهم بخراسان، وكان على جانب كبير من العلم بالحديث وقد قيل عنه: حدّث أكثر من أربعين سنة إملاءً وقراءة، ومن تلاميذه: الحاكم أبو عبد الله، والقشيري، مات رحمه الله في سنة ٤١٢ هجرية.

أما كتابه في التفسير الإشاري فهو المعروف بـ (حقائق التفسير)، ولعله سمّاه حقائق التفسير باعتبار أنه جمع فيه أقوال المتصوفة، وهم في نظره (أهل الحقيقة) كما اصطلح عليهم بذلك في مقدمة تفسيره.

منهجه فِي كتابه (حقائق التفسير):

اتسم منهجه في التفسير بما يلي:

١- أنه اختصر في التفسير على أقوال من سماهم بأهل الحقيقة.

---

(١) المرجع نفسه، ص ٩٤.

٢- أنه لا يتعرّض لكل الآيات القرآنية ولكنه اقتصر على الآيات التي فيها إشارات.

٣- أن أكثر تفسيره يعتمد فيه على أقوال أهل الحقيقة ـ كما سمّاهم ـ، لا يزيد على النقل عنهم والرواية لهم وجمع ذلك وترتيبه حسب السور والآيات.

٤- أن أكثر من نقل عنه من هؤلاء هم: جعفر بن محمد الصادق، وابن عطاء الله السكندري، والجنيد، والفضيل بن عياض، وسهل بن عبد الله التستري.

٥- لم يهتمّ بأي حال بتفسير الظواهر القرآنية، وإنما اكتفى بالتفسير الإشاري، لا لأنه لا يرى صواب التفسير الظاهري للألفاظ؛ وإنما لأنه رأى أن كل التفاسير التي عرفها اشتغل أصحابها بتفسير الظاهر لألفاظ القرآن، ولذلك أحب أن يضمّ إلى هذه التفاسير تفسيراً جامعاً لأقوال أهل الإشارة.

قال في مقدمة تفسيره: ((لَمَّا رأيت المتوسّمين بالعلوم الظواهر سبقوا في أنواع فرائد القرآن من قراءات، وتفاسير، ومشكلات، وأحكام، وإعراب، ولغة، ومجمل، ومفسّر، وناسخ، ومنسوخ، ولم يشتغل أحدٌ منهم بجمع فهم خطابه على لسان الحقيقة إلاّ آيات متفرقة نُسبت إلى أبي العباس بن عطاء، وآيات ذكر أنها عن جعفر بن محمد على غير ترتيب، وكنت قد سمعت منهم في ذلك حروفاً

استحسنتها، أحببت أن أضمّ ذلك إلى مقالتهم، وأضمّ أقوال مشايخ أهل الحقيقة إلى ذلك، وأرتبه على السور حسب وسعي وطاقتي، واستخرت الله في جمع شيء من ذلك، واستعنت به في ذلك وفي جميع أموري، وهو حسبي ونعم المعين)) اهـ [1].

وقد صنّف شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله نُقُولَ السلمي في تفسيره (حقائق التفسير) إلى ثلاثة أنواع قال عنها:

«وكتاب حقائق التفسير لأبي عبد الرحمن السلمي يتضمّن ثلاثة أنواع:

أحدها: نقول ضعيفة عمن نقلت عنه مثل أكثر ما نقله عن جعفر الصادق، فإن أكثره باطل عنه، وعامتها فيه من موقوف أبي عبد الرحمن، وقد تكلّم أهل المعرفة في نفس رواية أبي عبد الرحمن، حتى كان البيهقي إذا حدث عنه يقول: حدثنا من أصل سماعه.

والثاني: أن يكون المنقول صحيحاً، لكن الناقل أخطأ فيما قال.

والثالث: نقول صحيحة عن قائل مصيب» [2].

---

(١) التفسير والمفسرون، ج٢ ص ٣٦٩، عن مقدمة تفسير السلمي حقائق التفسير، ص ١ - ٢.

(٢) مجموع الفتاوى، ج١٣ ص ٢٤٣. ولابن تيمية كلام في منهاج السنة (١٥٥/٤) عن نقول أبي عبد الله السلمي عن جعفر الصادق قال فيه: " وما يُنقل في حقائق السلمي عن جعفر الصادق عامته كذب على جعفر، كما قد كذب عليه في غير ذلك " اهـ.

نماذج من تفسيره الإشاري:

١- في سورة النساء فسّر قوله تعالى :﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [النساء: ٦٦] فقال:" قال محمد بن الفضل: ﴿ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ﴾ بمخالفة هواها ﴿ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم ﴾ أي أخرجوا حب الدنيا من قلوبكم ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ في العدد، كثير في المعاني، وهم أهل التوفيق والولايات الصادقة" (١) .

٢- في سورة الرعد فسّر قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْهَاراً ﴾ [الرعد: ٣] فقال: يقول بعضهم: هو الذي بسط الأرض وجعل فيها أوتاداً من أوليائه، وسادة من عبيده، فإليهم الملجأ، وبهم النجاة، فمن ضرب في الأرض يقصدهم فاز ونجا، ومن كان بغيته لغيرهم خاب وخسر." (٢) .

٣- تفسير النيسابوري:

تفسير النيسابوري يمتاز بسهولة عبارته وبتحقيق ما يحتاج إلى تحقيق، مع قلة الحشو والفضلات، وأصله اختصار لتفسير الفخر الرازي بشيء من التهذيب.

ومنهجه في التفسير:

أنه التزم بأمرين مرتبين:

---

(١) حقائق التفسير ص ٤٩، نقله في التفسير والمفسرون، ج٢ ص ٣٧١.

(٢) حقائق التفسير، للسلمي، ص ١٣٨، نقله عنه في التفسير والمفسرون ج٢ ص ٣٧١ – ٣٧٢ .

الأمر الأول: الكلام على القراءات والأوفق منها ترجيحاً بينها في أول مرحلة من مراحل تفسيره..

الأمر الثاني: الكلام على التأويل الإشاري في المرحلة الثانية أوالأخيرة من مراحل تفسيره، وذلك بعد أن يوفّي الكلام على ظاهر معنى الآية أو الآيات، بعد ذلك يقول: قال أهل الإشارة، أو يقول: التأويل، ثم يسوق المعنى الإشاري لتلك الآية أو الآيات..

أمثلة من التفسير الإشاري للنيسابوري:

١- قال بعد التفسير الظاهر لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ قال: (التأويل: ذبح البقرة إشارة إلى ذبح النفس البهيمية، فإن في ذبحها حياة القلب الروحاني، وهو الجهاد الأكبر: موتوا قبل أنْ تموتوا).

اقتلوني يا ثقاتي	إنّ في قتلي حياتي
وحياتي في مماتي	ومماتي في حياتِي

مت بالإرادة تَحْيَى بالطبيعة، وقال بعضهم: مت بالطبيعة تَحْيَى بالحقيقة...الخ.

٢- قال في تفسير قوله تعالى:﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ [البقرة: ١١٤] قال:" التأويل: مساجد الله التي يُذكر فيها اسمه عن أهل النظر، النفس، والقلب،

والروح، والسر، والخفي وهو سر السر، وذكر كل مسجد منها مناسب لذلك المسجد، فذكر مسجد النفس: الطاعاتُ والعباداتُ، ومنع الذكر فيه بترك الحسنات وملازمة السيئات. وذكر مسجد القلب: التوحيدُ والمعرفةُ، ومنع الذكر فيه بالتمسك بالشبهات، والتعلق بالشهوات، فإن القلوب المعلقة بالشهوات عقولها عنّي محجوبة. وذكر مسجد الروح بالشوق والمحبة، ومنع الذكر فيه بالحظوظ والمسكنات. وذكر مسجد السر: المراقبةُ والشهودُ، ومنع الذكر فيه بالركون إلى الكرامات. وذكر مسجد الخفي، وهو سر السر، وبذل الوجود، وترك الموجود، ومنع الذكر فيه بالالتفات إلى المشاهدات والمكاشفات... الى آخر ما قال .." [(١)].

٤- تفسير التستَري:

صاحبه: أبو محمد سهل بن عبد الله التُستَري توفي سنة ٣٨٣هـ..

تفسيره هذا ما غطَّى السور القرآنية ولم يغطِّ الآيات كلها..

منهجه يتلخص في:

---

(١) مناهل العرفان، ج٢ ص ٩٢؟.

١- التفسير بالظاهر، موافقاً بذلك أهل الظاهر..

٢- سلوك مسلك الصوفية في التفسير بالاعتماد على الإشارات مع موافقته لأهل الظاهر.

أمثلة من التفسير الإشاري للتستَري:

قال في تفسير البسملة: (الباء) بهاء الله عز وجل، و(السين) سناء الله عز وجل، و(الميم) مجد الله عزوجل، و(الله) هو الاسم الأعظم الذي حوى الأسماء كلها، وبين الألف واللام منه حرف مكْني غيب إلى غيب، وسرٌّ إلى سرٍّ إلى سرٍّ، وحقيقة من حقيقة إلى حقيقة، لا ينال فهمه إلاّ الطاهر من الأدناس، الآخذ من الحلال قوماً ضرورة الإيمان.. و(الرحمن) اسمٌ فيه خاصةٌ من الحرف المَكْني بين الألف واللام. و(الرحيم) هو العاطف على عباده بالرزق في الفرع، والابتداء في الأصل، رحمة لسابق علمه القديم.. قال أبو بكر: أي بنسيم رَوْح الله اخترع من ملكه ما شاء رحمة لأنه رحيم. وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: الرحمن الرحيم اسمان رقيقان أحدهما أرقّ من الآخر، فنفى الله بهما القنوط عن المؤمنين من عباده.." [١].

(١) مناهل العرفان، ج٢ ص ٩٤.

٥- تفسير الآلوسي:

وهو المسمى بـ (روح المعاني) وهو مطبوع متداول، ومؤلفه: العلامة شهاب الدين السيد محمد الآلوسي البغدادي توفي سنة١٢٧٠.

وروح المعاني من التفاسير المهمة والمراجع التفسيرية المفيدة سعةً وجمعاً، ولولا ما فيه من التجاوز بسبب الإشارات التي اعتمدها لكان من أقوى التفاسير وأنفعها.

ومنهجه في التفسير يتلخص في:

أ- تفسير الآية أو الآيات اعتماداً - في أول الأمر - على أقوال السلف ونقولهم ورواياتهم..

ب- إيراد آراء الخلف والمتأخرين وأقوالهم المفيدة المقبولة بجانب روايات السلف.

ج- الترجيح بين المعاني بعد إرجاع ألفاظها إلى أصولها الوضعية وتحليل تلك الألفاظ والمعاني.

د- الجمع والتأليف بين ما يُفهم بطريق العبارة وما يُفهم بطريق الإشارة..

أمثلة من التفسير الإشاري للآلوسي:

١- تفسيره لقوله تعالى:﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾ [البقرة: ٥٥] قال:" ومن مقام الإشارة في الآيات: وإذ قلتم يا موسى القلب، لن

نؤمن الإيمان الحقيقي حتى نصل إلى مقام المشاهدة والعيان، فأخذتكم صاعقة الموت الذي هو الفناء في التجلِّي الذاتي، وأنتم تراقبون أو تشاهدون.. الخ.."

٢- وفي تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٦٣] قال:" وإذ أخذنا ميثاقكم المأخوذ بدلائل العقل، بتوحيد الأفعال والصفات، ورفعنا فوقكم طور الدماغ، للتمكن من فهم المعاني وقبولها، أو أشار سبحانه بالطور إلى موسى القلب، وبرفعه إلى عُلُوِّه واستيلائه في جو الإرشاد والشرائع لكي تتقوا الشرك والجهل والفسق... الخ..".

٦- تفسير ابن عربي:

● صاحبه هو: محي الدين بن عربي الحاتمي الصوفي، وليس هو ابن العربي المالكي الفقيه، فهذا محي الدين بن عربي، وذاك أبو بكر بن العربي، توفي سنة ٦٣٨ هـ بدمشق.

● طبع تفسيره في الطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٢٨٧، في جزأين، ثم بعد حين أصدر الأزهر بالقاهرة قراراً بمنع تداوله.(١)

---

(١) راجع هامش: مناهل العرفان، ج٢ ص ٩٥.

من تفسيره الإشاري:

١- تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ هي النفس الحيوانية، وذبحها قمعُ هواها الذي هو حياتها ومنبعها من الأفعال الخاصة بها، بشفرة سكين الرياضة.

٢- تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١] إلى قوله﴿ وَذِكْرَىٰ لِلْعَابِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٤].

قال: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ﴾ أي سخرنا لسليمان العقل العملي، والمتمكن على عرش النفس في الصدر، ريح الهوى ﴿عَاصِفَةً﴾ في هبوطها، (تجري بأمره) مطيعة له (إلى الأرض) أرض البدن المتدرب بالطاعة والأدب...الخ..[(١)].

من كل هذا يتضح أن التفسير الإشاري هو الاتجاه الصوفي في التفسير الذي يقدّمه الصوفية على ما سواها من أنواع واتجاهات التفسير. ويمتاز - كما رأينا من الشواهد والأمثلة - بالبعد عن الظاهر بلا رابط ولا دليل يظهر إلاّ المعاني الخفية التي لا يمكن ادعاء عموم فهمها للمكلفين، وهذا يجعل التفسير الإشاري مستبعد القبول، إذ الشريعة لَمَّا أُنزلت للتكليف، كانت لغتها مفهومة، وقَصَدَ الشارع إلى فهمها لكل مكلف.

---

(١) مناهل العرفان، ج٢ ص ٩٦.

المطلب الثاني

التفسير الاعتزالي

وممن اتجه نحو التأييد المذهبي بآيات القرآن، والتأصيل القرآني للأصول الفكرية، بالبحث عن مؤيدات من معاني القرآن الكريم؛ المعتزلة، فإنهم سلكوا في تفسير القرآن الكريم مسلك المستفيد لمذهبه منه، الساعي لإيجاد الدليل والحجة على أصله العقدي والفكري، فسيّسوا القرآن لخدمة فكرهم ومذهبهم بكل الوسائل والطرق.

ومن المعروف أن المذهب الاعتزالي يقوم على أصول وعقائد.

أما الأصول فهي الخمسة التي عُرف بها المعتزلة وهي: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذه الأصول الخمسة لا يكون أحدٌ معتزلياً إلاّ بالإقرار بها والإجماع عليها.

أما العقائد، فهي عقائد متفرقة لا يجمعون على جميعها، ولكن أصولهم الخمسة تفرعت بفرقهم إلى القول بها واعتمادها، من عدم رؤية المؤمن لله تعالى في الجنة يوم القيامة، ومن نفي صفات الله تعالى، وخلق الأفعال، وفعل الأصلح، وخلق القرآن، وغيرها من عقائد المعتزلة.

فهم في تفاسيرهم للقرآن الكريم أرادوا أن يجدوا

مستنداً من الشرع لهذه الأصول والأفكار والعقائد، وبما يُعلم أن القرآن حمّال وجوه؛ فإنهم لجأوا إليه يبحثون عن أدلة أصولهم وعقائدهم بين آياته، كما أنهم يسعون للتوفيق بين آيات الكتاب وبين أصول مذهبهم وعقائدهم، ((فصنفوا تفاسير على أصول مذهبهم، مثل تفسير عبد الرحمن بن كيسان الأصمّ شيخ إبراهيم بن إسماعيل بن علية الذي كان يناظر الشافعي، ومثل كتاب أبي عليّ الجبائي، والتفسير الكبير للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني، وتفسير علي بن عيسى الرماني، والكشاف لأبي القاسم الزمخشري)) [(١)] ينتصرون فيها لأصولهم، ويبحثون فيها عن مستندٍ لمذهبهم وأدلة لعقائدهم.

أقوال العلماء في تفسيرهم:

قال عنهم وعن تفسيرهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بعد أن ذكر أصولهم وتفاسيرهم: ((هؤلاء اعتقدوا رأياً ثمّ حملوا ألفاظ القرآن عليه، وليس لهم سلفٌ من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين لا في رأيهم ولا في تفسيرهم، وما من تفسير من تفاسيرهم الباطلة إلاّ وبطلانه يظهر من وجوه كثيرة، وذلك من

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية، ج١٣ ص ٣٥٧. ولا يوجد الآن من هذه التفاسير ولا يعرف إلاّ تفسير (تنزيه القرآن من المطاعن) للقاضي عبد الجبار الهمداني، و(الكشاف) للزمخشري.

جهتين: تارة من العلم بفساد قولهم، وتارة من العلم بفساد ما فسّروا به القرآن، إما دليلاً على قولهم، أو جواباً على المعارض لهم))[1] .

وقال أبو محمد بن قتيبة رحمه الله على تفسيرهم ((وفسّروا ـ أي المعتزلة ـ القرآن بأعجب تفسير، يريدون أن يردّوه إلى مذهبهم، وحملوا التأويل على نحلهم..))[2] .

ويقول ابن القيم رحمه الله عنهم وعن تفسيرهم ومنهجهم فيه: ((.. استعملوا قياساتهم الفاسدة وآراءهم الباطلة وشبههم الداحضة في ردّ النصوص الصحيحة الصريحة، فردّوا لأجلها ألفاظ النصوص التي وجدوا السبيل إلى تكذيب رواتها وتخطئتهم[3] ، ومعاني النصوص التي لم يجدوا إلى ردّ ألفاظها سبيلاً، فقابلوا النوع الأول ـ أي السنن والأحاديث ـ بالتكذيب، والنوع الثاني ـ أي نصوص القرآن الكريم ـ بالتحريف والتأويل، فأنكروا لذلك رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة، وأنكروا كلامه وتكليمه لعباده، وأنكروا مباينته للعالم، واستواءه على عرشه، وعلوه على المخلوقات، وعموم قدرته على كل شيء، بل أخرجوا أفعال عباده من الملائكة والأنبياء والجنّ والإنس عن تعلق

---

(١) مجموع الفتاوى، ج١٣ ص ٣٥٨، ومقدمة في أصول التفسير، ص ٣٥.

(٢) راجع: تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة الدينوري، ص ٦١ ـ ٦٣.

(٣) أي نصوص السنة الشريفة.

قدرته ومشيئته وتكوينه لها ،ونفوا لأجلها حقائق ما أخبر به عن نفسه وأخبر به رسوله من صفات كماله ونعوت جلاله، وحرّفوا لأجلها النصوص عن مواضعها، وأخرجوها عن معانيها وحقائقها بالرأي المجرد الذي حقيقته أنه ذبالة الأذهان، ونخالة الأفكار، وعفارة الآراء، ووساوس الصدور، فملأوا به الأوراق سواداً، والقلوب شكوكاً، والعالم فساداً، وكل من له مسكة من عقل يعلم أن فساد العالم وخرابه إنما نشأ من تقديم الرأي على الوحي، والهوى على العقل..)) [1].

مميّزات التفسير الاعتزالي:

ومما يميّز هذا الاتجاه الاعتزالي في تفسير القرآن الكريم، أنّ عملهم في التفسير قام على أمور عدة، أهمها:

١- الاعتماد على العقل في التفسير، وتقديم مؤداه على الشرع، وبذل المجهود لتعظيم أمره.

٢- التركيز على الآيات التي تخدم مذهبهم، والآيات التي تدل على أصول فكرهم.

٣- اللجوء إلى اللغة والتصريف إنْ لم يسعفهم المعنى.

٤- اللجوء إلى صرف الظواهر عند تعارضها مع أصولهم.

٥- اللجوء إلى اعتماد الظواهر مطلقاً وإنْ كرّستْ العقائد

---

(١) أعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية، ج١ ص ٦٨.

الباطلة، على عكس ما سبق.

٦- التـخـيّـر بين القـراءات الشـاذة والمتـواترة لخـدمـة أفكارهم.. وغير ذلك مما يظهر من مسلكهم واتجاههم.

ويمكن التمثيل لبعض سلوكهم التفسيري بما يؤكد هذه الأمور الستّة، وذلك من خلال المسائل الآتية:

المسألة الأولى: الاعتماد على العقل وبذل الجهد لتعظيم أمره:

فإنهم لتحقيق هذا الغرض الاعتزالي عملوا من جهتين.

الجهة الأولى: تعظيم أمر العقل بتفسير بعض الآيات وحمل بعض الألفاظ على مالا يحتمل وما لم يستعمل لاحقيقة ولا مجازاً، ليسهل من بعدُ إقناع من يشك في صحة دعواهم بتقدّم العقل ومقامه الأعلى من الشرع.

ومن ذلك: تفسيرهم للفظ (الرسول) في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً﴾ [الإسراء: ١٥] فقالوا: المراد بالرسول هنا: العقل، لأن مقتضى الآية أنّ من ليس بذي عقل فإنه لا يعذب، كالمجنون[١].

الجهة الثانية: الاستغناء عن النص القرآني الصريح اعتماداً على العقل وتقديماً له عليه:

فقد عمل المعتزلة بذلك تعظيماً لأمر العقل، يبالغون في تقديمه على النصّ، ويطرحون ما أوصل نصّ الشرع إذا

---

(١) انظر: أصول الفقه الإسلامي، د. حسن محمد مقبولي الأهدل، ص ١٨٦.

وُجد معنى عقلي مقابل، بل ربما ردّوا نصوص الشرع في مقابل المؤدَّى العقلي.

فالهشامية[1] منهم أكثروا من هذا الباب يخالفون القرآن بعقولهم فقالوا:

(١) إن الله تعالى لا يؤلف بين قلوب المؤمنين، بل هم المؤتلفون باختيارهم، مع ان الله تعالى قال في ذلك صراحة: ﴿مَّا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ﴾ [**الأنفال**: ٦٣].

(٢) وقولهم: إن الله لا يحبب الإيمان إلى المؤمنين ولا يزينه في قلوبهم، مع أنه تعالى صرح بذلك فقال: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [**الحجرات**: ٧].

(٣) وقولهم: إن الله لا يطبع ولا يختم ولا يسدّ ولا يجعل شيئاً من ذلك في القلوب، مع أنه عز وجل يصرح بكل ذلك فيقول في الختم: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾ [**البقرة**: ٧] ويقول في الطبع: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلا يُؤْمِنُونَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ [**النساء**: ١٥٥] وقال: ﴿أُوْلَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ﴾ [**محمد**: ١٦] وقال: ﴿أُوْلَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ [**النحل**: ١٠٨].

(٤) وقولهم: إن الله تعالى لم يخلق الكافر، لأن الكافر:

---

(١) هم أصحاب هشام بن عمرو الفُوَطي، من فرق المعتزلة التي بالغت في القدر، وهم ممن أنكروا أن الجنة والنار مخلوقتان، وغير ذلك من البدع التي وقعوا فيها، راجع: الملل والنحل، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، طبعة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م، جـ١ ص ٧٢ وما بعدها.

كفر بنفسه، والله تعالى لا يخلق الكفر، مع أن الله تعالى صرح بذلك فقال: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [التغابن: ٢] (١).

المسألة الثانية: التركيز على الآيات التي تخدم مذهبهم وأصولهم:

وحتى يدعموا أصول مذهبهم وأفكارهم الخاصّة انتهجوا في التفسير منهج التركيز على الآيات التي تخدم هذه الأفكار والأصول، وهو الذي كان من أمر القاضي عبد الجبار الهمذاني في كتابه" تنْزيه القرآن عن المطاعن"، حيث لم يفسّر القرآن كله، بل اكتفى بالآيات التي تدلّ على أصولهم، أو الآيات التي خالفهم فيها غيرهم، أو التي استدل بها المخالفون على نقض أصولهم.

المسألة الثالثة: اللجوء إلى اللغة والتصريف إنْ لم يسعفهم المعنى:

ومن ذلك: أن من أصولهم وجوب الصلاح والأصلح على الله تعالى، فلما وجدوا آية تنقض هذا الأصل وتهدمه لجأوا إلى اللغة ليصرفوا معناه إلى غير ما يناقض أصلهم، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٣١] وهذا الظاهر لا يتفق مع أصلهم في وجوب الصلاح والأصلح على الله، فصرفوا لفظ (جَعَل) إلى غير معنى الخلق والفعل، فيفسّر أبو علي الجبائي جعل بأن

---

(١) راجع كل هذا في: الملل والنحل للشهرستاني، ج١ ص ٧٢ وما بعدها.

المراد به بيّن لا خلق، واستدل بقول الشاعر:

جعلنا لهم نهج الطريق فأصبحوا

على ثبت من أمرهم حين يمّموا

فيكون معنى الآية: إن الله سبحانه بيّن لكل نبي عدوه حتى يأخذ حذره منه [(١)].

ولكنهم لما وجدوا اللفظ ذاته يخدم مذهبهم بخلق القرآن فسّروه بالمعنى الذي صرفوه عنه هناك، فقد اعتمدوا على قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣] للقول بخلق القرآن، ففسروا الجعل هنا بالخلق والفعل.

وقد أوضح العلماء أنّ (جعل) إذا كان بمعنى (خلق) يتعدّى إلى مفعول واحد، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا﴾ [الأنبياء: ٣٢] أما إذا تعدّى إلى مفعولين فلم يكن بمعنى (خلق)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلاً﴾ [النحل: ٩١]، وقوله تعالى: ﴿وَلا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لأَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٤]]، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، ونظائره كثيرة، فكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [(٢)].

---

(١) راجع: التفسير والمفسرون، للذهبي، ج١ ص ٣٧٦ ـ ٣٧٧، عن: تفسير الرازي ج٦ ص ٤٧١.

(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية، أبو جعفر الطحاوي، خرج أحاديثها محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة الدعوة الإسلامية شباب الأزهر ، ص ١٢٦.

المسألة الرابعة: اللجوء إلى صرف الظواهر إذا خالفت أصولهم:

وقد يلجأون عند تعارض الآيات مع أصول مذهبهم إلى صرف ظواهرها حتى يتوافق الظاهر مع أصلهم.

ومن ذلك:

(١) صرفهم لظاهر قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة] فقالوا: إلى ليس المراد به حرف الجر الدال على الغاية أو الحدّ، وإنما المراد به مفرد آلاء التي بمعنى النعمة.. وقالوا: وليس المراد بقوله ﴿نَاظِرَةٌ﴾ النظر والرؤية، وإنما المراد بها الانتظار، فيكون المعنى: وجوهٌ يومئذ ناضرة منتظرة نعمة ربها. فصرفوا الظاهر المتبادر إلى غيره حتى لا يعارض القرآن أصلاً من أصولهم ومذهبهم، وهو عدم رؤية المؤمن لله تعالى في الجنة، فالظاهر مع رؤيته تعالى، فكان لا بدّ أن يُصرف عن ظاهره حتى لا يهدم أصلهم.

(٢) وكذلك ما فعله بعض فرقهم في التعلّق ببعض عقائد النصارى في المسيح عليه السلام حيث جعلوا له بعض صفات الله عز وجل، ولمّا كانت ظواهر القرآن لا تدعم هذه العقائد؛ لجؤوا إلى صرفها إلى ما يؤيد تلك العقائد الباطلة، ففسروا بعض الآيات على ضوء عقائدهم. ومن ذلك: أن الخابطية والحدّثية[١] ابتدعوا أحكاماً

---

(١) هم أتباع أحمد بن خابط، والفضل الحدّثي، كانا من أصحاب النظّام وطالعا كتب الفلاسفة ولهما كفريات كثيرة وبدع ضالة قبيحة حاولا ضمها إلى مذهب النظّام، وهو منها براء.

إلهية في المسيح عليه السلام موافقة للنصارى، حيث اعتقدوا أن المسيح هو الذي يحاسب الخلق في الآخرة. ولتأييد هذه الضلالة بالقرآن فسّروا آيات وأوّلوها لهذا المعنى صرفاً للظاهر المتبادر بغير صارف ولا دليل فقالوا: [1].

أ- إن المسيح هو الذي يجيء يوم القيامة والملك معه صفاً صفاً، وهو المراد بقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

ب- وإنه هو الذي يأتي في ظلل من الغمام، وهو المراد بقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلائِكَةُ وَقُضِيَ الأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠].

ج- وإنه هو الذي سيأتي يوم القيامة محاسباً ومجازياً، وهو المراد بقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨].

فيلاحظ أنهم أوَّلوا لفظ ربك ولفظ الجلالة إلى أنه يراد بهما عيسى عليه السلام، وكل هذا من عقائد النصارى، حاول هؤلاء أن يلبسوا حق الإسلام بباطل النصرانية وبدعهم وضلالهم موافقة لهم، ولعل الله عناهم بقوله سبحانه بعد ما سبق من قوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن تَأْتِيَهُمُ

---

(١) راجع: الملل والنحل، ص ٦٠، والفرق بين الفرق، ص ١٦٦.

الْمَلائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾ فعقّب ذلك بقوله:﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، فالذين فرّقوا دينهم بضلال وكفر هم النصارى واليهود، والذين كانوا شيعاً هم أصحاب هذه الفرق الضالة التي شيّعت النصارى واليهود في عقائدهم ومذاهبهم وضلالاتهم، فبرّأ ربُّ العزة نبيّه صلى الله عليه وسلم أن يكون منهم.

المسألة الخامسة: اللجوء إلى التشبّث بالظاهر وإنْ أدّى إلى باطل:

فقد ذهب بعض فرق المعتزلة إلى التشبّث بظواهر القرآن جهلاً منهم واتّباعاً لبعض عقائد النصارى الباطلة في المسيح عليه السلام، حيث جعل النصارى المسيح إلهاً مع الله يفعل ما يفعل الله ويقدر كقدرة الله، واعتقدوا أنه يخلق كما يخلق الله.

هذه العقيدة الباطلة في المسيح عليه السلام تمسّك بها بعض فرق المعتزلة يؤولون للتدليل لها، وانحرافاً عن جادة الحقّ لإثبات صحتها زوراً وجهلاً وضلالة، ففسّر الفضل الحدّثي، وأحمد بن خابط، وهما من أصحاب النظام - إبراهيم بن يسار بن هانئ النظام من أئمة المعتزلة المعروفين - فسّرا قوله تعالى في عيسى عليه السلام:﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ [المائدة: ١١٠] فقالا:" إن للخلق خالقين، أحدهما: خالق قديم، وهو الباري عز وجل،

والثاني: خالق محدث، وهو المسيح عليه السلام"[1].

وهذا كما يظهر للناظر تمسّك غير العليم بظاهر القرآن، وتفسير تجزيئي لآيات الكتاب العزيز، حيث تشبثا بالظاهر الذي يؤدي إلى باطل العقائد ونواقض الإيمان بالله وبتوحيده، كما أنهما فسّرا جملة معينة من آية دون تكليف أنفسهما البحث والنظر في الآيات الأخرى المشابهة، بل وحتى النظر في بقية الآية الكريمة، فلو أنهما سلكا سبيل البحث للاطمئنان على صحة تفسيرهما لنَجَوَا من شرّ ما وقعا فيه من تدعيم العقائد النصرانية الباطلة في تأليه المسيح، وهو عبد لا حول له ولا قوة إلاّ بالله القوي العزيز.

فلو تلونا الآية نفسها لوجدنا الكلمة التالية تنفي عن عيسى قدرة الخلق كخلق الله، وإنما كان أمراً إلهياً امتثل به عيسى عليه السلام لربه، وإنما كان ذلك دليلاً إعجازياً أيّده الله به تصديقاً لنبوته ودعماً لرسالته ودعوته في بني إسرائيل، فيقول تعالى في أول الآية ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَالِدَتِكَ إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِي﴾ الآية، فثبت أن

---

(١) انظر: الملل والنحل، للشهرستاني، ج١ ص ٥٩، والفرق بين الفرق، عبد القاهر البغدادي، ص ١٦٦.

الخلق كان خلق الله أظهره على يد عيسى معجزة مؤيدة للنبوة والرسالة، ولم يكن يوماً عيسى عليه السلام خالقاً يخلق كما يخلق الله، وإنما كان مظهراً لخلق الله نعمة من الله عليه وتأييداً له بروح القدس.

ولو أنهما قرءا القرآن كله لوجدا فيه الحقّ الذي يجب أن يُتَّبع، ففي قول الله تعالى:﴿ وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [الرعد: ٣٨] النفي أن يكون لنبي أو رسول شيئاً مما نسبوه لعيسى عليه السلام، ولعلموا أنهم خاسرون مبطلون في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ فَإِذَا جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ قُضِيَ بِالْحَقِّ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْمُبْطِلُونَ﴾ [غافر: ٧٨].

فكما نلاحظ: فإنهما تحوّلا من صرف الظاهر إلى التأويل المستبعد الباطل حين دعم غير الظاهر مذهبهم العقدي الباطل؛ تناقضا هنا وتمسّكا بالظاهر حين دعم مذهبهما الباطل، وهكذا ينتقل هؤلاء بين الظاهر والمؤول لتدعيم أفكارهم ومذاهبهم - والله الحافظ من الزيغ والضلال -.

ولهذا كفّرهما العلماء.

قال عبد القاهر البغدادي:" قد شارك هذان الكافران الثنوية والمجوس في دعوى خالقين، وقولهما شرٌّ من قولهم، لأن الثنوية والمجوس أضافوا اختراع جميع الخيرات إلى الله تعالى، وإنما أضافوا فعل الشرور إلى الظلمة

والشـيطان، وأضـاف ابن خـابط وفـضل الحـدّثي فـعل الخيرات كلها إلى عيسى بن مريم، وأضافا إليه محاسبة الخلق في الآخرة. والعجب من قولهما: إنّ عيسى خلق جدّه آدم عليه السلام، فيا عجباً من فرع يخلق أصله. ومن عدّ هذين الضالين من فرق الإسلام كمن عدّ النصارى من فرق الإسلام" اهـ [1].

المسألة السادسة: تقديم القراءة الشاذة على المتواترة لخدمة مذهبهم:

فـإنهم حين تعـجـزهـم الآيات وتوشك أن تقـضي على أصـول مذهبـهم التي لا يمكن أن يتنازلوا عنها ولو تظاهر القـرآن على إبطالهـا، حـينئـذ لا يتـرددون حتى عن تقـديم قراءة شاذة على قراءة متواترة معروفة لو كان ذلك سيؤدي إلى توافق الآية مع أصل المذهب.

من ذلك: فعلهم في تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيماً﴾ [النساء: ١٦٤] فقرؤوها بنصب لفظ الجلالة على أنه مفعول، وبرفع موسى على أنه فاعل، ليكون الذي تكلم هو موسى وليس الله فتنتفي صفة الكلام عن الله عز وجل، وذلك تقديماً لقراءة إبراهيم ويحيى بن وثاب،وهي قراءة شاذة، قدموها على القراءة المتواترة برفع لفظ الجلالة وبنصب موسى ليكون المتكلم هو الله تعالى.

---

(١) الفرق بين الفرق، ص ١٦٦.

المطلب الثالث

التفسير الشيعي الرافضي

وغلاة الشيعة كذلك استغلوا القرآن وسعوا إلى خدمة مذهبهم في التشيع، والتأصيل لأصولهم الفكرية والاعتقادية والمذهبية من خلال تفسير القرآن الكريم على وجه يؤيد ما ذهبوا إليه من أصول ومعانٍ واعتقادات.

فهم يعتقدون كفر أئمة الصحابة وجمهورهم، ويتعبدون الله تعالى بشتمهم وسبّهم ولعنهم، والصحابة عندهم أخبث من اليهود والنصارى.

وهم يعتقدون أن علياً هو الإمام المعصوم هو وآل بيته.

ولذلك فسّروا القرآن وأوَّلوا آياته ليتوافق مع هذه الأصول والاعتقادات، وفي المسائل الآتية بيان ذلك.

المسألة الأولى: تدعيم مذهبهم أن علياً هو الإمام الأعظم:

فغلاة الشيعة والرافضة - لتدعيم مذهبهم بأن علياً هو الإمام الأعظم وأنه أولى الناس برسول الله صلى الله عليه وسلم - أولوا آيات كثيرة، منها:

أ- قوله تعالى:﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴿١﴾ عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ ﴿٢﴾ ﴾ [النبأ] فقالوا: المراد هو علي بن أبي طالب، فإنه هو النبأ العظيم[(١)] .

---

(١) انظر: أدب الاختلاف في الإسلام، ص ٣٩، نقلاً عن أصول الكافي، ج١ ص ٢١٦.

ب- وتفسيرهم لقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠] فقالوا[١]: أراد به علياً، فهو الذي يأتي في الظلل، والرعد صوته، والبرق تبسّمه[٢].

ج- تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨] فقالوا: فضل الله محمد، ورحمته عليٌّ، وهذا رووه عن ابن عباس بسند فيه متروكون وكذابون، فإن فيه نصر بن مزاحم وهو متهم، ومحمد بن مروان السدي وهو كذاب شتام[٣].

د- تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ﴾ [آل عمران: ٦١] فأوّلوا: ﴿وَأَنفُسَنَا وأَنفُسَكُمْ﴾ بأن الله تعالى جعل علياً رضي الله عنه نفس رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وهذا تأويل خاطيء، بل هو مثل قوله تعالى: ﴿لَوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ١٢]، وكقوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، وكقوله عز وجل: ﴿وَلا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَارِكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤] فالأنفس في كل هذه المواضع يراد بها الإخوان نسباً أو ديناً.

---

(١) والقائل هو بيان بن سمعان.

(٢) انظر: الملل والنحل للشهرستاني، ج١ ص ١٥٢.

(٣) انظر: ميزان الاعتدال للذهبي، ج٦ ص ٣٢٨، وأحوال الرجال للجوزجاني، ص ٤٨.

وكما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعليّ رضي الله عنه: (أنت منّي وأنا منك)[1].

قال عن الأشعريين: (إِنَّ الأَشْعَرِيِّينَ إِذَا أَرْمَلُوا[2] فِي الْغَزْوِ أَوْ قَلَّ طَعَامُ عِيَالِهِمْ بِالْمَدِينَةِ جَمَعُوا مَا كَانَ عِنْدَهُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ثُمَّ اقْتَسَمُوهُ بَيْنَهُمْ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ بِالسَّوِيَّةِ **فَهُمْ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ**)[3].

وقال في جليبيب (هذا مني وأنا منه) وذلك في حديث أَبِي بَرْزَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِي مَغْزًى لَهُ فَأَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَالَ لأَصْحَابِهِ: هَلْ تَفْقِدُونَ مِنْ أَحَدٍ؟ قَالُوا: نَعَمْ فُلانًا وَفُلانًا وَفُلانًا. ثُمَّ قَالَ: هَلْ تَفْقِدُونَ مِنْ أَحَدٍ ؟ قَالُوا: نَعَمْ فُلانًا وَفُلانًا وَفُلانًا. ثُمَّ قَالَ: هَلْ تَفْقِدُونَ مِنْ أَحَدٍ ؟ قَالُوا: لا. قَالَ: لَكِنِّي أَفْقِدُ جُلَيْبِيبًا فَاطْلُبُوهُ. فَطُلِبَ فِي الْقَتْلَى فَوَجَدُوهُ إِلَى جَنْبِ سَبْعَةٍ قَدْ قَتَلَهُمْ ثُمَّ قَتَلُوهُ، فَأَتَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَقَفَ عَلَيْهِ فَقَالَ: (قَتَلَ سَبْعَةً ثُمَّ قَتَلُوهُ هَذَا مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ، هَذَا مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ) قَالَ فَوَضَعَهُ عَلَى سَاعِدَيْهِ لَيْسَ لَهُ إِلاَّ سَاعِدَا النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فَحُفِرَ لَهُ وَوُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَلَمْ يَذْكُرْ غَسْلاً)[4].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلح، حديث رقم ٢٥٠١، وفي المغازي برقم ٣٩٢٠ .

(٢) أي إذا نفد زادهم وطعامهم.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الشركة، حديث رقم ٢٣٠٦، ومسلم في فضائل الصحابة برقم ٤٥٥٦ .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب فضائل الصحابة، حديث رقم ٤٥١٩.

فهل يعني أن الله جعل الأشعريين وجليبيب نفس رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟.[1]

المسألة الثانية: تدعيم مذهب اختصاص الولاية والخلافة بعليّ:

ولتدعيم مذهبهم بأن الولاية والخلافة لعليّ لا غيره، أوّل غلاتهم (الإسلام) في قوله تعالى:﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِيناً ﴾ [المائدة: ٣].

فقالوا: إنّ رِضَى الله بالإسلام ديناً هو رضاه بولاية عليّ رضي الله عنه من بعد الرسول صلى الله عليه وسلم، ورووا في ذلك حديثاً عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال:" دعا النبي صلى الله عليه وسلم الناس إلى غدير خمّ وأمرنا بحيّ الشجر من الشوك، فقام فأخذ بضبعي عليٍّ فرفعهما حتى نظر الناس إلى باطن إبطي رسول الله، ثمّ لم يتفرّقوا حتى نزلت: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، فقال الرسول صلى الله عليه وسلم: (الله أكبر على إكمال الدين ورضَىَ الرب برسالتي وبالولاية لعليٍّ من بعدي)[2].

وهذه الرواية موضوعة باتفاق أهل المعرفة بالموضوعات، وقد ثبت أن الآية نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفة قبل يوم الغدير بسبعة أيام[3].

---

(١) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال، للذهبي، ص ٤٥٦ - ٤٥٧.

(٢) المنتقى من منهاج الاعتدال، للذهبي ص ٤٤٣، اختصره من منهاج السنة لابن تيمية.

(٣) المنتقى نفسه.

ففي الصحيحين وغيرهما عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ رَجُلاً مِنَ الْيَهُود قَالَ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ! آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرَءُونَهَا لَوْ عَلَيْنَا مَعْشَرَ الْيَهُود نَزَلَتْ لاتَّخَذْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا. قَالَ: أَيُّ آيَة قَالَ:﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا ﴾ قَالَ عُمَرُ: قَدْ عَرَفْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ وَالْمَكَانَ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ قَائِمٌ بِعَرَفَةَ يَوْمَ جُمُعَةٍ)[(١)].

وعند مُسْلِمٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ قَالَ: قَالَت الْيَهُودُ لِعُمَرَ: لَوْ عَلَيْنَا مَعْشَرَ يَهُودَ نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةَ:﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا ﴾ نَعْلَمُ الْيَوْمَ الَّذِي أُنْزِلَتْ فِيهِ لاتَّخَذْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا. قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: فَقَدْ عَلِمْتُ الْيَوْمَ الَّذِي أُنْزِلَتْ فِيهِ، وَالسَّاعَةَ، وَأَيْنَ رَسُولُ اللَّه صلى الله عليه وسلم حِينَ نَزَلَتْ، نَزَلَتْ لَيْلَةَ جَمْعٍ وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِعَرَفَاتٍ)[(٢)].

وعند أحمد عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُود إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ! إِنَّكُمْ تَقْرَءُونَ آيَةً فِي كِتَابِكُمْ لَوْ عَلَيْنَا مَعْشَرَ الْيَهُود نَزَلَتْ لاتَّخَذْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا. قَالَ: وَأَيُّ آيَةٍ هِيَ ؟ قَالَ: قَوْلُهُ عَزَّ

---

(١) صحيح البخاري كتاب الإيمان حديث رقم ٤٥، وفي كتاب المغازي برقم ٤٤٠٧، ومسلم في كتاب التفسير برقم ٥٣٣٢، والترمذي في كتاب تفسير القرآن برقم ٣٠٤٣، والنسائي في مناسك الحج برقم ٢٩٥٢،.

(٢) صحيح مسلم كتاب التفسير حديث رقم ٥٣٣٣.

وَجَلَّ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا﴾ قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ رَضِي اللَّهُ عَنْهُ: وَاللَّهِ إِنَّنِي لأَعْلَمُ الْيَوْمَ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَالسَّاعَةَ الَّتِي نَزَلَتْ فِيهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَشِيَّةَ عَرَفَةَ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ)[1].

المسألة الثالثة: تدعيم مذهب الغلو في تعظيم آل البيت:

ولتدعيم مذهبهم في تعظيم آل البيت يضعون الأحاديث في تفسير آيات من القرآن ليوافق هذا المذهب، وليس الإشكال في تعظيم آل البيت، وليس الخلاف معهم في ذلك، فإن المسلم يعظّم آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بل إنه لا يحتاج إلى تذكير لأنه من تلقاء نفسه وما يجده في قلبه يحبّ آل البيت ويعظمهم، ولكن في حدود الشرع، فلا يعظّم آل البيت بأكثر من تعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا بأكثر من تعظيم الله وإجلاله عزّ وجلّ.

أما هؤلاء فقد تجاوزوا الحدّ وغالوا في ذلك يألّههم بعضهم يرونهم آلهة مع الله وأرباباً من دون الله.

لتدعيم هذا المذهب وضعوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً فسّروا به قوله تعالى:﴿فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ

---

(١) مسند أحمد مسند العشرة المبشرين بالجنة برقم ١٨٩.

﴿كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧] فقالوا: الكلمات التي تلقَّاها آدم من ربه وتاب عليه بها هي أنه سأل ربه بحقّ محمد وعليّ وفاطمة والحسن والحسين إلاّ تبت عليّ فتاب عليه. وذلك بما رووه عن ابن عباس رضي الله عنه قال: سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن (الكلمات) فقال: سأله بحقّ محمد وعليٍّ وفاطمة والحسن والحسين إلاّ تبت عليّ فتاب عليه)[١].

وهذا الخبر ساقه ابن الجوزي في الموضوعات[٢] ومن رواته حسين بن الحسن الأشقر وهو الذي قال عنه الدارقطني: راوي الموضوعات عن الأثبات.[٣]

وقال عنه البخاري فيه نظر.

وقال أبو زرعة: منكر الحديث.

وقال أبو حاتم: ليس بقوي.

ووصفه الجوزجاني بالغلو وبشتم الصحابة رضوان الله عليهم فقال: كان غالياً من الشتّامين للخيرة.

وكان أحمد بن حنبل يحدّث عنه ثم بلّغه العباس بن عبد العظيم أن حسين الأشقر صنّف باباً في معايب أبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ فقال أحمد عندئذ: ليس هذا

(١) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال، ص ٤٥٨ – ٤٥٩.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

بأهل أن يحدّث عنه. وكذبه في أكثر من حديث حُدّث به ولم يشكّ بعده أنه يكذب.

وكذّبه علي بن المديني.

وقال أبو معمر الهذلي: كذّاب.(١)

وليس تفسير هذه الآية هكذا، وإنما تفسيرها جاء في القرآن الكريم يبيّن المراد بالكلمات التي تلقَّاها آدم عليه السلام من ربه وذلك في قوله تعالى:﴿قَالا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣](٢).

المسألة الرابعة: تدعيم مذهب الغلو في تعظيم الأئمة وتأليههم:

ولقد ضلّت بعض فرقهم في القرآن يؤوّلونه بما يدعم مذاهبهم الضالة، حيث ادّعى عبد الله بن عمرو الكندي(٣) الإلهية والنوبة معاً، وحتى يدعم ألوهية الإمام أوَّلَ قوله تعالى:﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا

---

(١) يراجع كل هذا في: أحوال الرجال، للجوزجاني، ص ٧١، التاريخ الصغير للبخاري، ج٢ ص ٣١٩، والتاريخ الكبير للبخاري، ج٢ ص ٣٨٥، الكامل في الضعفاء لابن عدي، ج٢ ص ٣٦١، الكاشف للذهبي، ج١ ص ٣٣٢، تقريب التهذيب لابن حجر، ج١ ص ١٦٦، تهذيب التهذيب لابن حجر، ج٢ ص ٢٩١، تهذيب الكمال، ج٦ ص ٣٦٦ - ٣٦٨، الضعفاء للعقيلي، ج١ ص ٢٤٩، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، ج١ ص ٢١١، الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث للعجمي الطرابلسي، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج٣ ص ٤٩.

(٢) انظر تفسير ابن تيمية في المنتقى، ص ٤٥٩.

(٣) وهو زعيم فرقة من فرق الهاشمية زعم أصحابه أن الوصية آلت إليه بعد أبي هاشم بن محمد بن الحنفية، وكان لا يرجع إلى علم ولا ديانة، ونادى بالتناسخ وأن روح الله تناسخت حتى وصلت إليه وحلّت فيه، وادَّعى الإلهية والنبوة معاً. انظر: الملل والنحل، للشهرستاني، ص ١٥١.

طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [المائدة: ٩٣] أوّلها" على أنّ منْ وصل إلى الإمام وعرفه ارتفع عنه الحرج في جميع ما يطعم، ووصل إلى الكمال والبلاغ"[١].

ولعله يريد برفع الحرج في جميع ما يطعم، عدم الحظر والتحريم، فتكون كل المطعومات مباحة له، وإنْ كانت محرمة على غيره.. وأراد بالوصول إلى الكمال ـ **الإلهية** ـ وبالوصول إلى البلاغ ـ **النبوة** ـ. هدانا الله وثبتنا على الحقّ بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة.

المسألة الخامسة: تدعيم مذاهبهم الباطلة في الله عز وجل:

حيث ضلّت بعض فرقهم الغالية كالمغيرية أصحاب المغيرة بن سعيد العجلي الذي ادَّعَى الإمامة بعد محمد بن عليّ بن الحسين في محمد النفس الزكية، ثمّ ادَّعَى الإمامة لنفسه بعد محمد النفس الزكية، وادَّعى النبوة فاستحل المحارم، وضلّ في الله ضلالاً بعيداً، واعتمد في ضلالاته في الله ـ هدانا الله وعصمنا بمنّه وكرمه ـ تفسير بعض الآيات تدعيماً لمذاهبه الباطلة ونِحَلِهِ الفاسدة.

ومن ذلك:

أ- أن المغيرة العجلي كان يقول لأصحابه: إنّ معبودكم رجل من نور على رأسه تاج، وله من الأعضاء والخلق مثل

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني، ص ١٥٢.

ما للرجل، وله جوف وقلب تنبع منه الحكمة، وأنه صورة وجسم وأعضاء على مثل حروف الهجاء، وأنه لما أراد أن يخلق الأشياء تكلّم بالاسم الأعظم فطار فوقع فوق رأسه تاجاً وذلك قوله: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١].

أي: أن الأعلى هو التاج الذي طار فوق رأس معبوده حين تكلّم بالاسم الأعظم، لعنه الله وحفظنا. وقد قتل خالد بن عبد الله القسري المغيرة العجلي حرقاً بالنار جزاء كفره سنة ١١٩هـ[١].

ب- ومن ذلك أيضاً ما كان يزعمه بيان بن سمعان إمام البيانية الضالة[٢]: أن معبوده على صورة إنسان عضواً فعضواً وجزءاً فجزءاً، ويهلك كله إلا وجهه تفسيراً لقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨].

المسألة السادسة: تدعيم أصلهم في سبّ الصحابة رضي الله عنهم:

ولتدعيم ما ذهبوا إليه من العقيدة الباطلة القبيحة في سبّ وشتم ولعن الصحابة رضوان الله عليهم؛ سعوا لتأويل آيات من القرآن وألفاظه وفق ذلك، ليستخرجوا المعاني التي فيها السبّ واللعن لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، - لعن الله من سبهم - ولذلك:

---

(١) مقالات الإسلاميين، الموضع السابق.

(٢) انظر: الملل والنحل للشهرستاني، ج١ ص ١٥٣ ومقالات الإسلاميين، ج١ ص ٥. وسيأتي بعد قليل ترجمتهم.

أ- أولوا قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧] فقالوا: ليس هذا على ظاهره، ولم يرد الله تعالى بقرة قط، وإنما هي عائشة - رضي الله عنها ولعن من عقها ونال منها.(١)

ب- وأولوا قوله تعالى:﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ [النساء: ٥١] فقالوا: الجبت والطاغوت ليسا على ظاهرهما، إنما هما أبو بكر وعمر - رضي الله عنهما ولعن من سبهما -.(٢)

ج- تأويلهم قوله تعالى:﴿كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلإِنسَانِ اكْفُرْ﴾ [الحشر: ١٦] فقالوا: ليس الشيطان على ظاهره، إنما هو عمر - رضي الله عنه ولعن من سبه -.(٣)

د- ولتدعيم معتقدهم في الصحابة - رضي الله عنهم - أنَّهم خانوا الأمانة، وأن من الدين سبّهم ولعنهم، ولهذا فسّر المغيرية قوله تعالى:﴿إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولاً﴾ [الأحزاب: ٧٢] فقال:" إن الله عرض على السموات أن يحملن أمانة أن يمنعن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه فأبين، ثم عرضها على الأرض والجبال فأبين، ثمّ على

---

(١) انظر: الإحكام، لابن حزم، ج٣ ص ٣٠٩، وأضواء البيان، ج١ ص ٣٣٠.

(٢) انظر: الإحكام لابن حزم نفسه.

(٣) انظر: التفسير والمفسرون، ج٢ ص ١٤.

الناس كلهم فقام عمر بن الخطاب إلى أبي بكر فأمره أن يتحمّل منعه وأن يغدر به ففعل ذلك أبوبكر، فذلك قوله: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولاً﴾ [الأحزاب: ٧٢] (١) رضي الله عن أبي بكر وعمر ولعن من سبهما.

المسألة السابعة: تدعيم إمامتهم في الناس بالتأويلات الباطلة:

وبعض أئمتهم حتى يتمكّنوا من قلوب أتباعهم ودعوتهم لعبادتهم، أو لتدعيم دعواهم بالنبوة أو الإلهية؛ أوَّلوا بعض آيات القرآن يحملون ظواهرها أو يصرفونها ليتوافق مع مرادهم الفاسد وفكرهم الجاحد وضلالهم البعيد.

ومن هذا الباب:

١- تأويل الشيعة البيانية (٢) لفظ البيان في قوله تعالى: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٨] بأن المراد به هو بيان بن سمعان، وهو الذي أوَّل بذلك، فقد روي عنه أنه قال: أنا البيان، وأنا الهدى والموعظة (٣).

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري، ج١ ص ٦، والملل والنحل للشهرستاني، ج١ ص ١٧٦ - ١٧٧.

(٢) هم أتباع بيان بن سمعان، وهو من الغلاة القائلين بإلهية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقال: " حلّ في عليّ جزء إلهي واتحد بجسده فبه كان يعلم الغيب، ثم بعد ذلك ادَّعى بيان أنه قد انتقل إليه الجزء الإلهي بنوع من التناسخ ولذلك استحق أن يكون إماماً وخليفة، وقد قتله خالد بن عبد الله القسري. انظر: الملل والنحل للشهرستاني، ج١ ص ١٥٢ - ١٥٣، ومقالات الإسلاميين للأشعري، ج١ ص ٥، وفرق الشيعة للنوبختي، ص ٣٠.

(٣) انظر: فرق الشيعة للنوبختي، ص ٣٠، الفرق بين الفرق، ص ٢٢٧ - ٢٢٨، والتفسير والمفسرون، ج٢ ص ١٣، والموافقات، ج٣ ص ٦٠.

٢- تأويل الفرقة المنصورية أصحاب أبي منصور الكسف

قول الله تعالى﴿ وَإِن يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا ﴾ [الطور: ٤٤]

فقالوا: أراد به أبا منصور الكسف، وهو الذي قال لأصحابه ذلك، قال: فِيَّ نزل.[1]

(١) تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة الدينوري، ص ٦٥.

المطلب الرابع

التفســير البـاطنــي

تمثّل الاتجاه الباطني في تفسير النصوص وتأويلها عن ظاهرها تأويلاً باطنيّاً في خمسة ألقاب، هي:[1]

(١) الإسماعيلية: وهي التي أثبتت الإمامة لإسماعيل بن جعفر سابع الأئمة، وأكثر انتشارهم في الهند، ويسمون البهرة، وفي اليمن ويسمون بالمكارمة السليمانية.

(٢) القرامطة: وهم المنتسبون إلى حمدان قرمط، أحد الدعاة الباطنيين الذين ظهروا أيام المأمون، وعاونه فيما ذهب إليه: عبد الله بن ميمون القداح.

(٣) الخرّمية: نسبة إلى أصل مذهبهم، وهو تحصيل اللذة، و(خرّم) لفظة فارسية معناها: الشيء المستلذ، وهم أهل الإباحة معروفون بالمحمِّرة لأنهم صبغوا ثيابهم بالحمرة كشعار لهم، يجمعهم صنفان منهم هما: البابكية والمازيارية، وقد استباحوا المحرمات وقتلوا الكثير من المسلمين.

---

(١) يراجع: الفرق بين الفرق، للبغدادي، ٢٢، ٦٢، ٢٦٦، ٢٦٧، فضائح الباطنية، للغزالي ص ٥٦، مذاهب الإسلاميين، د. عبد الرحمن بدوي، ص ٤٥١، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، ص ٤٣ – ٥٢، ٣٩٣ – ٣٩٨، الاعتصام، للإمام الشاطبي، ج١ ص ٢٥٢، مجموع الفتاوى لابن تيمية، ج٦ ص ٤٨ – ٤٩، الملل والنحل للشهرستاني، ج١ ص ١٩١ – ١٩٥، دراسات في الفرق، د. صابر طعيمة، ص ٧٥- ٧٧.

(٤) السبعية: ولقبوا بذلك لاعتقادهم بأنّ أدوار الإمامة سبعة، وأن تدابير العالم السفلى منوطة بالكواكب السبعة.

(٥) التعليمية: وقد لقبوا بذلك لأن مذهبهم يقوم على إبطال الرأي وتصرف العقل، وعلى دعوة الخلق إلى تلقِّي العلم من الإمام المعصوم، وأنه لا مدرك للعلوم إلاّ بالتعليم من إمام معصوم.

والباطنية في تفسيرهم للقرآن الكريم بنوا كل الظواهر الشرعية على تأويلات لا تُعقل، مدَّعين فيها أنها هي المقصودة، والمراد لا يُفهم من الظاهر، فقالوا: كل ما ورد في الشرع من الظواهر في التكاليف والحشر والنشر والأمور الإلهية فهي أمثلة ورموز إلى بواطن [١].

فهم لا يحكمون على مسلم بالإسلام والإيمان إلاّ إذا اعتقد جازماً أن للألفاظ الشرعية ظاهر وباطن، وأن الظاهر عندهم هو الشريعة، وهو غير مراد، وأن الباطن هو الحقيقة، وهو المراد، لأن الشريعة ما وُضعت في الأصل إلاّ لترمز إلى الحقيقة المرادة.

ولهذا قال العلماء فيهم: إنهم قوم أرادوا إبطال الشريعة جملة وتفصيلاً، وإلقاء ذلك فيما بين الناس لينحلّ الدين في أيديهم، فلم يمكنهم إلقاء ذلك صراحاً، لأنهم إن فعلوا

---

(١) انظر: الاعتصام، للإمام الشاطبي، ج١ ص ٢٥٢، مجموع الفتاوى لابن تيمية، ج٦ ص ٤٨ – ٤٩، الملل والنحل للشهرستاني، ج١ ص ١٩١ – ١٩٥.

ذلك صراحة سيرد ذلك في وجوههم وستمتد إليهم أيدي الحكام، فصرفوا أعناقهم إلى التحيّل على ما قصدوا بأنواع من الحيل جملتها صرف الفهم من الظواهر إحالة على أنّ لها بواطن هي المقصودة، وأنّ الظواهر غير مرادة [١].

وقال عنهم الغزالي رحمه الله:" ينبغي أن يعرف الإنسان أن رتبة هذه الفرقة هي أخسّ من رتبة كل فرقة من فرق الضلال، إذ لا تجد فرقة تنقض مذهبها بنفس المذهب سوى هذه الفرقة التي هي الباطنية، إذ مذهبها إبطال النظر وتغيير الألفاظ عن موضوعها بدعوى الرمز، وكل ما يتصور أن تنطق به ألسنتهم فإما نظر أو نقل، أما النظر فقد أبطلوه، وأما النقل فقد جوّزوا أن يراد باللفظ غير موضوعه، فلا يبقى لهم معتصم والتوفيق بيد الله"اهـ [٢].

وقد فرّق الباطنية بين التفسير والتأويل:

فالتفسير عندهم: جلاء المعنى لكل كلمة غامضة لا يفهم معناه القارئ..

أما **التأويل** فعندهم: هو الحقيقة المتسترة وراء لفظة لا تدل عليها. ولهذا يطلقون على التأويل مسميات تدلّ على

---

(١) المرجع السابق، نفسه.

(٢) الاعتصام نفسه ج١ ص ٢٥٤ - ٢٥٥.

ما أرادوا له من معنىً، فيسمونه باطن المعنى، ويسمونه: رمز المعنى، أو جوهر المعنى.

فمثلاً عند تفسير كلمة شجرة من قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرةٍ طَيِّبَةٍ﴾ وفي قوله.. ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ﴾ [**إبراهيم**: ٢٤ - ٢٦].

فيقولون: أما تفسير كلمة (شجرة) فإنها نبتة تُغرس صغيرة ثم تنمو فيتفرع منها جذوع وأغصان ينبت عليها ورق أخضر، وفي الربيع تحمل أزهاراً .... الخ..

وأما تأويل كلمة (شجرة) فإنه يتبع رأي المسؤول المباشر، فقد يقول: إنها حجرة، أو يقول: إنها بقرة، أو يقول: إنها صخرة، أو غير ذلك.. [(١)].

ولذلك فرقوا بين من تكون له صلاحية التفسير، ومن تكون له صلاحية التأويل فيضطلع به، فالتفسير من صلاحية (**الناطق**) - كما أسموهم - أما التأويل فوهبوا صلاحيته (**للإمام**).. والناطق هو الممثل للشريعة والأحكام والفقه والقانون الظاهر، والإمام هو الممثل للتأويل والفلسفة والباطن.

وبناءً على أصلهم هذا، جعلوا القرآن عضين، فعندهم القرآن قرآنان، قرآن تنزيل، وقرآن تأويل..

---

(١) انظر: كتاب أساس التأويل، لزعيمهم، النعمان بن حيان الباطني، تحقيق عارف تامر، ص ٥.

وعلى هذا يعتبرون محمداً صلى الله عليه وسلم بأنه صاحب التنزيل للقرآن، ويعتبرون علياً رضي الله عنه بأنه صاحب التأويل، بمعنى: أن القرآن أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم بلفظه ومعناه الظاهر للناس، أما أسراره التأويلية الباطنية فقد خصَّ بها علياً والأئمة من بعده [(١)].

فلا شك أن تأويلهم للقرآن سيأتي خدمة لهذه الأصول الباطلة، والمعاني الفاسدة التي تجعل علياً رضي الله عنه وأئمة الباطنية أعلى مقاماً وأولى بالاتباع والموالاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأنهم أصحاب الحقيقة ولأنهم الأئمة الذين لهم ـ وحدهم ـ حق التأويل ومعرفة أسرار القرآن وحقائقه، أما محمد صلى الله عليه وسلم فإنما هو مجرد ناقل ناطق بألفاظ القرآن الظاهرة التي لا تمثل الحقيقة المرادة ولا تعبر إلاّ كونها رموزاً للحقيقة.

نماذج من تفسير هم للقرآن:

ومن تفسيرهم الباطني للقرآن الكريم:

(١) تأويلهم قول الله تعالى: ﴿وَعَلامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [النحل: ١٦] فقالوا: النجم هو رسول الله، والعلامات هم الأئمة [(٢)].

---

(١) المرجع السابق نفسه.

(٢) انظر: أدب الاختلاف في الإسلام، د. طه جابر العلواني، ص ٣٨.

(٢) تأويل بعضهم قول الله تعالى:﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ ﴾ إلى قوله تعالى:﴿ يَخْرُجُ مِن بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾ [النحل: ٦٨، ٦٩] بأن المراد بالنحل بنوا هاشم، وأن الذي يخرج من بطونها هو العلم[١].

وفي المقابل أناسٌ أرادوا أن يعظّموا أئمة الصحابة الذين طعن فيهم الرافضة والقرامطة والباطنية بفرقها، فأوّلوا القرآن على غير وجهه يصرفون ظواهره بغير صارف معتبر بل باعتماد المعاني الباطنة، وهؤلاء وإن لم يكن غرضهم تدعيم أصول لمذهب باطل، أو تقوية أفكار منحرفة، أو البحث عن مستند لعقيدة خاصة، إلاّ أنهم وقعوا في الخطأ والخطيئة، لأنهم أوّلوا القرآن على غير هدى من الكتاب المبين ولا اللسان الذي أُنزل به، ولا المعاني المعتبرة في الشرع، ولا على طريقة السلف الصالحين، وإنما اعتمدوا فقط على نية الدفاع عن الصحابة وأئمتهم، ولا تكفي النية وحدها في تصحيح العمل، بل لابدّ مع النيّة الصحة، ومن هذه التفاسير:[٢].

(١) تأويل بعضهم قول الله تعالى: ﴿ الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالأَسْحَارِ ﴾ [آل عمران: ١٧] فقالوا: إن الصابرين رسول الله، والصادقين أبو بكر، والقانتين عمر،

---

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، ج٣ ص ٣٠٩.

(٢) راجع: مجموع الفتاوى لابن تيمية، ج١٣ ص ٣٦٠.

والمنفقين عثمان، والمستغفرين بالأسحار عليٌّ.

(٢) تأويل بعضهم قول الله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ [الفتح: ٢٩] فقالوا: ﴿الَّذِينَ مَعَهُ﴾ أبو بكر، ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾ عمر، ﴿رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ عثمان، ﴿تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ عليّ.

(٣) تأويل بعضهم قوله تعالى: ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ (١) وَطُورِ سِينِينَ (٢) وَهَذَا الْبَلَدِ الأَمِينِ (٣)﴾ [التين] فقالوا: التين أبوبكر، والزيتون عمر، وطور سينين عثمان، وهذا البلد الأمين عليّ.

فتلاحظ أنه لا علاقة بين كلمات القرآن الكريم وبين ما فسّروا به لا من قريب ولا من بعيد، وهكذا يسلكون طريق التفسير الذي لا يمتّ إلى مصدر بصلة، ولا يرتبط بدليل أبداً، وإنما يفسّرون بأهوائهم كما يشتهون، ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠].

ونسأل الله عز وجل أن يهدينا ويعصمنا من الضلال والإضلال.

الخاتمة

إنّ أكثر ما ينبغي الاشتغال به ـ بلا نزاع ـ هو القرآن الكريم وعلومه، فمنه الفقه في الدين، وفيه أحكام التصرفات، وفي منطوقه ومفهومه المعاني والحِكم، وبفهمه يعلو شأن العقل والتفكير، وبتلاوته تزداد الحسنات، وفي التزام أحكامه الاستقامة الكاملة، وفي إقامة حدوده الهدى والرشاد.

لذلك كان لابد من إكثار الدراسات وتكثيفها حول مناهج وطرق ومسالك الفهم للقرآن الكريم، ببيان المناهج الرشيدة والطرق القويمة والمسالك المستقيمة، على منهاج النبوة، وطرائق السلف الصالح ممن ورث النبي صلى الله عليه وسلم، ومسالك العلماء من التابعين لهم بإحسان، وعلى سبيل الأمة الوسط، وبالتحذير من مسالك أهل البدع في النظر إلى القرآن الكريم كمستند للأباطيل، وأدلة للمنحرف من الأفكار، والضال من المذاهب، والباطل من العقائد، والمحظور من الآراء والنحل، مما سلكه من ضل من الفرق.

وهذا الذي كان من هذه الدراسة، حيث بدأ ببيان مكانة التفسير وأهميته لتعلقه بكتاب الله تعالى، وانتهى ببيان استغلال أصحاب المذاهب والأفكار والعقائد للقرآن في خدمة مذاهبهم وأفكارهم وعقائدهم، وأهم ما توصل إليه

البحث نوجزه فيما يلي:

١- تفسير القرآن الكريم هو العلم الذي يفهم به كتاب الله تعالى، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه بقدر الطاقة البشرية، وهذا يشمل إظهار المعاني من ظاهر اللفظ القرآني، وكذلك تحصيل المعاني القرآنية بصرف الظاهر بصارف معتبر، وهو الذى يسمى بالتأويل.

٢- التأويل منه ماهو مقبول، ومنه ماهو مردود، ولكل مواصفات يمكن التعرف بها على المقبول من المردود، والمقبول من التأويل قد يكون حكمه مطلق الجواز عند استواء إبقاء الظاهر وصرفه، وقد يكون مستحبّاً إذا كان صرف الظاهر مؤدّاه أولى من مؤدَّى الظاهر، وقد يكون واجباً إذا كان بقاء الظاهر يؤدي إلى معنى فاسد شرعاً قد أُجمع على فساده.

٣- عَلِمَ الناسُ من أيام الصحابة المباركة أن الاشتغال بالتفسير من أهمّ ما ينفع المرء في دينه وحياته وفي دنياه وآخرته حتى قال ابن مسعود رضي الله عنه:" من أراد علم الأولين والآخرين؛ فليثوِّر القرآن" أي فليفكر في معانيه وتفسيره وقراءته.

٤- أهمّ المصادر التي تعتمد في تفسير القرآن الكريم بها هي: القرآن، والسنة، وأقوال الصحابة، وأقوال التابعين، واللغة العربية، وأحسن الطرق في التفسير البدء

بالبحث عن معاني القرآن من القرآن نفسه، إذ القرآن يوضّح بعضه بعضاً ويفسّر بعضه بعضاً، ثم البحث عن المعاني في السنة المطهرة، فإن لم يجد يلجأ إلى أقوال الصحابة لأنهم شاهدوا التنزيل وعاصروا الوحي وتربّوا على يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن لم يجد يلجأ إلى أقوال التابعين، وإلاّ فليبحث عن المعاني القرآنية في الوضع العربي من أشعارهم، وأمثالهم، وخطبهم، وعادات كلامهم وتعبيرهم.

٥- بعض الاتجاهات التفسيرية مقبولة ومعتبرة ولا شيء على سالكيها، بينما هناك اتجاهات من نحى بها إلى التفسير وأقام عليها نظره في القرآن الكريم فإنه منحرف لا محالة، إذ إنها تؤدي في الغالب إلى فساد المعنى، وضلال النظرة، وسوء التأويل، فينسب إلى الله ما لم يرده، ويعزى إليه غير مراده، ويدعم به الشبه الباطلة والآراء المنحرفة والعقائد الضالة والمذاهب المنبوذة عند المستقيمين على أمر الله، المقيمين على الحق لا يضرهم من ضلّ، من أهل السنّة القائمين على منهاج الاعتدال والصواب.

من هذه الاتجاهات: الاتجاه الاعتزالي، والاتجاه الشيعي الرافضي، والاتجاه الباطني، فكل هذه الاتجاهات اتجاهات مذهبية أرادت خدمة مذاهبها بتأويل القرآن الكريم،

فيؤولون ما لا يحتمل التأويل، ويصرفون ما لا يقبل الصرف، ويخصصون ما لا يمكن إلاّ التعميم، ويقيّدون ما لا يجري إلاّ على الإطلاق، وهكذا، خدمة لمذاهبهم الفاسدة، وتدعيماً لآرائهم الباطلة.

نسأله سبحانه وتعالى العاصم من الزلل والخطل والضلال المنّان بالهداية، أن يهدينا سبل الرشاد، ويقينا سبيل الضلال والفساد والارتداد، إنه سميع مجيب.

وأسأله عز وجل أن يجعل عملنا كله صالحاً، ويجعله لوجهه خالصاً، وأن لا يجعل لأحد فيه شيئاً.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

فهرس المراجع

١- القرآن الكريم.

٢- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية بيروت. وبتعليق د. مصطفى البغا، دار ابن كثير دمشق، طبعة ١٤٠٧هـ ت - ١٩٨٧م.

٣- أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، د. مصطفى سعيد الخن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٤- إحكام البيان لأحكام القرآن الجزء الأول، د. عبد الله الزبير، مخطوط.

٥- أحكام القرآن، لأبي بكر أحمد الرازي الجصاص، دار الفكر، بدون.

٦- أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي المالكي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل بيروت، طبعة ١٤٠٨هـ.

٧- الإحكام في أصول الأحكام، سيف الآمدي، كتب هوامشه الشيخ إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٨- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أحمد بن حزم

الأندلسي الظاهري، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٩ - أحوال الرجال، إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق صبحي السامرائي مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

١٠- أدب الاختلاف في الإسلام، د. طه جابر العلواني، العدد (٩) من سلسلة كتاب الأمة، ربيع الآخر ١٤٠٩هـ. والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١١- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق أبي مصعب محمد سعيد البدري، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة السابعة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٢- أساس البلاغة، الزمخشري، دار الفكر بيروت، بدون.

١٣- أساس التأويل، للداعي الباطني الإسماعيلي النعمان ابن حيان التميمي المغربي، تحقيق عارف تامر.

١٤- الإسرائيليات في التفسير والحديث، د. محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

١٥- أصول التفسير وقواعده، الشيخ خالد عبد الرحمن

العك، دار النفائس بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٦- أصول السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد السرخسي، حققه أبو الوفا الأفغاني، دار المعرفة بيروت، بدون.

١٧- أصول الشاشي، لأبي علي الشاشي، مع عمدة الحواشي لمحمد فيض الحسن الكنكوهي، دار الكتاب العربي بيروت، طبعة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٨- أصول الفقه الإسلامي، د. وهبة الزحيلي، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٩- أصول الفقه الإسلامي، د. وهبة الزحيلي، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٠- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين محمد المختار الجكني الشنقيطي، مطبعة المدني، طبعة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.

٢١- أعلام الموقعين عن ربن العالمين، ابن قيم الجوزية، راجعه طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل بيروت، طبعة ١٩٧٣م.

٢٢- الإفصاح عن معاني الصحاح، أبو المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة، تحقيق محمد حسن محمد حسن

إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٢٣- الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن الكريم دوافعها ودفعها، د. محمد حسين الذهبي.

٢٤- الاعتصام، الإمام الشاطبي، تعريف محمد رشيد رضا، دار المعرفة بيروت، بدون.

٢٥- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي محمد بن يوسف، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٢٦- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٢٧- البلاغة عند المفسرين حتى نهاية القرن الرابع الهجري، د. رابح دوب، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

٢٨- تأصيل الإعجاز العلمي في القرآن والسنة، الشيخ العلامة عبد المجيد الزنداني وآخرون.

٢٩- التأويل عند الأصوليين، عبد الله الزبير، بحث ماجستير، مخطوط.

٣٠- تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق

عبد القادر أحمد عطا، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣١- تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي.

٣٢- التاريخ الصغير للإمام البخاري، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي حلب، ومكتبة دار التراث القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٣٣- التاريخ الكبير للإمام البخاري، تحقيق السيد هاشم الندوي، دار الفكر بيروت، بدون.

٣٤- التبيان في علوم القرآن، محمد علي الصابوني، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٣٥- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، بدون.

٣٦- تحفة الفقهاء، لعلاء الدين محمد السمرقندي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٣٧- تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، جلال الدين السيوطي، تحقيق الشيخ عرفان العشا حسونة، دار الفكر بيروت، طبعة ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٣٨- تعارض السنن القولية ووجوه الترجيح بينها، د. عبد الله الزبير، رسالة دكتوراه مخطوط.

٣٩- تفسير البغوي، معالم التنزيل، تحقيق الشيخ خالد عبد الرحمن العك ومروان سوار، دار المعرفة بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤٠- التفسير العلمي للقرآن في الميزان، د. أحمد عمر أبو حجر، دار قتيبة بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٤١- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير الدمشقي، دار الأندلس حائل، ومكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة، طبعة ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٤٢- التفسير الكبير، ومفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي، دار الفكر، بدون.

٤٣- التفسير والمفسرون، د. محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٤٤- تقريب التهذيب لابن حجر، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد بسوريا، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤٥- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، جمال الدين الإسنوي، تحقيق د. محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٤٦- تهذيب الأسماء واللغات، الإمام النووي، دار الكتب العلمية بيروت، بدون.

٤٧- تهذيب التهذيب، لابن حجر، دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٤٨- تهذيب الكمال، يوسف بن الزكي أبو الحجاج المزني، تحقيق د. بشار عواد معروف، طبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٤٩- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن حرير الطبري، دار الفكر بيروت، طبعة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٥٠- الجامع الصحيح، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، المكتبة السلفية، بشرح فتح الباري، تحقيق وتصحيح الشيخ عبد العزيز بن باز، ترقيم وتبويب محمد فؤاد عبد الباقي، بدون تاريخ.

٥١- الجامع الصحيح للإمام مسلم بن الحجاج، بشرح النووي، تحقيق وتخريج الشيخ خليل مأمون شيحا، توزيع كنوز المعرفة، جدة، نشر دار المعرفة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٥٢- جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله، لأبي عمر يوسف بن عبد البر، تقديم وتعليق محمد عبد القادر أحمد عطا، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٥٣- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد

الأنصاري القرطبي، مراجعة وتخريج وتعليق صدقي محمد جميل والشيخ عرفات العشا، دار الفكر بيروت، طبعة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٥٤- الجرح والتعديل عبد الرحمن بن أبي حاتم، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولى ١٢٧١هـ ١٩٥٢م.

٥٥- حجية السنة، د. عبد الغني عبد الخالق، دار القرآن الكريم، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٥٦- الحكم التكليفي في الشريعة الإسلامية، د. محمد أبو الفتح البيانوني، دار القلم دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٥٧- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، بدون.

٥٨- دراسات حول القرآن والسنة، د. شعبان محمد اسماعيل، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

٥٩- دراسات في الفرق، د. صابر طعمية، مكتبة المعارض الرياض، طبعة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٦٠- الرسالة، للإمام الشافعي، تحقيق أحمد محمد شاكر، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٦١- الرسالة، للإمام الشافعي، تحقيق أحمد محمد شاكر،

الطبعة الثانية ١٩٣٣هـ - ١٩٧٩م، مكتبة دار التراث القاهرة.

٦٢- رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار، لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري، تحقيق د. حسن محمد مقبولي الأهدل، مكتبة الجيل الجديد صنعاء، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٦٣- روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين محمود الآلوسي، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ.

٦٤- روضة الناظر وجُنَّةُ المُنَاظر لابن قدامة المقدسي مع شرح نزهة الخاطر العاطر لبدران الدومي، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٦٥- زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، تحقيق د. محمد عبد الرحمن عبد الله، تخريج أبو هاجر السعيد بن بسيوني زغلول، دار الفكر ١٤٠٧هـ - ١٩٨٣م.

٦٦- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، مراجعة وضبط محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ.

٦٧- سنن ابن ماجة، لأبي عبد الله محمد بن يزيد

القزويني، تحقيق وترقيم وتبويب محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، طبعة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٦٨- سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة مراجعة وضبط وتصحيح صدقي محمد جميل العطار، دار الفكر بيروت، طبعة ١٤١٤هـ ١٩٩٤م، وبتحقيق وتعليق إبراهيم عطوة عوض، المكتبة الإسلامية، بدون تاريخ.

٦٩- سنن الدارمي، للحافظ أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدرامي، تحقيق وشرح وتعليق د. مصطفى ديب البغا، دار القلم دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٧٠- سنن النسائي بشرح جلال الدين السيوطي، وحاشية السندي، دار الفكر بيروت، الطبعة التاسعة ١٤١٣هـ - ١٩٣٠م.

٧١- سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، تحقيق شعيب الأرناووط ومحمد نعيم العرقسوسي، الطبعة التاسعة ١٤١٣هـ - مؤسسة الرسالة بيروت.

٧٢- شرح العقيدة الطحاوية، حققها وراجعها جماعة من العلماء، خرج أحاديثها محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة الدعوة الإسلامية، شباب الأزهر، بدون.

٧٣- الصحاح، الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.
٧٤- الضعفاء، محمد بن عمرو أبو جعفر العقيلي، تحقيق د. عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٧٥- الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
٧٦- طبقات الحفاظ، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
٧٧- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ابن قيم الجوزية، تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية القاهرة ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م.
٧٨- علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف، دار القلم، بدون.
٧٩- غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر، شهاب الدين أحمد بن محمد الحموي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٨٠- فتاوي الشيخ شلتوت، الشيخ محمود شتلوت، دار الشروق، الطبعة الثامنة، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
٨١- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم

التفسير، محمد بن على الشوكاني، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٨٢- الفرق بين الفرق، عبد القاهر البغدادي، مؤسسة نشر الثقافة الإسلامية، القاهرة، ١٩٤٨م.

٨٣- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٨٤- الفوز الكبير في أصول التفسير، للإمام ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي، نقله للعربية سلمان الحسيني الندوي، دار البشائر الإسلامية بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٨٥- القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، عمر بازمول.

٨٦- الكاشف في معرفة من وله رواية في الكتب الستة، حمد بن أحمد الذهبي، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية مؤسسة علو بجدة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٨٧- الكامل في الضعفاء، عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق يحيى مختار غزاوي، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م، دار الفكر بيروت.

٨٨- كتابا الصادق حقائق التفسير القرآني ومصباح الشريعة، إشراف د. علي زيعور.

٨٩- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، دار الفكر بيروت، طبعة ١٣٩٩م.

٩٠- كشف الأسرار شرح المصنف على المنار، أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٩١- كشف الأسرار على أصول البزدوي، علاء الدين البخاري، ضبط وتعليق وتخريج محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٩٢- الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، إبراهيم بن محمد بن سبط العجمي الطرابلسي، تحقيق صبحي السامرائي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٩٣- كيف نتعامل مع القرآن الكريم، الشيخ محمد الغزالي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ودار الوفاء بمصر، طبعة ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٩٤- لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي، دار صادر بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، توزيع دار الرشد الرياض.

٩٥- مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة والعشرين ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٩٦- مجموع الفتاوي، شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مؤسسة الرسالة، طبعة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٩٧- المجموع شرح المهذب، للإمام النووي، دار الفكر، بدون تاريخ.

٩٨- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، توزيع مكتبة عباس أحمد الباز بمكة المكرمة.

٩٩- مذكرة في أصول الفقه على روضة الناظر لابن قدامة، محمد الأمين الشنقيطي، دار القلم بيروت، بدون.

١٠٠- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيرطي، ضبط وتصحيح فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٠١- مسند الإمام أحمد، دار صادر، ونشر المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٠٢- مشاهير علماء الأمصار، محمد بن حبان أبو حاتم البستي، تحقيق م. فلا يشهمر، دار الكتب العلمية، طبعة ١٩٥٩م.

١٠٣- معجم الأدباء، لياقوت، دار الفكر، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٠٤- المعجم الوسيط، أنيس وآخرون، إشراف عبد الله برن إبراهيم الأنصاري، صادر عن مجمع اللغة العربية القاهرة.

١٠٥- معجم غريب القرآن مستخرجة من صحيح البخاري، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، بدون.

١٠٦- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن زكريا ابن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بدون.

١٠٧- معرفة علوم الحديث للإمام الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله النيسابوري، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٧٩م.

١٠٨- معرفة الثقات، أحمد بن عبد الله أبو الحسن العجلي، تحقيق د/عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار المدينة المنورة الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٠٩- مفاتيح الرضوان، في تفسير الذكر بالآثار والقرآن، محمد بن الأمير الصنعاني، مخطوط.

١١٠- المفـردات في غـريب القـرآن، الراغب الأصـفـهـاني، تحقيق محمد سعيد كيلاني، دار المعرفة بيروت، بدون.
١١١- مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الحداثة، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
١١٢- مقدمة في أصول التفسير، شيخ الإسلام ابن تيمية، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت، طبعة ١٩٨٠م.
١١٣- الملل والنحل، أبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهر ستاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، طبعة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م مصطفي البابي الحلبي وأولاده مصر.
١١٤- المنار في علوم القرآن، د. محمد علي الحسن، دار الأرقم عمان، الطبعة الأولى ١٩٨٣م.
١١٥- مناهج الأصوليين في طرق دلالات الألفاظ على الأحكام، د. خليفة بابكر الحسن، دار الاتحاد الأخوي للطباعة قايتباي، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
١١٦- مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، خرج أحاديثه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
١١٧- المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل

الرفض والاعتزال لابن تيمية، اختصره الحافظ أبو عبد الله الذهبي، تحقيق محب الدين الخطيب، نشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض ١٤١٣هـ.

١١٨- الموافقات في أصول الشريعة، الإمام الشاطبي، تحقيق عبد الله دراز، تخريج الشيخ إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م. ودار الفكر بيروت، تحقيق محمد حسنين مخلوف، بدون.

١١٩- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

١٢٠- النحو وكتب التفسير، د. إبراهيم عبد الله رفيده، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ - ١٩٩٠م.

١٢١- النشر في القراءات العشر، للحافظ أبي الخير محمد الدمشقي (ابن الجزري) أشرف على تصحيحه علي محمد الضباع، دار الفكر، بدون.

١٢٢- نظرات في القرآن، للإمام الشهيد حسن البنا، أعدها للنشر أحمد عيسى عاشور، مكتبة الاعتصام القاهرة الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٢٣- نظرية إعجاز القرآن عند عبد القاهر الجرجاني،

محمد حنيف فقيهي، منشورات المكتبة العصرية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٢٤- نظرية النسخ في الشرائع السماوية، د. شعبان محمد إسماعيل، دار السلام مصر الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٢٥- نهاية السول في شرح منهاج الأصول، للقاضي عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي، عالم الكتب بيروت، بدون تاريخ.

١٢٦- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخبار، للعلامة محمد بن على الشوكاني طبع ونشر مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، بدون تاريخ.

١٢٧- الواضح في أصول الفقه، د. محمد سليمان الأشقر، دار الفتح للنشر ودار النفائس عمان، الطبعة الرابعة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.

١٢٨- الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، د. محمد صادق البورنو، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.

١٢٩- الوحي المحمدي، السيد محمد رشيد رضا، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ.